وزراة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحيى فارس -المدية-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

أثر التغير المناخي على الأمن الإنساني

مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق

تخصص: قانون دولي عام

إعداد الطلبة:

- بوسهوة ملاك ندى
- جريدي حاتم

تحت اشراف:

د.سعادي ربيعة

أعضاء لجنة المناقشة :

أ. لزار سميرة	رئيسا
أ.طبال احسان	عضوا مناقشا
د.سعادي ربيعة	مشرفا و مقررا

2025 / 2024

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه اجمعين

اما بعد

نتقدم بخالص الشكر والتقدير للاستاذة المشرفة سعادي ربيعة على إرشادها الكريم وتوجيهاتها القيمة طوال مراحل اعداد هذا البحث.

وعلى تحليها بالصبر ودعمها المستمر.كان لاشرافها الدقيق اثر كبير في تقديم بحث علمي يتناسب مع المستوى العلمي المراد تحقيقه.

كما نعبر عن امتناننا العميق لاعضاء لجنة المناقشة الموقرين وجهودهم العلمية المتميزة في مراجعة ومناقشة هذا البحث.

الإهداء

الى كل طالب علم يؤمن بأن السعي للمعرفة هو اسمى استثمار في المستقبل،

الى كل مؤمن بأن بالعلم ترتقي الأمم،

الى عائلتي الغالية ، امي ، ابي ،اخوتي واخواتي ،

عائلة قبايلي وبوسهوة،

كنتم السند والدعم الدائم في كل خطوة، غرستم فيَ حب العلم ،

منحتموني من وقتكم وراحتكم وطمأنينتكم، لقد كان لثقتكم بي الأثر في الاستمرار،

اهديكم هذا العمل المتواضع عربون وفاء وامتنان.

- بوسهوة ملاك ندى

الى من منحني السكينة والدعم،

الى زوجتي الغالية وبناتي العزيزات،

لكن كل الامتنان ، فهذا العمل ماكان ليكتمل لولا وجودكن في حياتي.

لكن اهدي ثمرة هذا الجهد عرفانا ومحبة.

- جريدي حاتم

قائمة المختصرات

IPCC : Intergovermental Panel On Climate Change الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

WMO : World Meteorological Oragnization المنظمة العالمية للارصاد الجوية

WHO : World Health organization منظمة الصحة العالمي

UNDP : United Nations Development Program برنامج الامم المتحدة الإنمائي

UNEP : United Nations Environment Program برنامج الامم المتحدة للبيئة

FAO : Food and Agriculture Organization منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة

مقدمة:

جاء مفهوم الامن الانساني كمفهوم جديد للامن وحدته الاساسية هي الفرد، و بذلك عَكَس المفهوم التقليدي للامن الذي كان يركز على الدولة كوحدة اساسية. يهدف الامن الانساني الى تحقيق امن الفرد ويدعو الدول ان تكفل لمواطنيها الامن والاستقرار وسبل البقاء واسباب الرزق والكرمة ، ويشمل على حد سواء حماية الناس من التهديدات الخطيرة والواسعة الانتشار ابرزها التهديدات البيئية وعلى راسها ظاهرة التغير المناخي .

هذه الظاهرة التي بعد الجدل الواسع حول حقيقة وجودها باتت قضية علمية ومشكلة عالمية حقيقية طويلة الامد تقوم على تفاعلات معقدة ذات تداعيات خطيرة سياسية ، اقتصادية اجتماعية بيئية...وعلى هذا الاساس فقد شهدت السنوات الاخيرة اهتماما بالغا من قبل المجتمع الدولي وعلى أعلى مستوياته بالتغيرات المناخية التي باتت تحتل الصدارة في جدول اعمال منظمة الامم المتحدة ، وذلك بعد ثبوتها باليقين العلمي واستمرارها بشكل يهدد حياة الانسان وامنه.

تتجلى اهمية الموضوع في فك اللبس على ظاهرة التغير المناخي وكذا التأثيرات السلبية لها على الامن الانساني في مفهومه الجديد ، مساهما بذلك في توضيح الغموض الذي لا يزال يكتنف ظاهرة التغير المناخي ، سواء من حيث أسبابها او تداعياتها المتعددة وإبراز الصلة المباشرة بين هذه الظاهرة البيئية المعقدة وبين ابعاد الأمن الإنساني، فهته الدراسة ضرورية تلامس الجوانب الواقعية لهذه التحديات العالمية.

وان من الاسباب الاساسية التي تدفعنا الى انجاز هذا البحث هو اننا نعيش التغير المناخي بحيث اصبحت تشهده منطقتنا ومنطقة البحر الابيض المتوسط في الآونة الاخيرة، ارتفاع شديد في درجة الحرارة صيفا وندرة الامطار شتاءًا ، وكثرة انتشار حرائق الغابات المهددة للمحاصيل الزراعية و الثروة الحيوانية وامتداد هته الاثار لتتجاوز حدود الدولة الواحدة.

بالإضافة الى القيمة الموضوعية التي يقدمها البحث والمتمثلة في فهم العلاقة العميقة والمتشابكة بين الظواهر البيئية المتغيرة وحقوق الانسان الأساسية ، مثل الحق في الحياة ، الصحة ، السكن والغذاء.

تهدف هذه الدراسة القانونية الى البحث عن مدى تاثير التغير المناخي على الأمن الإنساني بمختلف ابعاده التي تضمنها برنامج الامم المتحدة الانمائي لعام 1994 والتي تشمل الامن الاقتصادي ،الغذائي الصحي ،البيئي ،الفردي، المجتمعي والسياسي وإبراز الجهود الدولية القانونية لمواجهة التغير المناخي،كما تهدف الى البحث عن اهم الحلول الممكنة للحد من اثار التغير المناخي حماية للامن الانساني.

و بسبب طبيعة الموضوع المراد مناقشته تم طرح الاشكالية الاتية : الى اي مدى يشكل تغير المناخ تهديدا للامن الانساني؟.

لمعالجة هذه الاشكالية ارتأينا استعمال كل من المنهج الاستدلالي و المنهج الوصفي،بحيث يعتبر المنهج الاستدلالي في الدراسات القانونية على الانطلاق من مسلمات تساعد في استخلاص نتائج قانونية ومنطقية واستنتاج كيف يمكن ان يؤدي الغير المناخي الى هديد ابعاد الامن الإنساني ، بينما يساعد الوصفي في سرد الحقائق والمعطيات العملية حول تاثير تغير المناخ على ابعاد الامن الانساني من خلال البيانات والارقام المتوفرة في التقارير دولية ، وتقديم الحلول الممكنة لمواجهة التغير المناخي.

غلب على هته الدراسة التقسيم الثنائي ، اين يعالج الفصل الاول ماهية التغير المناخي والامن الانساني في مبحثين ، يتمحور المبحث الاول حول مفهوم التغير المناخي بالتطرق الى تعريفه لغة واصطلاحا مع تبيان علاقته بظاهرة الاحتباس الحراري وعرض مختلف الاسباب الطبيعية والبشرية المؤدية الى تغير المناخ. اما المبحث الثاني المعنون بمفهوم الامن الانساني يتعلق بمفهوم الامن الانساني يتناول تطور مفهوم الامن المتغير والى تعريفه لغة واصطلاحا وعرض ابعاده التي جاء بها تقرير برنامج الامم المتحدة للتنيمة لسنة1994.

اما الفصل الثاني يستعرض انعكاسات التغير المناخي على الامن الانساني في مبحثين كذلك اين تعلق المبحث الاول بمظاهر انعكاس التغير المناخي على الامن الانساني في بعد التحرر من الحاجة و التحرر من الخوف اما المبحث الثاني يشير الى تطور الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي فيبين تطور مؤتمرات الامم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ وما نتج عنها من اتفاقيات و يطرح بعض من الحلول الممكنة التي تساعد على تنفيذ ما جاء في هته الاتفاقيات من التزامات لتخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة والمساعدة على التكيف مع اثار التغير المناخ.

الفصل الأول :

ماهية التغير المناخي و الأمن الإنساني

الفصل الاول : ماهية التغير المناخي والامن الانساني

اثار التغير المناخي كأحد ظواهر العصر الحالي الأكثر خطورة ،جدلاً حادا على مستوى الساحة الدولية ، اين زعم فريق ان التغير المناخي ظاهرة طبيعية تشهدها الكرة الارضية منذ القدم ، وفريق اخر يقر بان تدخل الانسان البارز وخصوصا منذ الثورة الصناعية كان له اثر كبير في تغير طبيعة الغلاف الجوي للكرة الارضية تبعته عواقب وخيمة .

وهو ما يعرف بالانثروبوسين اي عصر الانسان ، فترة جيولوجية تثبت البصمة التي تركها تدخل الانسان بمختلف الانشطة على الكرة الارضية .

يقدم الفصل الاول ماهية التغير المناخي والامن الانساني ، اين يتطرق المبحث الاول الى مفهوم التغير المناخي مظهرا علاقته بالاحتباس الحراري و مختلف اسباب حدوثه.

و يعالج المبحث الثاني مفهوم الامن الانساني اين يتناول التطور الذي شهده مفهوم الامن حتى وصل الى ماهو عليه اليوم ، و ابعاده المنصوص عليها في تقرير برنامج الامم المتحدة للتنمية سنة1994.

المبحث الاول : مفهوم التغير المناخي

اصبحت ظاهرة التغير المناخي من اشد الظواهر البيئية خطورة التي شهدها العالم في وقتنا الحالي ، وهذا نظرا لتداعياتها السلبية العديدة على كوكب الارض بصفة عامة وعلى البشرية بصفة خاصة مما جعلها محل اهتمام العديد من الدارسات في شتى المجالات حتى القانونية منها.

وقد اختلف الفقهاء في تحديد مفهوم لهذه الظاهرة ، وهناك من شكك في وجودها من الأساس على اعتبار انها ظاهرة طبيعية عادية.

يتعرض هذا المبحث الى مفهوم التغير المناخي من خلال التطرق الى تعريفه وعلاقته بالاحتباس الحراري في المطلب الاول واسباب حدوثه الطبيعية والبشرية في المطلب الثاني .

المطلب الاول : تعريف التغير المناخي وعلاقته بالاحتباس الحراري

باتت قضية التغيرات المناخية ابرز هموم البشرية المثيرة للقلق،شغلت اهتمام الباحثين والخبراء والمنظمات الدولية العامة باعتبارها قضية بيئية هامة، وحقيقة علمية واقعية ،ومشكلة عالمية طويلة الاجل ،تنطوي على تفاعلات معقدة ذات الاثر الطويل الامد على العديد من المجالات : السياسية ، الاجتماعية ، الاقتصادية وغيرها. ومن اجل الالمام بهذه الظاهرة يستلزم الامر تحديد تعريف دقيق لها لغويا واصطلاحا في الفرع الاول وتبيان علاقة هذه الظاهرة بالاحتباس الحراري في الفرع الثاني.

الفرع الاول : تعريف التغير المناخي

يتطلب التعرف على مختلف الظواهر القانونية والاجتماعية والبيئية الانطلاق من تعريفها لغة واصطلاحا ،فالتعريف اللغوي يبين اصل الكلمة ومعناها في معاجم مختلف اللغات اما الاصطلاحي يبين كيف تعامل الفقهاء و مختلف قوانين مع شرح الظواهر من اجل معالجة الاشكاليات التي تطرحها وحسن الإحاطة بها. وهو ما سنتطرق اليه في الشقين التاليين:

اولا : تعريف التغير المناخي لغة :

التغير المناخي في اللغة العربية جمع تغيرات مصدر تغير، غير، يغير،تغييرا فهو مغير، والمفعول مغير. يقصد"حدث تغيير مفاجئ في طقس اليوم " : تبدل وتحول[1] .اما المُناخ (جمع.مناخات) هو العوامل

[1] قاموس معجم المعاني، التغير المناخي، تاريخ الاطلاع 1.02.2025على الموقع الالكتروني https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

الجوية التي تعرف بها حالة مكان معين ايضا تعني مبرك الجمال اي محل الاقامة [1]وهو غير الطقس،فالطقس يشير إلى الأحوال الجوية في وقت معين في موقع معين. بما في ذلك درجة الحرارة والرطوبة وهطول الامطار والغيوم والرياح والرؤية...الخ اما المناخ هو معدل انماط الطقس في منطقة معينة على مدى فترة زمنية اطول عادة ثلاثين (30) سنة أو أكثر والتي تمثل الحالة العامة للنظام المناخي[2].

ما يعني ان التغير المناخي هو التحول المفاجئ للعوامل الجوية لمنطقة معينة أو هو ذلك التغير الذي يطرأ على معدل أنماط الطقس في منطقة معينة لفترة زمنية طويلة.

كما يعني المناخ باللغة الفرنسية (climat) مجموعة الظروف الجوية والارصاد الجوية كالرطوبة والضغط والحرارة المتعلقة بالمنطقة[3] .

اما التغير المناخي باللغة الإنجليزية (climate change) هو التغير الدائم في الظروف الجوية للكرة الارضية[4] .

وعليه تتفق اغلب التعاريف اللغوية حول مفهوم التغير المناخي الذي يتضمن باغلبها حدوث تحول مفاجئ للعوامل الجوية في منطقة معينة ويتميز هذا التحول بالديمومة وطول المدى .

ثانيا : تعريف التغير المناخي اصطلاحا

هناك عدة تعريفات لظاهرة التغير المناخي وهذا نظرا الى شدة تاثيرها على جميع متسويات حياة الانسان ، الاجتماعية ، الاقتصادية، السياسية...

أ- التعريف الفقهي للتغير المناخي :

شكلت ظاهرة التغير المناخي جدلا كبيرا في الوسط الدولي ، ليس حول شدة المخاطر الناتجة عنه فقط بل حتى حول حقيقة وجودها من الاصل .لهذا فقد حسم بعض العلماء هذا الجدل بتقديم تفسيرات وتعريفات عديدة اثبتت وجود هذه الظاهرة.

ففي نظر فيليب (ديبروس philippe debrousse) على الانسان ان يتقين بان ما يسلبه من بيئته يسلبه

---

[1] مرشد الطلاب ،قاموس عربي عربي ، دون طبعة ، منشورات المرشد الجزائرية ،2005، ص283

[2] قاموس حول مصطلحات المناخ ، دليل اليومي لتغير المناخ ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تاريخ النشر :22.05.2023 تاريخ الاطلاع : 01.02.2025 على الموقع :
https://www.undp.org/ar/arab-states/blog/qamws-hwl-mstlhat-almnakh-dlyl-ywmy-ltghyr-almnakh

[3] - le robert illustré , sans édition , Gaumont Pathé archives , 2015 , p 388 .

[4]- Longman , Dictionary of contemporary English , 6th edition , LONGMAN corpus network , 2014 , p316

من نفسه[1]، اي ان تمادي الانسان في استغلال الموارد الطبيعية بشكل مفرط وسوء ادارتها يؤدي الى عواقب قد لا يحمد عقباها تعود بالسلب على البيئة والانسان وسائر الكائنات الحية.

هذا ويضيف الدكتور كون سمر هايس(Dr.Con Summerhayes) وصف تغير المناخ بالكارثة الزاحفة كونه تغير جذري لفترة قد تبلغ عقودا أو فترات أطول من هذا التحول المتناوب وتتميز بحقب تكثر فيها الامطار اوحقب يكثر فيها الجفاف و حقب دافئة او باردة، مما يؤثر في معدلات حالة الطقس لمنطقة جغرافية معينة.

و تعتبر درجات الحرارة شكل مهم من اشكال التغير المناخي حيث يرتبط ارتفاعها ارتباطا وثيقا بمفهوم التغير المناخي فالتغير الحراري يعني التغير في متوسط درجة الحرارة لمدة طويلة من الزمن والمستمرة لعقود والتي يتوصل لمعرفتها عن طريق استخدام الاختبارات الاحصائية[2].

وهناك من يعرف ظاهرة التغير المناخي بانها تلك التقلبات المناخية متسارعة الوتيرة التي شهدها كوكب الارض خلال العقود الاخيرة والناجمة عن اختلالات في نظام مناخ الارض بسبب زيادة كميات الغازات الدفيئة*في الغلاف الجوي والتي تحبس مزيدا من الحرارة وتحول دون تصريفها الى الفضاء الخارجي مما يتسبب في ارتفاعها وحدوث تغيرات في انماط التساقط ومعدلاته وطبيعة الفصول. حيث تعود هذه التغيرات الى النشاطات البشرية غير المتوازنة منذ الثورة الصناعية[3].

ب -التعريف القانوني للتغير المناخي :

تعددت التعاريف القانونية للتغير المناخي ولعل اهمها ما تضمنته الاتفاقية الاطارية للامم المتحدة بشان تغير المناخ حيث عرفت التغير المناخي في مادتها الاولى(1) الفقرة الثانية (2) بانه ‹‹ يعني تغيرا

يعزى بصورة مباشرة او غير مباشرة الى النشاط البشري الذي يفضي الى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي... بالاضافة الى التقلب الطبيعي للمُناخ على مدى فترات زمنية متماثلة››[4].

---

[1]-زرقان وليد ، فارس بن حامة ، (مساهمة المجتمع الدولي في حماية البيئة من ظاهرة التغير المناخي) ، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني ، المجلد14، العدد 01، 2023، ص543

[2]حسن عماد،علي جبار،(مفهوم المسؤولية الدولية الناشئةعن ظاهرة التغيرالمناخي، انواعها، واثارها القانونية)مجلة دراسات البصرة ،العدد 56- 2023ص 195 على الموقع :
https://journals.uobasrah.edu.iq/index.html

*الغازات الدفيئة عرفتها اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ في المادة 1الفقرة5 بانها تلك العناصر الغازية المكونة للغلاف الجوي الطبيعية والبشرية المصدر معا ، التي تمتص الاشعة دون الحمراء وتعيد بث هذه الاشعة.

[3] زرقان وليد ، فارس بن حامة ، مرجع سابق ، ص544.

[4] الفقرة 2 من المادة 1 من اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشان تغير المناخ لسنة 1992.

اما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ(IPCC)* تشير الى ان تغير المناخ يعني تغير حالة المناخ الذي يمكن تحديده باستخدام اختبارات احصائية عن طريق التغييرات في المتوسط او من خلال تبيان خصائصه على المدى الطويل (عقود او اكثر) ، والذي يحدث لاسباب داخلية طبيعية مثل تعديل الدورات الشمسية والانفجارات البركانية او تدخلات خارجية كتغييرات النشاط البشري المستمر للغلاف الجوي او في استخدام الاراضي[1].

وحسب المنظمة العالمية للارصاد الجوية(WMO) كذلك ، التغير المناخي هو المصطلح المستخدم لوصف التغيرات في حالة المناخ المحددة من خلال التغيرات في المتوسط والممتدة لفترات طويلة عادة عقود من الزمن او اكثر[2].

الفرع الثاني : علاقة التغير المناخي بالاحتباس الحراري:

يتكون النظام المناخي للكرة الأرضية من مجموعة من العناصرالمتداخلة، تعتبر الشمس العنصر المحرك فيها كما أنها الأساس في حركة الطقس ،بينما تمثل الأراضي والمحيطات و النباتات و الجليد والكائنات الحية العناصر المكونة للمناخ. التداخل بين هذه العناصريشكل نوعا من التوازن المناخي بتناغم أشعة الشمس و درجة الحرارة المنبعثة في الجو، والاخلال بتوازنها يهدد استقرار مناخ الكرة الأرضية الذي يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض ما يؤثر على النظام البيئي [3]

سيتناول هذا الفرع تعريف ظاهرة الاحتباس الحراري اولا و تبيان دوره في حدوث ظاهرة التغير المناخي ثانيا.

اولا : تعريف الاحتباس الحراري

تعرف ظاهرة الاحتباس الحراري او ظاهرة الاحترار العالمي (global warming)او ظاهرة الدفيئة (green house effect) على انها : " ارتفاع في معدل درجة حرارة الهواء الجوي الموجود في

* الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ IPCC هي منظمة دولية تتبع الامم المتحدة تاسست سنة 1988 وتتالف من3000 من علماء المناخ وماسحي المحيطات وخبراء الاقتصاد وغيرهم وهي الجهة العلمية النافذة في مجال دراسة الاحتباس الحراري وتاثيراته https://ar.wikipedia.org/

[1] IPCC , 2018: Annex I: Glossary , Cambridge University Press, Cambridge, UK and New York, NY, USA,p544.

[2] WMO, climate change , retrieved from: https://wmo.int/ar/node/20335 in:May 30, 2025.

[3] سعيد فتوح ، مصطفى النجار ، التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس لكلية الحقوق ، جامعة طنطا ، المنوفية 2018، ص4. https://bsj.uobasrah.edu.iq/

الطبقة السفلى من سطح الارض وتحدث عند حبس او احتباس حرارة الشمس في الغلاف الجوي للارض بعد دخولها اليه" [1].

كان العالم السويدي سفانتي ارينيوس (Svante Arrhenius)اول من اطلق لفظ الاحتباس الحراري عام 1869 ،الذي راى ان هناك بعض الغازات الخاملة مثل غاز ثنائي اكسيد الكربون في الغلاف الجوي لها القدرة على امتصاص الطاقة الحرارية المنعكسة على سطح الارض ومن ثم تقوم بارجاعها الى سطح الارض مرة اخرى بدل ان تحررها الى الفضاء لتسبب ارتفاع في معدلات درجات الحرارة[2]، اي انها تحبس الطاقة الحرارية في سطح الارض لهذا يسمى بالاحتباس الحراري، فظاهرة الاحتباس الحراري تعبير عن الزيادة التدريجية في درجة حرارة ادنى طبقات الغلاف الجوي للكرة الارضية[3].

كما يعرفه الدكتور طايل محمود الحسن " الاحتباس الحراري يعني الارتفاع في متوسط درجة حرارة الغلاف الجزي للارض والمحيطات..."[4] .هناك من اعتبر هذه الظاهرة طبيبعية تحدث في الكرة الارضية من ملايين السنين وفي الحقيقة انها ظاهرة طبيعية تنعدم الحياة بدونها،فاعتدال الحرارة والبرودة يسمح للكائنات الحية بالعيش على سطح الارض دون مشاكل ولكن واقع الحال الان ان انتاج الانسان بصفة مفرطة لغاز ثنائي اكسيد الكربون والغازات الدفيئة الاخرى كالميثان والازوت هو ما سارع من وتيرة الاحتباس الحراري بشكل غير مسبوق في تاريخ مناخ كوكب الارض .

و تصف منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة غازات الاحتباس الحراري بانها تلك المكونات الغازية للغلاف الجوي الطبيعي منها او الناتجة عن الانشطة البشرية التي تمتص وتبعث اشعاعات على طول موجات محددة التي يبثها سطح الارض والغلاف الجوي وتتسبب هذه الخاصية في احداث ظاهرة الاحتباس الحراري[5] ،فزيادة تركيز الغازات الحابسة للحارة في الجو ناتج عن الاستعمال الهائل للوقود في مختلف الانشطة البشرية.

---

[1] نور الدين سعدون ، (التغير المناخي والاحتباس الحراري التاريخ يلغي مسؤولية الانسان) المجلة الجزائرية للأمن الانساني ، المجلد 8، العدد 1 ، 2023، ص344

[2] سلافة طارق ، الحماية الدولية للبيئة من الاحتباس الحراري (في بروتوكول كيوتو وفي الاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ)، الطبعة الاولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ،2010،ص27.

[3] سعادي ربيعة ، (اثر التغير المناخي في توسيع مفهوم تهديد السلم والامن الدولي)، مجلة الدراسات القانونية ، المجلد 10، العدد 2، 2024،ص4.

[4] طايل محمود الحسن ، الاحتباس الحراري وخطره على البيئة ، مجلة الأمن والحياة ، العدد 378،ص63

[5] منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، غازات الاحتباس الحراري ، تاريخ الاطلاع 12.02.2025 على الموقع www.fao.org/faoterm/ar

ثانيا : دور الاحتباس الحراري في حدوث التغير المناخي

الاحتباس الحراري والتغير المناخي وجهان لعملة واحدة. فهما يعتبران من أخطر التحديات التي تواجهها البيئة نظرا للآثار السلبية الناجمة عنهما.

الا انه بعد التفحص الدقيق لمختلف التعاريف سواء الفقهية او القانونية التي مست التغير المناخي والاحتباس الحراري يتضح انه هناك علاقة وثيقة بينهما حيث يعتبر الاحتباس الحراري من اهم العوامل المؤدية الى حدوث ظاهرة التغير المناخي.

فالحرق المفرط للوقود الاحفوري وتغيير استخدامات الاراضي والزراعة والصناعة تؤدي الى زيادة غازات الاحتباس الحراري ومنه تسبب تغييرا في النظام المناخي العالمي نتيجة الإرتفاع المتزايد في درجات الحرارة.

و حسب راي العلماء ،تفاقم انبعاثات الغازات الدفيئة ادى الى ارتفاع درجة حرارة الارض مابين 02و05 درجات مئوية وهي نسب تؤدي على المدى الطويل الى امكانية ذوبان جليد القطبين الشمالي والجنوبي الذي قد يتسبب بكوراث لا تحمد عقباها كغرق العديد من المناطق المحاذية للبحار والمحيطات نتيجة ارتفاع منسوب مياهها[1].

المطلب الثاني : أسباب التغير المناخي

بعد دراسة مفهوم ظاهر التغير المناخي يتبين لنا انها حقيقة واقعة تهدد أمننا البشري بمختلف أبعاده

وان بدايات ظهورها واجهت مختلف الأراء المتعارضة ، لذا يستعرض هذا المطلب الاسباب الطبيعية لحدوث ظاهرة التغير المناخي المتمثلة في الاشعة الشمسية ، انفجار البراكين وظاهرة النينو في الفرع الاول ، و الاسباب البشرية المتعددة كتوليد الطاقة و تصنيع البضائع وانتاج الغذاء وغيرها في الفرع الثاني.

الفرع الأول : الأسباب الطبيعية للتغير المناخي:

هنالك عدة أسباب طبيعية لها دور في التغيير المناخي من بينها, الأشعة الشمسية, البراكين, و ظاهرة النينو.

[1] عصام نور ، البيئة والإنسان ومتغيرات العصر،دون طبعة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، 2015،ص26.

أولا: الأشعة الشمسية:

رأى العالم الجيوفيزيائي يوغسلاف مولتان ميلانكوفيتش (Milutin Milankovitch)سنة 1920 ان تغير معدل الاشعاع الشمسي من فترة الى اخرى نتيجة عوامل فلكية تشمل النشاط الشمسي، يؤدي الى ظهور بقع شمسية التي تعتبر دليلا على التغير في نشاط الاشعاع الشمسي مما يؤدي الى حدوث تغيرات مناخية كبيرة نتيجة تغيرات كمية الاشعاعات الشمسية المستقبلة من قبل الارض[1].

ثانيا: البراكين:

عند ثوران البراكين، تقذف كميات هائلة من الغازات في الجو حاجبة بذلك جزء من الإشعاع الشمسي ما يؤدي إلى إنخفاض درجة الحرارة، إن قلة النشاط البركاني هو ما ضاعف التغير المناخي و ليس العكس فالبراكين الخامدة تبقى حابسة للحرارة في سطح الأرض مما يزيد من إحترارية سطح الأرض و بالتالي في نظر العلماء من عوامل التغير المناخي هو ضعف النشاط البركاني[2]. و من بين أضخم الإنفجارات البركانية التي أثرت بشدة في تغير مناخ كوكب الأرض كان إنفجار بركان ثويا الواقع بجبال أروسات في شمال وسط سومطرة أندنوسيا ما بين 71000 أو 74000 سنة ماضية و التي قذف ما يقدر بخوالي 2800 كيلومتر مكعب من الرماد و الحمم، ما أدخل الكرة الأرضية بنظر العلماء في عصر جليدي حاد كاد أن يكون سببا في إنقراض البشرية حيث وصلت درجة الحرارة بعد ثوران البركان ما بين 3 إلى 5 درجات مئوية [3].

ثالثا: ظاهرة النينو

إن التفاعل بين تيارات المحيط و الطقس العالمي يعرف بظاهرة النينو، و هي ظاهرة مناخية واسعة النطاقات تحدث بشكل طبيعي و تنطوي على تقلب درحات حرارة المحيطات في وسط و شرق المحيط الهادي الإستوائي في دورات غير منتظمة تتراوح من سنتين (2) إلى سبع سنوات (7)، تشكل هذه الظاهرة أحد أهم مصادر التغير المناخ العالمي و ترتبط بأنماط مميزة من هطول الأمطار و درجة الحرارة، يمكن

---

[1] سعادي ربيعة، مرجع سابق،ص5.

[2] جيرش علي ، اثر التغير المناخي على البيئة في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة 2022-2023ص،11.

[3] John P.Rafferty , (Mount toba : ancient volcano , Sumatra, Indonesia) , The editors of encyclopedia Britanica , mar19,2025, retrieved from : https://www.britannica.com/place/Mount-Toba in 09.04.2025

أن تشمل أحداثا متطرفة مثل الفياضانات و الجفاف مؤثرة بذلك على أجزاء كثيرة من العالم لكن تؤثر أشد التأثير على المناطق المدارية[1].

الفرع الثاني : الأسباب البشرية للتغير المناخي

ينسب التغير المناخي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للنشاط البشري الذي غير في تركيب الغلاف الجوي فأي تغيير يحدثه الإنسان ينعكس على المناخ السائد بالمنطقة فتصنع لنفسها مناخا محليا، حيث لوحظ مؤخرا أن أهم أسباب التغيرات المناخية يعود إلى نشاطات الإنسان التي زادت منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر والذي ضاعف من نسبة غازات الإحتباس الحراري و خاصة ثاني أكسيد الكربون بنسبة كبيرة في إرتفاع درجة الحرارة[2].

يعرف هذا العصر بالأنثروبوسين(The anthropocene) وقد استعمل هذا المصطلح أول مرة سنة 2000 من قبل بول غوتزن (Paul Gutzen) * ، تشير إلى الفترة الزمنية الجيولوجية الحالية، التي شهدت تغيرات عميقة في العديد من الظروف و العمليات على سطح الأرض نتيجة تأثير الإنسان الذي تزايد بشكل كبير منذ بداية الثورة الصناعية الذي نجم عنه الإحتباس الحراري، إرتفاع مستوى سطح البحر و العديد من هذه التغيرات ستستمر لألاف السنين أو أكثر،تعمل على تغيير نظام الأرض[3].

اولا : توليد الطاقة

يتسبب توليد الكهرباء عن طريق حرق الوقود الأحفوري في جزء كبير من الانبعاثات العالمية حيث لا يزال توليد معظم كميات الكهرباء يتم عن طريق حرق الفخم أو الزيت أو الغاز ما ينتج عنه غاز ثنائي أكسيد الكربون و أكسيد النيتروز و هي غازات دفيئة قوية تغطي الأرض و تحبس حرارة الشمس[4].

---

[1] منظمة الصحة العالمية ، ظاهرة النينو التذبذب الجنوبي، نشر في 9.11.2023 تاريخ الاطلاع 18.02.2025 على الموقع https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/el-nino-southern-oscillation-(enso)

[2] قناوي حسين احمد محمد ،(مدخل عن التغيرات المناخية واثارها)، مجلة كلية الاداب ، العدد 40، مارس 2016،ص 246 https://bfa.journals.ekb.eg/ .

*Paul Crutzen، عالم في الكيمياء الجيولوجية والمتحصل على جائزة نوبل وهو من اقترح مصلطح الانثروبوسين كوحدة زمنية جيولوجية تعبيرا عن عمر البشر سنة 2000بعد ذلك بوقت قصير تمت المصادقة على انشاء مجموعة عمل الانثروبوسين بقياد يان زالاسيفيتش (عالم حفريات سابق) ، كلفت بتقييم ما اذا كانت هناك ادلة جيولوجية على وجود الانثروبوسين /https://www.bgs.ac.uk/geology-projects/anthropocene .

[3]Anthropocene working group , What is the Anthropocene , retrieved from : https://quaternary.stratigraphy.org/working-groups/anthropocene in 9april,2025

[4] - منظمة الأمم المتحدة ، اسباب التغير المناخي واثاره ، تاريخ الطلاع 18.02.2025على الموقع https://www.un.org/ar/climatechange/science/causes-effects-climate-change

يعتمد الانسان منذ القدم على استهلاك الكثير من الطاقة للبقاء وتسهيل الحياة اليومية وقد تطور اعتماد الانسان على الطاقة بشكل كبير منذ بداية الثورة الصناعية فاعتمد على الفحم ، ثم تلاه النفط والغاز الطبيعي وصولا الى الاعتماد الحديث على الكهرباء و التكنولوجيا وهو اخذ في التحول بشكل سريع ومكثف الى عصر الذكاء الاصطناعي ذو بصمة كربونية* عالية بسبب استهلاك الطاقة الكبير استخراج الموارد و انتاج النفايات الالكترونية حيث اكدت الدراسات ان انظمة الذكاء الاصطناعي تؤدي الى انبعاث اكثر من مئة واثنين (102) طن من ثاني اكسيد الكربون سنويا[1].

فالذكاء الإصطناعي يستهلك كميات هائلة من الطاقة و يستمد جزء كبير من هذه الطاقة بحرق الوقود الأحفوري،أكبر مساهم في ظاهرة الإحتباس الحراري حيث قدرت الوكالة الدولية أنه بحلول عام 2026، قد تصل نسبة إستهاك الكهرباء من مراكز البيانات و عملات المشفرة و الذكاء الإصطناعي إلى 4% من الإستهلاك العالمي السنوي للطاقة[2].

ثانيا: تصنيع البضائع.

ينتج عن الصناعات التحويلية و الصناعة بشكل عام إنبعاثات معظمها يأتي من حرق الوقود الأحفوري لإنتاج الطاقة لصنع الاسمنت و الحديد و الصلب و الالكترونيات و البلاستيك و الملابس و غيرها من المنتجات، و غالبا ما تحمل الآلات المستخدمة في عملية التصنيع على الفحم أو الزيت أو الغاز و بعض المواد كالبلاستيك مصنوعة من مواد كيميائية مصدرها الوقود الأحفوري، فالصناعات التحويلية من الاسباب المساهمة في إنبعاثات الغازات في حميع أنحاء العالم[3].

ثالثا : قطع الغابات

إن إزالة الغابات من أجل الصناعة و التشييد و التوسع العمراني و كذا إستصلاح الأراضي للأغراض الزراعية غير المستدامة، و قطع الغابات بشكل عشوائي غير منتظم أثر على توازن أكسيد الكربون في

---

[1] الذكاء الاصطناعي تكلفة عالية على البيئة ، تاريخ النشر:5مارس2025، تاريخ الاطلاع . 30ماي2025على الموقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/climate/2025/3/5/

[*] البصمة الكربونية هي كمية الغازات الدفيئة التي ينتجها الفرد الواحد بشكل مباشر او غير مباشر خاصة غاز ثنائي اكسيد الكربون، من خلال نشاطاته اليومية مثل التنقل واستهلاك الطاقة والغذاء والسلع والخدمات وتقاس عادة بوحدة الطن المتري من ثاني اكسيد الكربون سنويا. https://www.aljazeera.net/climate/2025/3/2/

[2]-Bree Shirvell , can we mitigate Ai's environmental impacts ?, yale school of the environment published :October 10th,2024 retrieved from https://environment.yale.edu/news/article/can-we-mitigate-ais-environmental-impacts in: april 9th,2024.

[3] منظمة الامم المتحدة ، اسباب تغير المناخ واثاره ، مرجع سابق.

الجو،حيث يتسبب قطع الغابات بزيادة إنبعاثه لأن هذه الأخيرة تمتص الغاز و تخزنه و بالتالي قطعها يحد أيضا من قدرة الطبيعة على إبقاء الإنبعاثات خارج الغلاف الجوي و زيادة تركيزه[1].

ووفقا لبعض الدراسات يتم تدمير ما يقارب 12 مليون هكتار من الغابات و هو المسؤول الأول لما يقارب ربع إنبعاثات الغازات الدفيئة العالمية[2].

رابعا : انتاج الغذاء

يؤثر الطعام الذي نتناوله و ننتجه على صحتنا و كذلك على بيئتنا، فهو يمر بعدة خطوات من نمو ،معالجة ، نقل ،توزيع، تحضير و الإستهلاك و التخلص منه في بعض الأحيان، هذه الخطوات تنتج على حدا غازات دفيئة تحبس حرارة الشمس و تساهم في تغير المناخ حيث يرتبط أكثر من ثلث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي يسببها الإنسان بالغذاء[3].

خامسا: استخدام النقل.

يعتبر النقل من المساهمين الرئيسيين في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري خاصة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون نظرا لأن أغلب السيارات و الشاحنات و السفن و الطائرات تستهلك الوقود الأحفوري. كما تحتل مركبات الطرق الجزء الأكبر من احتراق المنتجات القائمة على البترول مثل البنزين[4].

المبحث الثاني :مفهوم الأمن الإنساني

للأمن قيمة اساسية في حياة الأفراد و الكيانات السياسية ،يتميز بمفهوم غير جامد وغير ساكن يتغير ويتطور بتطور الظروف والمستجدات العالمية التي تطرأ على العلاقات الدولية.

بانتشار النزاعات داخل الدول خاصة عقب الحرب الباردة حاول بعض السياسيين، الأكاديميين والناشطين تعميق المفهوم التقليدي للأمن بعد ان كان هناك تركيز على القوة والصلابة كوسيلة للتعامل مع التهديدات التي تواجه كل من الدولة والمجتمعات ، تشكل ادراك جديد بضرورة بناء منظومة أمنية جديدة تقر بتوسع مفهوم الأمن من أمن الدولة الى أمن المجتمعات وصولا الى أمن الأفراد، في مختلف القطاعات غير العسكرية .

---

[1] راضية اونيسي ،(تاثير ظاهرة التغير المناخي على البيئة والجهود الدولية لمكافحته)، مجلة قضايا معرفية ، المجلد 2، العدد 2، جوان 2022ص263.

[2] منظمة الامم المتحدة ، **اسباب تغير المناخ واثاره** ، مرجع سابق.

[3] منظمة الامم المتحدة ، **الغذاء وتغير المناخ نظم غذائية صحية من اجل كوكب اكثر صحة** ، تاريخ الاطلاع 18.02.2025على الموقع
https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate-issues/food

[4] منظمة الأمم المتحدة ، **اسباب تغير المناخ واثاره** ،مرجع سابق.

في هذا السياق برز الأمن الإنساني كاحد المفاهيم المستجدة التي تعكس هته المرحلة الجديدة[1].

المطلب الاول : تطور مفهوم الأمن

تعتبر الدراسات الأمنية من اهم الاختصاصات في مجال العلاقات الدولية التي باتت محل اهتمام العديد من الجهود النظرية في الدبلوماسية والعلاقات الدولية ،نتج عنها وضع مقاربات مختلفة حول مفهوم الأمن للمقاربة الاولى رؤية ضيقة حصرت الأمن في المجال السياسي والعسكري اما للمقاربة الثانية رؤية شاملة لمفهوم الأمن يحتوي مجالات اخرى اضافة للسياسية والعسكرية . هته التصورات أدّت الى نشوء خلاف كبير حول مايجب التركيز عليه : أمن الأفراد، أمن الدول، او أمن العالم[2].

شهد مفهوم الأمن تطورا منذ نهاية الحرب العالمية الاولى حيث كانت النظرية التقليدية تربط مفهوم الأمن بالدولة معتبرة اياها الفاعل الرئيسي فيي العلاقات الدولية ، بغية حمايتها من التهديدات الخارجية المقتصرة في كونها تهديدات سياسية،دبلوماسية، وعسكرية والتي يمكن ان تمس كيانها السياسي والقانوني و سلامتها الإقليمية . لكن بتطور القانون الدولي وبروز دور المنظمات الدولية كشخص من أشخاص القانون الدولي ظهرت فكرة الأمن الجماعي اين اصبح الأمن الوطني لجميع الدول الهدف الذي يسعى اليه المجتمع الدولي ككل[3].

بنهاية الحرب العالمية الثانية وتأسيس الوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة مثل : منظمة الصحة العالمية برنامج الغذاء العالمي برنامج الأمم المتحدة للتنمية ضوعف الاهتمام بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد على المتسوى الدولي بالتالي لم يعد مفهوم الأمن محصورا بالوضع الدولي للدول بل اصبح يتضمن ابعادا اخرى خارج النطاق العسكري والسياسي والأهم من ذلك ان مشكلة الأمن لن تعد مرتبطة بالدولة فقط بل بالأفراد ذاتهم[4].

الفرع الاول : النظرية الواقعية (الأمن القومي)

تَعتبر النظرية الواقعية موضوع الأمن من صلاحيات الدولة القومية و التي ارتبطت أساسا بمعاهدة وستفاليا 1648 التي أسست ولادة الدولة القومية أو الدولة الأمة،فالدولة هي الفاعل المركزي إن لم يكن الوحيد في السياسة الدولية الواقعة ضد أي تهديد عسكري خارجي بإستعمال القوة العسكرية كأداة أساسية

---

[1] بقرار بوبكر ، كريم رقولي ،(الأمن الانساني –مقاربة معرفية) ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية ، الجزائر ، المجلد 6، العدد 1، 2023،ص1781.

[2]Dr.Redha Demdoum , (on the concept of human security) , Algerian journal of human and social sciences , university of Constantine , N°5 , 2019, P18.

[3] ibid , p19.

[4] ibid ,p19-20.

في تحقيق الأمن و بهذه الصفة يصبح الأمن بمفهوم المصلحة الوطنية و تعزيزها يكون عن طريق الإعتماد على القوة بشقها العسكري[1]. فبنظر الواقعيين السياسة الدولية عبارة عن علاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة، مما يدفع لاندلاع الحروب لمواجهة التهديد تجد الدولة حلها في تطوير قدراتها العسكرية تبريرا لفلسفتها القائمة على فكرة أن المجتمع الدولي مجتمع فوضوي قائم على تهديدات تثمن بقاء الدولة، بالتالي فإن الأمن هو أمن الدولة، يحصر في المجال الدفاعي و الوقائي[2].

واجه المفهوم التقليدي للأمن عدة انتقادات نتيجة للتحولات التي طرأت حتى من قبل نهاية الحرب الباردة، حيث لم تعد الدولة الفاعل الرئيسي الوحيد في العلاقات الدولية بيروز دور المنظمات غير الحكومية، منظمات المجتمع المدني و في الجماعات الإرهابية أصبح لها تأثير سلبي على إستقرار الدولة القوية، ما يعني أن مصادر تهديد الدولة و أمنها لم يعد خارجيا بل نابع أحيانا من داخل الحدود القومية. إضافة إلى التغيرات المناخية، غياب الأمن الإقتصادي، إنتشار الأمراض و الأوبئة[3]. إلى اخره من التهديدات، الأمر الذي ترك القوة العسكرية تقف عاجزة أمام مواجهة مثل هذه المخاطر المهددة لأمن الدولة و بقاءها، التي بدورها يمكن أن تكون بمثالية تهديد لها و لأمن أفرادها.

الفرع الثاني : النظرية الليبيرالية (الأمن الاقليمي)

برزت هذه النظرية على أعقاب الحرب العالمية الثانية ، يُعبر عن مفهوم الأمن فيها عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد ذات المصالح المشتركة ساعية لتحقيقها بشكل جماعي و هو الأمن الإقليمي، حيث أن جوهرهته السياسة هو التبعية الاقليمية من جانب التصدي للقوى الدخيلة و حماية الوضع القائم من جوانب أخرى[4]. كان باري بوزان (Barry Buzan)*من أول طارحي مفهوم الأمن الاقليمي في كتابه The National security problem : People, states and fear، عرف من خلاله الأمن الاقليمي بانه تكتل مجموعة من الدول ذات الهتمامات الأمنية ألأساسية المشتركة، بحيث تكون عاجزة عن تحقيق أمنها

---

[1] يوسف ازروال، الأمن الإنساني دراسة نظرية (الجذور ، المفهوم ، الابعاد والمخاطر) ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة العربي التبسي ، تبسة ، ص2.

[2] حموم فريدة ، الأمن الانساني (مدخل جديد في الدراسات الامنية) ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ، 2004، ص9.

[3] خديجة عرفة ، الأمن الإنساني (المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي) ، الطبعة الاولى ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، 2009، ص 14-16.

[4] شرابشة ليندة ،(الأمن الاقليمي والتهديدات الامنية على الحدود الجزائرية)،مجلة الحوار المتوسطي ، جامعة سوق اهراس ، المجلد 10، العدد 3 – 2019، ص 316.

* باري بوزان (Barry Buzan)هو مؤرخ امريكي من مواليد المملكة المتحدة سنة1946 متحصل على دكتوراه في الفلسفة وعلى جائزة زميل الاكاديمية البريطانية https://ar.wikipedia.org/wiki/ .

الوطني بمفردها بمعزل عن الدول الأخرى، مطورا من قدرات الدولة بإتخاذه أشكال و صور متعددة من الترتيبات الأمنية في صيغ مركبة (أمن جماعي, أمن تعاوني)و أطر رسمية تبعا لتوافق دول الإقليم[1].

يتجسد مفهوم الأمن الإقليمي في اتفاقيات اقليمية بين مجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية واحدة أو ما استقر عليه في العرف الدولي بوصفه اقليما، ترتبط بينها روابط معينة و تتفق طوعيا على تشكيل نظام أمني لحل منازعاتها بالطرق السلمية و يقوم على مجموعة من الركائزأهمها : تخلي الدول عن استخدام القوة العسكرية في سعيها إلى تغيير الوضع الراهن،وجود ارتباط بين المصالح الاقتصادية للدول مع توافر الحد الأدنى من الالتزامات لحمايتها، مواجهة التهديدات التي تضر بالمصالح المشتركة بإنشاء مؤسسات تعمل على تنمية القدرات الذاتية للدول و الدفاع الجماعي عنها و إقامة تحالفات مع قوى خارجية تكفل حماية الاقليم من التهديدات[2].

بهذا حاول مُؤيدو النظرية الليبيرالية جعل مفهوم الأمن أكثر شمولية باعتمادهم على التعاون بين الدول لتحقيق الأهداف المشتركة من خلال إنشاء المؤسسات و المنظمات و بالتالي و على غرار النظرية الواقعية، الدولة ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية و لا تعتمد على القوة العسكرية فقط لبقائها في مواجهة التهديدات الخارجية، لكن هذا لا يقلل من أهميتها و الدور الذي تلعبه في التعاون و التكاثف مع باقي الفواعل أي الدول ذات الاقليم و المصالح الأمنية الأساسية المشتركة.

الفرع الثالث : نظرية كوبينهاغن (الأمن الإنساني)

سمحت تحليلات بوزان (buzan)بتوسيع مجال البحث في الدراسات الأمنية إلى قطاعات جديدة و بتعميقها ،بادخال موضوعات جديدة مرجعية أو وحدات تحليل مثل الدولة الإقليمية، المجتمع، الأمة، الجماعة و الفرد. لكن مدرسة كوبينهاغن هي التي طورته عبر أعمال ويفر(waever) الذي عمل على ادخال مفهوم أمن يقوم على أساس بقاء الأفراد و الشعوب،و بتطور التهديدات خارج النطاق العسكري أصبح مفهوم الأمن يمثل كذلك إيجاد ظروف إقتصادية للرخاء، الحفاظ على الإنسجام الإجتماعي بالبناء الوطني وضمان سلامة السكان و بات مفهوم الأمن البشري مرتبط بمفهوم التنمية البشرية حيث يهدف كلاهما إلى التخلص من الخوف و التخلص من العوز[3].بسبب تراجع قدرة الدولة على مواجهة تحديات جديدة المخترقة للأمن القومي،

---

[1] بومليك نوال ، تيغزة زهرة ،(الهندسة الاقليمية للأمن نظرية مركب الامن الاقليمي كمقاربة تفسيرية) ، مجلة ناقد للدراسات السياسية ، المجلد 5 ، العدد 2-2021،ص 465-466.

[2] سليمان عبد الله الحربي ، (مفهوم الأمن مستوياته وصيغة تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والاطر) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الكويت ، العدد 19، 2008، ص21-23. https://search.emarefa.net/ar/

[3] الياس ابو جودة ، الأمن البشري وسيادة الدول ، الطبعة الاولى ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت- لبنان ،2008،ص 47-50.

كالعولمة،الفقر و التغير المناخي أين يصبح التهديد الأخطر للأمن المجتمعي ما تقوم به بعض المجتمعات من صدامات اثنية تعرض الفرد ببعنف للتنافس على الموارد[1].

نهاية الحرب الباردة فتحت باب إنشاء أنظمة ديمقراطية أكثر انفتاحا، و ما فتئت التهديدات الخاجية للحدود الترابية أو سيادة الدولة تزول، ظهرت أعمال عنف داخل الدول و تحولت مصادر التهديد من خارجية إلى داخلية بسبب التنافس التاريخي و الحقد و العداء بين مختلف الاثنيات أين يكون ضحاياه مدنيين بالدرجة الأولى و إلى جانب النزاعات العسكرية فإن مخاطر أخرى كالتلوث،التصحر،الفقر و إنتشار الأمراض المعدية لها نفس مخلفات الحرب و ببقاء الأفراد أولى المتضررين[2]. كان لزاما على مفهوم الأمن أن يتوسع ليحقق و يشمل أكثر من بقاء الدولة،و أن يحمي الأفراد عبر البحث عن العيش الكريم و لإحترام كرامته و صون حقوقه و حرياته.

المطلب الثاني : تعريف الأمن الانساني

شهدت فترة اواخر الثمانينات من القرن الماضي نقلة نظرية وتغييرا هاما في طريقة تصور ودراسة الأمن وممارسته وعلى عكس الدراسات الاستراتيجية التي حصرت مفهوم الأمن ضمن المجال العسكري البحت ،أصبح مفهوم الأمن موسعا ومعمقا ليضم ابعادا غير عسكرية هنا ظهر الأمن الانساني كمفهوم جديد يتوافق مع التطور المستمر للتهديدات والمخاطر المؤثرة في مجرى العلاقات الدولية[3]. يتعلق هذا المطلب بتعريف الامن الانساني لغة واصطلاحا من اجل فهم مؤداه والتطرق الى مختلف المقاربات والتعريفات الأكاديمية التي تناولت مفهوم الأمن الانساني.

الفرع الاول : تعريف الأمن الانساني لغة

الأمن في اللغة العربية من امِن امْنًا وأَمَنًا وأَمَانًا وأَمَنةً : اطمأن فهو أَمِن وأَمِين وآمِن . يقال استأمنه اي طلب منه الامان والأمان يعني الطمأنينة اي العهد والحماية والذمة ، الأَمَنة تعني الإطمئنان وسكون القلب[4] وباللغة الفرنسية الأمن(sécurité)اسم مؤنث، ويعني الحالة التي تكون فيها نفس في موضع ثقة وهدوء ،او الشخص الذي يشعر بالأمان من الخطر[5] و (security)،باللغة الانجليزية تعني الحماية من الخطر « protection from danger » ، اي التدابير المتخذة لابقاء شخص ، مبنى ، بلد آمنين من الخطر او

---

[1] بقرار بوبكر ، كريم رقولي، مرجع سابق ،ص178.

[2] عبد العالي حور، (الأمن الانساني ومستويات الامن الوطنية والاقليمية والدولية دراسة في المفاهيم والتمفصلات) ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ، العدد 14،ص51 https://search.emarefa.net/ar/search?url.

[3] د.امينة حلال ،(الأمن الانساني ومسؤولية الحماية مفاهيم جديدة لممارسات قديمة)،مجلة الحقوق والعلوم السياسية خنشلة ، العدد 08-2017،ص186.

[4] المنجد في اللغة والاعلام ، الطبعة العشرون ، دار المشرق (المطبعة الكاثوليكية)،بيروت-لبنان ،1969،ص18.

[5] Le rober illustré , opcit , p1755.

الجريمة ، كذلك تعني الحماية من الاوضاع السيئة « protection from bad situations » التي يمكن ان تحصل للانسان وهي ضد اللاأمن مثال ذلك الأمن الوظيفي يعني ان لا يكون الانسان في خطر خسارة عمله[1].

اما الإنساني من الانسانية ويقال تَأَنَّس اي صار انسانا ، والإنسان جمع.أَنَاسِي و أناسِية وآناس، تطلق على افراد الجنس البشري ذكر وانثى. فالانسانية هي ما اختص به الانسان وتستعمل للمحامد من نحو الجودة وكرم الاخلاق[2] . humain بالفرنسية صفة تطلق على البشر ككائنات حية والانسانية humanité ،خاصية ماهو انسان او له طبيعة انسانية اي خصائص العطف والتعاطف مع الآخرhumanitaire,"انساني" هي ما تهدف الى فعل الخير للانسانية[3] و humanity تعني اللطف الاحترام والتعاطف مع الاخرين [4]. بالتالي فالامن الانساني هو الامن الذي يهدف الى حماية الانسان من الخطر والاوضاع السيئة.

الفرع الثاني : تعريف الأمن الانساني اصطلاحا

يعتبر الأمن هاجس الأفراد والجماعات والأمم الذي يسعى الجميع لتحقيقه بشتى الطرق، باعتباره العامل الجوهري الذي يحفظ الوجود الإنساني ويمنحه حياة كريمة وان كان الأمن الإنساني مفهوم مرن يتأقلم مع مستجدات الحياة اليومية للبشر الا ان العديد من الفقهاء تناولوا شرحه و تطرقت اليه العديد من التقارير الدولية اهمها تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي لسنة 1994 وغيرها من التقارير الدولية.

اولا : تعريف الفقه الدولي للأمن الإنساني

يعبر مفهوم الامن الانساني عن احد المفاهيم الحديثة في ظل التطورات الدوليةالمعاصرة ،يتمحور حول امن الانسان من مخلف الاخطار والمخاطر وجعله بعيدا عن الخوف والقهر والعنف والحاجة والحرمان من خلال دمج الانسان وحاجياته ضمن الأولويات التنموية والسياسية عوضا ان تكون الغاية البحث عن استقرار وبقاء الدولة فقط[5]. من بين المحاولات الاولية والمهمة للتعبير عن توسيع مفهوم الامن ،ما اورده ريتشارد اولمان (Richard H.Ulman) في مقاله " اعادة تعريف الامن" "redefining security" ان استخلاص مفهوم الأمن في حماية الدولة من الهجمات العسكرية عبر الحدود خاطئ, حجته في ذلك ان

---

[1] Longman , opcit , p1640 .

[2] المنجد في اللغة والاعلام ، مرجع سابق ، ص19.

[3] Le robert illustré , opcit , p944.

[4] Longman, opcit , p900.

[5] د.زرقين عبد القادر (اثر اعمال مسؤولية الحماية في تحقيق الأمن الإنساني)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، العدد 3-2021،ص59.

هذا المنظور الضيق للأمن يحول الاهتمام بعيدا عن التهديدات غير العسكرية التي يمكن ان تمس استقرار العديد من الدول خلال السنوات القادمة واعتبر التهديدات الناشئة من داخل الحدود اكثر خطورة[1] .

كما يعرف كل من تشارلز فيليب (charles philippe)وبياترس باسكال (béatrice pascal)الأمن الانساني على انه الوضع الذي يكون فيه الانسان بعيدا عن الحاجة الاقتصادية مع التمتع بكامل الحقوق الاساسية التي تضمن التمتع بنوعية حياة كريمة[2]، بحيث ركزا على تعريف الامن الانساني من خلال تحديد مصادر التهديد الجديدة .

بعض الفقهاء تطرقوا لذكر بعض الجوانب المحددة لمفهوم الامن الانساني مثل كيث كراوس (keith krause) التي ركزت على العنف لتعريفه والذي يعني بنظرها التحرر من الخوف دون التحرر من الحاجة ويصبح هنا مرادفا لحماية الافراد من الحروب والصراعات وبالتالي التركيز على حماية المدنيين أوقات الحروب، ومن جانب آخر يركز تعريف رامش ثاكور (Ramesh Thakur) على البعد الاقتصادي للمفهوم بأنه يشير الى نوعية حياة الافراد في المجتمعات المتسمة بالمستوى المعيشي الحسن و نمو اقتصادي متحقق[3].

يتبين من خلال التعريفات ارتباط تطور مفهوم الامن الى ما هو عليه اليوم بعنصرين : اولهما تطور التهديدات من تهديدات عسكرية خارجية الى داخلية من مصادر مختلفة وذات تاثير اشد خطورة ، ثانيهما علاقة مفهوم الأمن الإنساني بحقوق الافراد الاساسية ، اصبح الأمن ،بعد ان كان يعنى بأمن الدولة وبقاءها ،يعنى بضمان العيش الكريم للفرد ويظهر ذلك في التمتع بالحياة الكريمة والمستوى المعيش المتقدم بعيدا عن الحاجة المادية والخوف من العنف.

ثانيا : تعريف القانون الدولي للأمن الإنساني

يوازي مفهوم الأمن الحياة، له دلالات متسعة تؤكد على ارتباط مفهومه بالوجود وغيابه يعني العدم وهو ضرورة من ضرورات بناء المجتمع ومرتكز اساسي لقيام الحضارة[4]. ومع تطور التحديات الأمنية وعالميتها كالارهاب، التسلح النووي والتغير المناخي بات من الضروري الاهتمام بالفرد وبقاءه من خلال ربط قضايا السلم والحرب بالمسائل الاقتصادية والمساواة الاجتماعية والعدالة[5].

---

[1] د.محمد جمال مظلوم ، الأمن غير التقليدي ، الطبعة الاولى ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ، السعودية ، 2012،ص84

[2] حموم فريدة ، مرجع سابق ، ص45

[3] خديجة عرفة ، مرجع سابق ، ص40-42

[4] محمد جمال مظلوم ، مرجع سابق ، ص13-14.

[5] عزة حسن سليمان مساعد ، الأمن الإنساني بين الصراع الدولي المعاصر والقيم الخلقية ، الطبعة الاولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ،2015ص24-27.

تبلور هذا الربط بميلاد النظام العالمي الجديد في ميثاق الأمم المتحدة العالمي الذي اكد في ديباجته ايمان المجتمع الدولي بحقوق الإنسان الاساسية وبكرامة الفرد وقدره ، الدفع برقي الاجتماعي واستخدام الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من اجل حفظ السلم والأمن الدوليين[1] . ومن خلال الفقرة الرابعة (4) من المادة الثانية (2) من الميثاق الخاصة بمبادئ المنظمة بات ممنوعا التهديد باستعمال القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية ،بعد ان كان من البديهي اللجوء اليها لتحقيق مفهوم الامن القومي لحماية الدولة[2] . بالإضافة الى المادة الاولى التي تقر بان انماء العلاقات الدولية اصبح قائما على اساس الاحترام والتساوي وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية[3].

بهذا اصبح الفرد موضع اهتمام المجتمع الدولي ، ولعل ما يؤكد هذا التحول اكثر هوالاعلان العالمي لحقوق الانسان لسنة 1948 الذي أقر ان تناسي حقوق الانسان افضى الى حروب همجية لطخت صفحات تاريخ الانسانية بدماء العديد من الأبرياء ،ما ادى الى تيقن العالم بان الاعتراف بكرامة الإنسان وحقوقه الثابتة اساس الحرية والعدالة والسلام الدوليين[4].

ثم جاء لاول مرة تعريف صريح للأمن الانساني في تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 لبرنامج الامم المتحدة الانمائي مستنكرا بقاء مفهوم الامن على الصراع بين الدول ونسبة التهديد على الحدود و اعداد الدول للجيوش* حيث ان معظم الشعوب فقدت الشعور بالأمن اليوم بسبب هواجس الحياة اليومية : أمن العمل، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن الصحي ويعرف الأمن الإنساني بأنه : " البعد عن التهديدات المستمرة من المجاعة، الاوبئة، الجريمة والقمع ... الحماية من الاضطرابات المفاجئة في الحياة اليومية سواء من المنزل، العمل، المجتمع او المحيط "[5].

بمعنى ان مفهوم الأمن الحديث يتمحور حول حماية الافراد والشعوب والذي " يتكون من عنصرين اساسيين التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة"[6] فللأمن الإنساني ابعاد متعددة تشمل نواحي عدة من

---

[1] ديباجة ميثاق منظمة الامم المتحدة ، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، سنة 1945والمتعلق بالمنظمة واجهزتها وتسييرها.

[2] المادة الثانية ف 4 من نفس المصدر.

[3] المادة الاولى من نفس المصدر.

[4] ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، القرار 217A(3)،سنة 1948المتعلق بحقوق الانسان الشاملة .

* ‹‹ For too long, the concept of security has beenshaped by the potential for conflictbe tween states. For too long, security has been equated with the threats to a country's bor ders. For too long, nationshave sought arms to protect their security.›› , UNDP , **human development report,** Oxford University Press,New york , 1994 , P3

[5] Ibid , p3

[6]Human development program , op cit , p24.

حياة الانسان الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ،البيئية، السياسية والعسكرية نظرا للتهديدات المتطورة الحديثة وسريعة الانتشار والتي لا تقف عند فناء الدولة بل البشرية جمعاء.

كما تعرفه الجمعية العامة في القرار 66/290 المتخذ سنة 2012 المتعلق بمفهوم الأمن البشري بأنه ينطوي على " حق الشعوب في العيش في حرية وكرامة ،بمنأى عن الفقر واليأس ... الحق في التحرر من الخوف والتحرر من العوز"[1].

وعرفته لجنة الأمن الإنساني للأمم المتحدة سنة 2003 بانه " ... حماية الحريات الجوهرية التي تعتبر اساس الحياة ، يعني حماية الناس من التهديدات القاسية والعالمية ... يعني انشاء أنظمة سياسية, اجتماعية ،محيطية، اقتصادية ،عسكرية وثقافية التي تمنح الناس العيش الكريم"[2] .

المطلب الثالث :أبعاد الأمن الإنساني

يعيد مفهوم الأمن الانساني توجيه الانتباه من أمن الدولة الى الأفراد كضحايا محتملين متجاوزا العنف الجسدي والاذى البدني فالتهديد الحالي اصبح وجوديا يتطلب توفير مجموعة من احتياجات الانسان الخاصة في مختلف جوانب الحياة وتعتبر حدود دنيا مطلوبة لتحقيق القبول الأخلاقي والمعياري .[3]

حسب تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي لسنة 1994 يتضمن مفهوم الامن الانساني عنصرين هما التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة ويمكن تصنيف أبعاده الى سبع فئات رئيسية :

الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الفردي ،الأمن المجتمعي والأمن السياسي[4].

الفرع الاول : التحرر من الحاجة

انسان العصر الحالي يشعر باللاأمن بسبب التحديات والعصوبات التي تعرقل طريقه امام العيش في راحة واستقرار ، من صعوبة في ايجاد العمل الى انخفاض مستوى الدخل،الصعوبة في ايجاد الغذاء الصحي وتوفيره، ندرة المياه الصالحة للشرب وتدهور مستوى المرافق الصحي و تلوث البيئة المحيطة به.

---

[1] ف3أ-ه من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 66/290 الصادر بتاريخ 10اوت2012والمتضمن مفهوم الامن البشري الوثيقة رقم A/RES/290/66.

[2] Commission on human security , **human security now ,** new York, 2003 ,p4

[3] Des gasper , (The idea of human security) , Ashgate publishing , institute of social studies , 2010,P1-4 RePub, Erasmus University Repository: The Idea of Human Security

[4] UNDP,op cit , p24-25.

التحرر من الحاجة يعني ابتعاد الانسان عن مهددات الامن الاقتصادي ،الغذائي،الصحي والامن البيئي كي يتسنى له الاستمتاع بحياة هنيئة بعيدا عن الحاجة او العوز بعيدا عن الحرمان وعن مظاهر الجوع وسوء التغذية وانحصار امكانية الحصول على الخدمات الاساسية وتدني المستوى الاقتصادي للافراد والاسر ومدى قدرتهم على اشباع الحد الادنى من حاجاتهم الاساسية[1]،كالمأكل، الملبس، الغذاء، البيئة والرعاية الصحية.

التحرر من الحاجة اذا يعني تحقيق الأمن الإنساني بابعاده التي تعنى بحق الانسان في الحياة والحقوق الاقتصادية والحق في العيش في بيئة سليمة والمتمثلة في : الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي والأمن البيئي.

اولا : الأمن الاقتصادي

تعرف اللجنة الدولية للصليب الاحمرالأمن الاقتصادي بانه قدرة الافراد على توفير حاجياتهم الاساسية بشكل مستدام وبكرامة[2]. ويعرف ايضا بانه عبارة عن تدابير وضمانات تؤهل للانسان الحصول على احتياجاته الاساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن وعلاج وضمان الحد الأدنى للمستوى المعيشي من خلال الثقة في إمكانية الإنتاج والتسيير الحسن للموارد الاقتصادية والتوزيع الجيد والعادل لها[3] .

للبعد الاقتصادي للأمن الإنساني علاقة بالتنمية بحيث كلما تقدمت التنمية زاد الأمن وتنظمت أمور المجتمع الاقتصادية بجلب وفرة الرزق وكثرة الثروات والرفاه الاجتماعي لافراد المجتمع غيابه يؤدي الى فوضى واضطرابات و كثرة العنف وتضاعف التهديدات الخارجية ،يتضمن تحقيقه توفر سبع نقاط اساسية : البنية التحتية الصحة التعليم المسكن المعلومات الحماية الاجتماعية و العمل ولايمكن لأي اقتصاد ان يتصف بالفعالية والانسانية مالم تتوفر فيه تدابير واجراءات كافية للأمن الاقتصادي لكي يكون بمقدور الناس كافة ان يتخطوا لتحديات الحياة و ان يتكيفوا مع التغيرات التي تطرأ بهم[4].

---

[1] علي معزوز ، (المواءمة بين ثلاثية الفقر ، التنمية وحقوق الانسان تحدي حقيقي للحكومة التنموية الافريقية) ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، المجلد 11، العدد 1-2021،ص109.

[2]Comité international de la Croix-rouge , sécurité économique , la date de reception : 11-04-2025 , sur :https://www.icrc.org/fr/nos-activites/securite-economique

[3]د.نزيه عبد المقصود ، هشام مصطفى ، (الأمن الاقتصادي واثره في تحقيق المستوى المعيشي الامثل) ، مجلة كلية الشريعةوالقانون ، جامعة الازهر ، المجلد 38، العدد 5-2023،ص1191- 1193 https://mawq.journals.ekb.eg.

[4] صلاح الدين باللو ، ابراهيم عيسى محمد ،الأمن الاقتصادي في عصر العولمة مقاربة استراتيجية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة 8ماي 1945، قالمة ،2013،ص42-43.

ثانيا : الأمن الغذائي

يوجد الأمن الغذائي في قدرة الناس على الحصول على كميات كافية من الغذاء الآمن، ما يكفي لتلبية احتياجات النمو الطبيعي وضمان عيش حياة نشطة وصحية. الأمن الغذائي حق يجب ان يتمتع به جميع الناس بالتساوي ودون قيد باعتباره استثمارا في الاستقرار والأمن، بانعدامه تزداد مظاهر نزوح السكان وتتفاقم الاوضاع لتمتد اثارها عبر البلدان والمنطاق خارج الحدود الوطنية[1].

خضع الأمن الغذائي لتعريفات عديدة من بينها ماجاء في تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي, ان يكون للناس القدرة المالية والاقتصادية في جميع الاوقات على الحصول على غذاء كافٍ آمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم الغذائية سواء من خلال زراعته بانفسهم او شراءه او الاستفادة من انظمة التوزيع الغذائية[2]. تضيف كذلك منظمة الغذاء العالمية* ان الأمن الغذائي هو الحالة التي تتحقق عندما يكون لكل الناس في أي وقت القدرة الجسدية الاجتماعية والاقتصادية للوصول الى غذاء وافٍ آمن ومغذٍ والذي يسد ويغطي حاجياتهم الاساسية من الغذاء والتنعم بحياة صحية وسليمة[3] .

يقوم مفهوم الأمن الغذائي على اربع ركائز اساسية : التوافر (availability)، الوصول(access) الاستخدام (utilization)، الاستقرار (stability) ،بشكل متسلسل حيث يجب اولا ضمان توفر الغذاء ثم ضمان الوصول اليه الى الجميع ثم التأكد من الاستخدام من الاستخدام السليم للغذاء والاستقرار عنصر شامل يؤثر على الركائز الاخرى، مرتبطة ببعضها البعض واساسية لتحقيق الأمن الغذائي[4] .

ان ضمان الامن الغذاء للافراد والشعوب يكون من خلال ضمان توافر الموارد الزراعية الارضية والمائية والبشرية والمالية وتوفير البنى التحتية الزراعية وقوة توجهات السياسات الاستثمارية على خلق بيئة مناسبة للاستثمار في انتاج السلع الغذائية ، و عرضه في السوق باسعار تكون في متناول المواطنين

---

[1] Paula anthem , (food security what it means and why it matters), world food program ,20/3/2025, retrieved from : https://www.wfp.org/stories/food-security-what-it-means-and-why-it-matters in 11/4/2025.

*منظمة الغذاء والزراعة هي وكالة متخصصة تابعة للامم المتحدة تاسست سنة 1945، تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع https://www.fao.org/about/about-fao/ar/ .

[2] UNDP , opcit , p27.

[3] Richard barichello and others , trade and food security , Food and agriculture organization , july 2012, chapter 2 , retrieved from www.fao.org in11/4/2025.

[4] Paola termine , ensuring food security: why agency and sustainability matter, committee on world food security , 03/12/2014 : https://www.fao.org/cfs/cfs-hlpe/insights/news-insights/news-detail/ensuring-food-security--why-agency-and-sustainability-matter/en in :11/4/2025

كافة وان تتناسب مع الدخل الفردي، و انتاجه وفق المواصفات الصحية المطلوبة وبالنسبة للاستقرار فيكون في امكانية استخدام السلع الغذائية في جميع الاوقات وعلى مدار السنة[1].

ثالثا :الأمن الصحي

يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة في تعريفه للأمن الصحي الى المخاطر المهددة له في البلدان النامية والصناعية، ويذكر انه في البلدان النامية تعد الامراض المعدية والطفيليات من الاسباب الرئيسية للوفاة بينما في البلدان الصناعية اسباب الوفيات مرتبطة غالبا بالنظام الغذائي ونمط الحياة[2]. وبكل من الدول النامية والصناعية تهديدات الأمن الصحي اقوى شدة على الفقراء والمتواجدين في المناطق النائية وبالأخص الاطفال . الفجوة بين الاغنياء والفقراء ، يضيف التقرير ، تظهر حتى في القدرة على الحصول على الرعاية الصحية اين يوجد طبيب واحد (1)لكل اربع مائة (400) شخص في الدول الصناعية و طبيب واحد (1) لكل سبعة الاف شخص (7000) في الدول النامية[3].

ان وبمعنى المخالفة، المقصود بالأمن الصحي هو توفير الرعاية الصحية الامثل للجميع باي مكان ولكل الاشخاص بالتساوي وابتعاد المواطن عن الاوبئة والامراض قدر الامكان دون تمييز ، يعتبر من بين أهم مشتملات الأمن الإنساني،نظرا للمخاطر التي يتكبدها الإنسان جراء الأوبئة المستمرة في التطور وسريعة الانتشار.

كما تعرف منظمة الصحة العالمية الأمن الصحي بأنه التدابير المتطلبة، استباقية وتفاعلية لتقليل خطر وتأثير الأحداث الصحية العامة التي تعرض صحة الناس للخطر عبر المناطق الجغرافية والحدود الدولية، وتعيد المنظمة التأكيد بأن الدفاعات التقليدية والحدود الوطنية لا يمكن ان تحد من آثارها و التي لا تقتصر على زهق الأرواح بل تهدد الاقتصاد والأمن العالميين[4].

رابعا : الأمن البيئي

بيئة الإنسان من اساسيات الأمن التي لا تقل اهمية عن الغذاء ، المأوى والصحة وهي عامود كل شي فالبشر اساسا يعتمدون على محيط صحي وسليم ،جرت العادة ان البشر يلحقون الضرر بالكرة الارضية في

[1] فرج الله عائدة ، بلعقون مسعودة ، دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي- حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير ، 2017،ص28-29

[2] UNDP , opcit , p27-28

[3] Ibid, p28

[4] WHO, **Health security** , retrieved from : https://www.who.int/health-topics/health-security#tab=tab_1 in 11/04/2025.

اعتقادهم انه سيتعافى تلقائيا ، لكن حقيقة امر الواقع عكس ذلك ، اذ ان التصنيع المكثف والنمو السكاني المضاع يضعان كوكب الارض تحت ضغط لا يحتمل مهددا بذلك كل من الانسان والبيئة معا[1].

التهديدات البيئية التي تواجهها الدول مزيج من تدهور النظم البيئية المحلية والنظام العالمي ، ندرة المياه اصبحت تشكل عامل في الصراعات العرقية والتوترات السياسية ، ازالة الغابات الى جانب الرعي الجائر واساليب الحفظ الرديئة ، تعمل على تسريع عملية التصحر وان طبيعة الضرر البيئي تختلف من دول صناعية الى نامية لكن لها اثار متشابهة العديد منها طويل الامد وتاخذ طابعا مفاجئ وعنيف[2].

يضم مفهوم الأمن البيئي جانبين، جانب بشري وجانب بيئي فيعرّف على انه الأمان النسبي من الأخطار البيئية الناجمة عن العمليات الطبيعية او البشرية بسبب الجهل ، سوء الإدارة او التصميم التي تنشأ داخل أو عبر الحدود الوطنية وهو كذلك مجموع التدابير الاحتياطية التي تمنع حدوث تأثيرات سلبية في البيئة وتحافظ على التوازن في النظام البيئي سواء على المستوى المحلي او الاقليمي او العالمي وتحمي الأمن البيئي[3].

يتعلق الأمن البيئي بالأمان العام للناس ، فبتطور التكنولوجيا واستعمالها بشكل يومي تظهر مشاكل بيئية تهدد الإنسان في سلامته ليس الجسدية فقط بل تمس بحقوقه وحرياته الأساسية كذلك ، فإن البعد البيئي للأمن الإنساني يقوم بأمننة التغيرات البيئية ومسامهته في نقل المقاربة الأمنية بالاستعانة بالقضايا البيئية لتجسيد عنصري العدالة والاستدامة بين افراد الجيل الحاضر وأجيال المستقبل ،اين يتمكن الأفراد من تحقيق طلعاتهم المستقبلية[4].

الفرع الثاني : التحرر من الخوف

الخوف يعني الفزع وهو ضد الأمن [5]، وهي الحالة النفسية التي يكون الانسان مرتبكًا ، فازعًا وفي حالة من القلق واللاأمن . التحرر منه يعني شعور الإنسان بالأمن ، أي الحماية من المخاطر الفردية كتعرض الفرد الى تهديد الجرائم والقمع ، الحماية من المخاطر المجتمعية وهي المخاطر التي تمس رقعة متسعة من الضحايا تشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد ، كما يمكن أن يعني الاستقرار السياسي للدولة وسلامة

[1] UNDP , opcit , p28
[2] Ibid , 29
[3] مداني خليل ، ضوابط حماية الامن البيئي دراسة مقارنة ، اطروحة لنيل شهادة الدكتورة الطور الثالث ، تخصص القانون البيئي والتنمية المستدامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيارت ،2023، ص 12.
[4] أ.خلاف محمد عبد الرحيم ، سميرة بوسطيلة ، (الأمن البيئي من منظور الامن الانساني) ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 9-2016ص67-68
[5] المنجد في اللغة والاعلام ، مرجع سابق ، ص199

اراضيها[1] . تشمل ابعاد الامن الانساني ضمن نطاق التحرر من الخوف : الأمن الفردي ، الأمن المجتمعي ، الأمن السياسي.

اولا :الأمن الفردي

الأمن الفردي يقوم على فكرة جوهرية مؤداها حماية الفرد من العنف الجسدي الذي تعدد مصادره ،قد يكون مصدره تهديدات من الدولة (التعذيب الجسدي)، أو من باقي الدولة في حالة الحرب ، تهديدات من جماعة اخرى في حالة التوترات الاثنية والعرقية ، تهديدات من عصابات ضد افراد او ضد عصابات اخرى وتهديدات تطال فئات ضعيفة من المجتمع وهم النساء والاطفال نظرا لضعف بنيتهم الجسدية وسهولة استغلالهم ، أو تهديدات من نوع مختلف تاتي من الفرد نفسه كالانتحار والمخدرات وبمجتمعات عدة سواء كانت بدول نامية او صناعية تعد الجريمة والعنف اخطر ما يهدد الامن الفردي[2].

الأمن الفردي هو الطمأنينة الفردية ، والشخص الآمن نفسيا هو الذي يشعر ان حاجاته مشبعة بنسبة مقبولة وان الحاجات الاساسية له في الحياة في منأى عن الخطر والذي يتطلب لتحقيقه اسرة سعيدة ومناخ أسري مناسب لنمو الافراد نموا سليما [3]، و الاجراءات التي تتخذها الدولة لحماية مواطنيها وضمان سلامتهم وتحقيق العدالة وسيادة القانون.

ثانيا : الأمن المجتمعي

يجد أغلب الناس امنهم في انتماءهم لجماعة معينة ، عائلة ، منظمة أو مجموعة اثنية وعرقية التي توفر لهم هوية ثقافية ومجموعة من المبادئ المطمئنة، حيث يوفر نظام الأسرة الممتدة مثلا حماية للأفراد الأضعف والعديد من المجتمعات القبلية تاخذ بمبدأ ان لرب الاسرة الاحقية في الحصول على ما يكفي من الاراضي لإعالة عائلته لذا فالأرض توزع عملا بهذا المبدا [4]، يتمحور الأمن المجتمعي حول الهوية ، وقدرة المجتمع على الحفاظ على سماته الخاصة في مواجهة التغيرات ، حيث يرى بوزان وويفر أن قيمة المجتمع هي هويته التي تعتبر بمثابة السيادة للدولة ، فإذا فقدت الدولة سيادتها تزول كدولة ، والمجتمع الفاقد لهويته لن يكون قادرا على البقاء كذلك [5]. لذا فحالة اللاأمن المجتمعي أو ما يسمى ايضا بالمعضلة الأمنية المجتمعية في نظر المفكرين تحدث عندما تشعر مجموعة مجتمعية معينة ان قيمها الاساسية وهويتها مهددان من قبل مجموعة

---

[1] حشوف يسين ،(اشكالية الارهاب واثرها على الأمن الفردي والمجتمعي)، مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 8،العدد2ً،483-484.

[2] UNDP , opcit , p30-31.

[3] محمد جمال مظلوم ، مرجع سابق ، ص236-238.

[4] UNDP , opcit , p31.

[5] عطوات عبد النور،شنين محمد المهدي ،(بناء الأمن في المجتمع المتعدد)، مجلة دراسات اجتماعية، المجلد 4،العدد 2-2022،ص233.

اخرى او من قبل الدولة ذاتها ، نتيجة لعدم الثقة بين الجماعات قد تثور صدمات مجتمعية ذات اشكال عنيفة والتي يستعمل فيها السلاح[1].

تعزيز الأمن المجتمعي بالتالي يكون من خلال ضمان استمرار هويات الجماعات وبقائها وتحررها من القيود المادية والمعنوية التي تقوض حريتها أو تهدد خصائصها المتمثلة في الدين ، اللغة ، العادات والتقاليد وثقافتها الخاصة في ظل تعايشها مع جماعات اخرى ومواجهة المخاطر المهددة للتركيبة المجتمعية وتحقيق التنمية المستدامة ورفض خطابات الكراهية ومشاعر العداء ضد الجماعات الاخرى وتقوية مشاعر الأخوة والتعاطف بينها بغض النظر عن انتمائها.[2]

ثالثا : الامن السياسي

من أهم مظاهر الأمن الانساني ، قدرة الناس على العيش وسط مجتمع يقدس ادنى حقوقهم الأساسية بعيدا عن أعمال القمع للأفراد والجماعات وصور السيطرة على الأفكار والمعلومات.ومن بين مؤشرات اللاأمن السياسي نجد أولوية الدولة في تقوية جيشها من اجل قمع شعوبها فالدول التي تعطي الاولوية للجانب العسكري تزيد من النفاقات العسكرية على حساب الاجتماعية[3].

يقوم الأمن السياسي على وجود نظام ديمقراطي فعال يتضمن المشاركة في صنع القرار ،مساءلة صُناع القرار ، احترام سيادة القانون وتعزيز حقوق الانسان وحرياته الاساسية ، ويستند الى إشاعة المبادئ الدستورية التي تضمن ممارسة ديمقراطية حقيقية على المستويات الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية والمدنية والحقوق السياسية التي تقتضي وجود قوانين انتخابية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ، تخلق مؤسسات تمثيلية وطنية تهتم بحقوق المواطن بالدرجة الأولى[4]. ان الأمن السياسي يعني وجود نظام قانوني سياسي يسعى الى التحقيق الملائم للواجبات الملقاة على عاتقه وكسب ثقة المجتمع في تحقيق العدالة وتطبيق القانون وحماية الافراد من الممارسات الحكومية المسيطرة على الأفكار والمعلومات وحمايتهم من الصراعات والنزاعات القائمة على العنف المرتبطة بالفقر ونقص الموارد وانعدام المساواة وغياب المشاركة [5].

---

[1] منير العمري ، (الأمن المجتمعي مفهومه وعلاقته بالقطاعات الامنية الاخرى)، مجلة آفاق علمية،المجلد12،العدد4-2020،ص586-587.

[2] مليكة هاشمي ، نبيلة بن يحيى،(الامن المجتمعي دراسة في المفهوم النظرية والتهديدات)، المجلة الجزائرية للأمن و التنمية ،المجلد 12،العدد1-2023،ص166.

[3] UNDP , opcit , p32-33.

[4] برقوق امحند ، الحق في الأمن السياسي ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في القانون العام ، تخصص حقوق الانسان والحريات الاساسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة فرحات عباس –سطيف ،2010،ص22.

[5] مشري سلمى ، الأمن السياسي ودوره في مواجهة تحديات الصراع وبناء السلام ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد لمين دباغين-سطيف2-2019،ص26-27.

الفصل الثاني :

انعكاسات التغير المناخي على الأمن الإنساني

الفصل الثاني : انعكاسات التغير المناخي على الأمن الإنساني

يشهد العالم تغييرا مستمرا وسريعا على جميع الاصعدة،حيث باتت كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية والبيئية تتداخل فيما بينها، تتأثر وتؤثر الى حد بلوغ التوتر والصراعات الدولية لاسباب لم تكن موجودة في الماضي مردها انعدام الامن الإنساني على مختلف متسوياته، اين اضحت العوامل البيئية وفي مقدمتها التغير المناخي معيارا لقياس مدى استقراره.

ومنها فدراسة هذا الفصل تتضمن التطرق الى مدى تاثير وانعكاس التغيرات المناخية على الأمن الإنساني بالاضافة الى التطرق الى أهم الجهود الدولية المبذولة في اطار مكافحة ظاهرة التغير المناخي وابراز الحلول التي تمخضت عنها.

المبحث الاول : مظاهر تأثير التغير المناخي على الأمن الانساني

ألفت الشعوب القديمة اعتبار التهديد كل ماهو خارجي،مقتصرًا في الحروب والاصطدامات السعكرية التي قامت بين الدول والقبائل لبسط النفوذ والسيطرة على الثروات وتحقيق أهداف توسعية ، لكن عالم اليوم يواجه تهديدا مختلف مصدره ، تهديد وجودي يمكن ان يفتك بالبشرية ضعف ماتفتك به الحروب والاسلحة ، وهو التغير المناخي ، الأزمة العالمية التي تؤثر بجوانب كثيرة من حياة الانسان وتمس بحقوقه وحرياته الاساسية ، تمتد اثارها الى المدى الطويل ولا يمكن عكسها او التعويض عنها.

ارتفاع درجة الحرارة يؤدي الى تأجيج الجفاف وحرائق الغابات والطقس القاسي مثل العواصف والفياضانات ، يهدد حياة الناس وسبل عيشهم ويهدد أمنهم الغذائي وقدرتهم على الانتاج والوصول الى الغذاء اضافة الى العديد من التحديات البيئية كنقص التنوع البيولوجي ، فقدان الموائل ، الفقر ، زيادة النزوح والتهجير القسري وانتشار الاوبئة والأمراض تؤدي بالضرورة الى حدوث اضطرابات اجتماعية واندلاع النزاعات بين المجتمعات سعيا الى توفير الموارد[1].

كل هذا وغيره من التداعيات السلبية لتغير المناخ نتطرق اليها بالتفصيل في هذا المبحث وذلك في مطلبين يتضمن المطلب الاول تاثير التغير المناخي على الامن الانسان في بعد التحرر من الحاجة (الامن الاقتصادي ، الغذائي ، الصحي والبيئي) ، و تاثير التغير المناخي على الامن الانساني في بعد التحرر من الخوف (الامن الفردي ، المجتمعي والسياسي) في المطلب الثاني.

المطلب الأول : تأثير التغير المناخي على الأمن الإنساني في بعد التحرر من الحاجة

يقصد بالتحرر من الحاجة ، ضمان رفاهية الانسان وتوفير العيش الكريم والحياة المستقرة ماديا من خلال تحسين المستوى المعيشي ، توفير الغذاء الصحي وسهولة انتاجه والوصول اليه ، توفير الرعاية الصحية الجيدة وضمان العيش في بيئة سليمة والمحافظة عليها ، التحرر من الحاجة يعني الابتعاد عن كل مايهدد الامن الاقتصادي ، الامن الغذائي ، الامن الصحي والأمن البيئي.

والتغير المناخي من أكبر مهددي الأمن الإنساني في هته المستويات ، لا يمكن حصر آثاره باعتبار أبعاد الأمن الإنساني أبعاد مترابطة فيما بينها تشكل كلاً متاكملا ، بالتالي اذا تدهور بعد من ابعاد الامن الانساني تدهور الباقي معه واذا ازدهر فزاد ازدهار بقية الأبعاد ، فالأراضي الزراعية مثلا تعد ركيزة اساسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي ،تتاثر بالاضطرابات والتغيرات في درجات الحرارة ونقص المياه او نتيجة للفياضانات ، تضعف بذلك القدرة الانتاجية للغذاء وتتراجع المنتوجات الزراعية و الاطعام للثروة الحيوانة ، كمان ان

[1] اميرة بوزار قوادري ، (ظاهرة تخير المناخ واثرها على الامن الانساني:اشكالية اللاجئين البيئيين) ، مجلة القانون والعلوم البيئية ، المجلد 3،العدد 1-2024ص727.

ازدياد تواتر الظواهر الجوية يزيد من عدد الوفيات والاصابات جراء العواصف والفياضانات الشديدة التي يمكن ان تغير كذلك التوزيع الجغرافي للحشرات الناقلة للأمراض المعدية والخطيرة كالمالاريا[1].

يوضح هذا المطلب بشكل اكثر تفصيلا مظاهر تاثير التغير المناخي على كل من الامن الاقتصادي ، الغذائي ، الصحي والبيئي.

الفرع الاول : تهديد التغير المناخي للأمن الاقتصادي

التغير المناخي يؤثر بطريقة مباشرة و غير مباشرة على الامن الاقتصادي للشعوب ، والذي يكون من خلال تحقيق المستوى المعيشي الجيد للفرد وبارتفاع معدل الدخل الفردي ، يتحقق الامن الاقتصادي من خلال نهوض الدول باقتصادها واستغلالها الجيد للموارد الطبيعية ، توفير فرص العمل و السير في اطار التنمية المستدامة التي يقف في طريقها التغير المناخي ، هذه الدول وحسب تقرير اخر للهيئة المعنية بتغير المناخ لسنة 2019 ساهمت بشكل قليل في تغير المناخ لكنها الاكثر تضررا بتبعاته أهمها الدول الافريقية وجنوب آسيا ، التي تشهد فترات من موجات حر شديدة و هطول أمطار غزيرة نتج عنها اضرار لحقت بقطاعات اقتصادية رئيسية وتدمير للبنية التحتية[2].

وتضيف في تقرير اخر لها لسنة 2022 مجموعة من الخسائر الاقتصادية بسبب الظواهر المناخية المتطرفة والزيادات الملحوظة في درجات الحرارة ، حيث من المرجح أن يجبر التغير المناخي الفئات الفقيرة على تحول اقتصادي من الزراعة الى العمل الماجور ما يضاعف هجرة العمالة ومن المتوقع ان يزيد عدد الاشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ب 122 مليون بحلول سنة 2030[3].

يزيد التغير المناخي كذلك من خطر التحديات التنموية المفاجئة كالفقر وانعدام الامن الغذائي لاسيما في المنطاق الاكثر تضررا مثل شرق ووسط وغرب افريقيا ، جنوب اسيا ، ميكرونيزيا وميلانيزيا وامريكا الوسطى التي تعرف ارتفاعا في مستويات الفقر وافتقار عدد كبير من السكان الى الخدمات الاساسية كالمياه والصرف الصحي[4].

---

[1] بوغاري ليلى ، مليكة آخام ،(التغيرات المناخية : التحدي المحدق على الامن الانساني)، مجلة الحقوق والحريات ، المجلد 9 ، العدد 2-2021،ص522-527.

[2]- IPCC, **2023: Sections,Climate Change 2023: Synthesis Report**. Contribution of Working Groups I, II and III to the Sixth Assessment Report of the IPCC, 2023, Geneva, Switzerland, p48-49. s

[3]-IPCC, **climate change 2022: impacts , adaptation and vulnarbility** , contribution of working group II to the sixth assessment report of the IPCC, Cambridge university press , Cambridge , new York , 2022 , p1174.

[4]- Ibid.

يضيف التقرير تأكيده على أن التدهور الاقتصادي الناتج عن التغير المناخي يؤثر في سبل عيش الشعوب وله آثار اقتصادية واجتماعية تتجاوز الحدود الوطنية ، يؤثر على الزراعة ، الغابات ومصائد الأسماك والطاقة والسياحة ، وعلى إنتاجية العمل في الهواء الطلق ، تخفض الاعاصير المدارية النمو الاقتصادي ، تؤثر حرائق الغابات على النشاط الاقتصادي ، المباني والصحة ، اما في المدن والمستوطنات تُدمر البنى التحتية الرئيسية وتؤدي الى اضرار في انظمة المياه والغذاء واضعاف النشاط الاقتصادي[1].

يوضح صندوق النقد الدولي ايضا ان تغير المناخ ، أثر سلبا على القطاعات الصناعية في الشرق الاوسط وامريكا الوسطى مدفوعة بانخفاض إمدادات المياه والكهرباء و تأثير الجفاف على إنتاج الطاقة الكهرومائية والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة نتيجةً للفيضانات والرياح العاتية مثل غمر محطات الكهرباء، وانهيار السدود، وسقوط الأشجار على خطوط الكهرباء[2].

كما أدى ارتفاع درجات الحرارة إلى إلغاء وظائف في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ، وارتفاع هطول الأمطار ضاعفت البطالة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأمريكا الوسطى، وخاصة في منطقة آسيا الوسطى وآسيا الوسطى[3].

بالتالي فإن التغير المناخي يشكل تهديدا للامن الاقتصادي من خلال تاثيره على النمو الاقتصادي للدول ، بحيث ان ارتفاع درجات الحرارة الشديدة و تقلبات الطقس العنيفة التي تؤدي الى هطول امطار غزيرة تقضي على القدرة الصناعية للدولة ، تدمر البنى التحتية ومباني المدن والمستوطنات مما يحد من سبل عيش المواطنين و تهدم قطاعات اقتصادية رئيسية مثل الزراعة ، وتزيد من انتشار ظاهرة البطالة مما يعني تدهور المستوى المعيشي للفرد وحرمانه من حقوقه الاقتصادية الاساسية التي تضمن كرامة الانسان اهمها الحق في العمل والحق في التنمية المستدامة.

الفرع الثاني : تهديد التغير المناخي للأمن الغذائي

يعتبر الامن الغذائي تجسيدا لحق الفرد في الغذاء ، حقه في الحصول عليه في اي وقت واي مكان بالقدر الكافي لاحتياجاته الاساسية للنمو ، والذي يرتكز على توافره ، سهولة الوصول اليه والحصول عليه بدون تمييز وبتوزيع عادل ، الاستخدام و الاستقرار. لانعدامه آثار خطيرة تجعل الشعوب تعيش حالة الجوع وسوء التغذية ويعد التغير المناخي من اكبر مهددي الامن الغذائي .

[1]IPCC ,2023: sections, Climate change2023:Synthesis report ,opcit,p51
[2]-International Monetary Fund **, feeling the heat(adapting to climate change in the middle east and central asia)**, Departmental paper series, Washington , DC , 2022 ,p20.
[3] Ibid , p21.

حسب تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ، تؤثر تداعيات تغير المناخ على الزراعة الغابات و مصائد الاسماك، مما يعيق بشكل متزايد الجهود المبذولة لتلبية حاجيات الناس.كما ادى الى تغير توقيت وتوزيع مناطق النمو لمراحل مهمة كالازهار و ظهور الحشرات الذي اثر مباشرة في جودة الغذاء واستقرار الحصاد ، الأمر الذي سيجعل بعض مناطق إنتاج الغذاء غير مناسبة بنسبة 10% بحلول عام 2050 و بنسبة 30% بحلول عام 2100 و سيترك الافراد معرضين لخطر الجوع وسوء التغذية والوفيات المرتبطة بالنظام الغذائي ، خصوصا في افريقيا ، جنوب الصحراء ، جنوب اسيا وامريكا الوسطى[1].

سيؤثر تغيرالمناخ على درجة الحرارة ، هطول الامطار وسرعة الرياح والتي تؤثر جميعها على توافر المياه و خدمات النظام البيئي التي تعتمد عليها الزراعة وبالتالي تؤثر على غلة المحاصيل، عند اقترانه بالنمو السكاني المتزايد وتوسع الاراضي الزراعية، سيضاعف من حالات سوء التغذية في العالم[2].وبحسب المنظمة العالمية للاراصاد الجوية عدد الاشخاص الذين يعانون انعدام امن غذائي حاد ارتفع من 149 مليون شخص قبل جائحة كوفيد 19 الى 333 مليون شخص سنة 2023 وان كان التغير المناخي ليس السبب الوحيد لهذا لكنه من بين العوامل المشددة لذلك[3].

تضيف منظمة الغذاء والزراعة للام المتحدة ان 74% من دول امريكا اللاتينية ودول الكاريبي معرضون بشدة لأحداث طقس متطرفة ، تؤثر في الامن الغذائي ، وفقا لتقرير النظرة العامة الاقليمية للامن الغذائي والتغذية لعام 2024، يذكر ان امريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي هي ثاني اكبر المناطق تعرضا في العالم للاحداث الجوية المتطرفة ، حيث يواجه مالا يقل عن عشرون 20دولة وتيرة عالية للتعرض لمثل هذه الأحداث ، وتعتبر 14 دولة (52%) أكثر عرضة لتفاقم نقص التغذية ، نقص الحصول على انظمة غذائية صحية باسعار معقولة وانتشار بيئة غذائية غير صحية[4].

المنطقة العربية كذلك مهدد أمنها الغذائي وبشدة ، تباين التغير المناخي في الاقاليم العربية أدى الى انخفاض الإنتاج الغذائي ، تراجعت كذلك خصوبة الأراضي الزراعية بسبب الزيادة في درجة الحرارة والجفاف،يهدد

---

[1]IPCC, Climate change 2022 : impacts , adaptaion and vulnerability , opcit , p717.

[2]Amy Molotoks , Pete smith , Terence P.Dawson ,(Food and Energy security),John wiley & Sons Ltd,2020,p7-8.

[3]-WMO, Climate change indicators reached record levels in2023 , 19/03/2024 , retrieved from : https://wmo.int/news/media-centre/climate-change-indicators-reached-record-levels-2023-wmo , 25/04/2025.

[4]-FAO, **New UN report: 74percent of Latin American and Caribbean countries are highly exposed ¯to extreme weather events , affectiong food security** , 27/01/2025 , retrieved from : https://www.fao.org/newsroom/detail/new-un-report--74-percent-of-latin-american-and-caribbean-countries-are-highly-exposed-to-extreme-weather-events--affecting-food-security/en in : 25/04/2025.

انتشار الصقيع و انخفاض درجات الحرارة المحاصيل. يهدد التصحر العديد من الأراضي الزراعية العربية والأراضي الرعوية وارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة ملوحة الأراضي الزراعية ما يؤثر سلبا على المحاصيل الزراعة خصوصا في دول حوض البحر الابيض المتوسط[1].

خلال عام 2020 تسببت الظواهر المناخية المتطرفة بجوع حاد في 15 بلدا ، أدى الى نزوح 30 شخص داخل الحدود . يعتبر النزوح المأجج للتوترات الاجتماعية والسياسية وبمجرد تبلور هته التوترات في صور أعمال عنف او نزاعات يصبح الناس أشد ضعفا و غير قادرين على ادارة المخاطر ادارة جيدة وتساهم الفياضانات ، العواصف والجفاف في انتشار الأمراض والآفات والإجهاد الحراري التي تؤثر على المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية[2].

ان انعدام الأمن الغذائي تهديد للأمن الإنساني وللاستقرار العالمي من شانه أن يترك العديد من الأفراد يعانون من سوء تغذية ، انتشار الامراض والاوبئة ، الفقر والمجاعة التي يمكن ان تكون دافع لنشوء نزاعات المسلحة بين الافراد والجماعات داخل الدولة الواحدة و حتى بين الدول ذاتها سعيا لتوفير الموارد الغذائية الكافية لتلبية حاجيات النمو السليم والصحي.

الفرع الثالث : تهديد تغير المناخ للأمن الصحي

يرتبط الحق في الصحة بالحق في الحياة ارتباطا وثيقا ، فإن تامين الرعاية الصحية للفرد من شانه أن يضمن السلامة الجسدية له وابتعاده عن الامراض والاوبئة التي من شأنها ان تهدد وجوده او حقه في العيش حياة كريمة ، لها أهمية بالغة في استقرار المجتمعات بوجود مؤسسات تسهر على حماية الامن الصحي من التهديدات المحدقة به ، ما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للدولة من خلال توفير اليد العاملة تتمتع بصحة جيدة قادرة على الانتاجية ، وفي حالة انعدام الامن الصحي اين تنتشر التهديدات الصحية وصعوبة حصول الافراد على الرعاية اللازمة يتفاقم الوضع الامني و تعم الفوضى واعمال العنف[3].

---

[1] خالد بومنجل ، موسى بن قصير،(اثر التغير المناخي على الامن الغذائي العربي)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، المجلد 15،العدد02-2022،ص77.

[2] جيرونت لاجاندا ، لماذا اصبح " الانذار الاحمر" الذي اطلقته الامم المتحدة بشان تغير المناخ حقيقة واقعة بالنسبة للكثيرين ، برنامج الأغذية العالمي ، 11-8-2021 ، على الموقع:
https://ar.wfp.org/stories/opinion-why-un-s-code-red-climate-change-warning-already-reality-many تاريخ الاطلاع : 25-4-2025.

[3] بوطبة عبد الله ، بوستي توفيق ،(دور الامن السيبراني في تعزيز الامن الصحي للدول)، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 9،العدد 2-2024، ص714-715.

التغير المناخي من العوامل الرئيسية المهددة للامن الصحي ، تشير الدراسات الى ان 3.6 مليار شخص يعيشون في مناطق شديدة التاثر بتغير المناخ الذي متوقع ان يتسبب بين عامي 2030و 2050بحدوث حوالي 250الف وفاة سنويا نتيجة لسوء التغذية ، الملاريا ، الاسهال والاجهاد الحراري

كما يساهم التغير المناخي بشكل مباشر في زيادة حالات الطوارئ الانسانية بسبب موجات الحر وحرائق الغابات والفياضانات والعواصف الاستوائية والاعاصير.[1]

تتزايد الامراض المرتبطة بالمناخ ، حسب تقرير الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ ، والوفيات المبكرة ، سوء التغذية والتهديدات التي تتعرض لها الصحة العقلية والرفاهية ، اضافة الى زيادة حالات حمى الضنك عالميا وفيروس شيكغونيا بآسيا وامريكا اللاتينية وامريكا الشمالية واوروبا ، والكوليرا والتهابات الجهاز الهضمي بسبب ارتفاع درجات الحرارة وفياضانات وهطول الامطار الغزيرة و تزيد التقلبات المناخية المتطرفة من مخاطر الإصابة بأنواع عديدة من التهابات الجهاز التنفسي وتؤدي الظواهر المناخية المتطرفة، مثل حرائق الغابات والعواصف والفيضانات[2]. والجدير بالذكر ان ارتفاع درجة الحرارة من العوامل المحفزة لنشاط البعوض والجراد التي تسهل التجارة والسفر والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية انتقال هته الامراض وتطورها وادخالها من مناطق الى اخرى[3].

انعدام الأمن الصحي نتيجة التغير المناخي من المخاطر التي لا يمكن تجاهل تداعياتها ، لسرعة انتشار الامراض والاوبئة خارج حدود الدولة الواحدة ، وإن الوسائل التقليدية لمكافحتها لن تجدي بالنفع و ستكلف العديد من الخسائر البشرية والمادية التي يمكن ان تؤول الى اندلاع الحروب والنزاعات وتفاقم الفقر وانعدام المساواة في الحصول على الرعاية الطبية الجيدة واللازمة.

الفرع الرابع : تهديد التغير المناخي للأمن البيئي

البيئة هي الوسط الذي يأوي الانسان منذ نشاته ، هي مجموعة العناصر المشكلة لمحيطه من هواء وارض وماء ، يعبر البعد البيئي للامن الانساني عن حق الانسان في بيئة سليمة متوزانة، تسمح له بالعيش حياة

[1]WHO, **Climate change** , 12/10/2023 , retrieved from : https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health in 26/04/2025.
[2]IPCC , climate change 2022 : impacts , adaptation and vulnerability , opcit , p1044-1045.
[3]-Kristie L.Ebi , Jeremy J.hess , (health risks due to climate change: Inequity in causes and concequences), HOPE—The People-to-People Health Foundation ,2020, p2085.

سليمة خالية من التلوث ،والانتفاع بموارد الطبيعة على نحو يكفل له مستوى معيشي لائق مع الاخذ بعين الاعتبار حماية البيئة ومواردها والعمل على مكافحة ما يهددها[1].

تهديدات التغير المناخي للامن البيئي تشمل احوال الطقس المتطرفة والكوارث الطبيعية وتهديد سلامة الانسان الجسدية والنفسية وحقه في الحياة والعيش في بيئة سليمة ، كارتفاع مستويات سطح البحر ، الامطار الحمضية ، ذوبان جليد القطب الشمالي ، اندلاع الحرائق وكثرة الفياضانات ، التصحر التي تتسبب في تهجير السكان ، انتقال الامراض والاوبئة نقص التغذية وسوءها و زيادة اعداد الوفيات بالآلاف سنويا[2].

يؤثر تغير المناخ على الاعاصير المدارية ، اخذا بتقرير Global Climate risk Index لسنة 2021 من المرجح ان تزداد شدة العواصف بسبب ازدياد درجات الحرارة مايعني حدوث المزيد من الاعاصير المدارية تعمل فيها المحيطات الدافئة كوقود التي توفر الحرارة الكافية لتغذية العواصف مما يجعلها اقوى وبالتالي اكثر ضررًا و بالتزامن معها يمكن للهواء الدافئ ان يمتص الرطوبة وزيد هطول الامطار المرتبطة بالعواصف ، مايعني ان التغير المناخي يساهم في زيادة العواصف المدارية و شدتها[3].

اكثر البلدان المتأثرة بالعواصف المدرية هي الموزمبيق ، زمبابوي ، مالاوي ، الباهاماس ، اليابان والهند. يشير التقرير كذلك ان ثمانية (8) من اصل عشر (10) دول المتاثر بالظواهر الجوية المتطرفة تنتمي الى فئة البلدان المنخفضة الى متوسطة الدخل ، خمسة منها تندرج ضمن قائمة أقل البلدان نموا ، تهدد حياتهم وسبل عيشهم ، الأمن الإنساني والتنمية المستدامة وتتمتع بأقل قدرة على التكيف وقد تحتاج وقت أكثر للتعافي واعادة البناء ، تضر كل من الموارد والسلع والخدمات المتداولة في الاسواق وغيرها من الخسائر المادية والبشرية كزيادة حالات الوفيات وتدمير المباني وخدمات الاتصال والكهرباء[4].

تعد المحيطات اكبر منتج للاكسجين حيث تنتج 50 بالمائة من الاكسجين وتمتص 25 بالمائة من جميع انبعاثات غاز اكسيد الكربون وتلتقط 90بالمائة من الحرارة الناتجة عنها بالتالي فهي تساهم في تنقية الغلاف الجوي للكرة الارضية[5] .

---

[1] د. مسلمي نورالدين ، بن جلول مصطفى،(موقع الحق في البيئة ضمن الاعلانات والاتفاقيات الدولية)، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، المجلد 6،العدد 2-2021،ص1078-1079.

[2] بن عياد جليلة ، حباني كمال ، (اثر التغيرات المناخية على الامن البيئي)، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، المجلد 12،العدد 1-2022،ص48-50.

[3] David Eckstein , Vera Künzel, Laura Schäfer ,(Global Climate Risk Index) 2021 , Germanwatch e.V , berlin-germany , 2021 , p20.

[4] Ibid , p23-24.

[5] -الامم المتحدة ، المحيط اعظم حليف في العالم ضد تغير المناخ ، تاريخ الاطلاع : 28-04-2025على الموقع https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate-issues/ocean

بالإضافة الى ذلك، يعرض التغير المناخي النظم البيئية للمحيطات والسواحل لظروف بيئية متغيرة بما في ذلك ارتفاع درجة احترار المحيطات ، ارتفاع مستوى سطح البحر ، التحمض وغيرها والتي تؤثر في عملية مهاجرة الثروة الحيوانية البحرية لتحافظ على ظروف مناخية ثابتة[1]، ومن المؤكد ان محيطات العالم ازدادت حرارة منذ بداية القرن الواحد والعشرين (21) ومستمر احتراره ،فمنذ عام 1993 زاد احترار المحيط باكثر من الضعف بسبب امتصاص المزيد من اكسيد الكربون وتحمض سطح البحر وانخفاض الاكسجين بين السطح وحتى عمق 1000 متر[2]، يتسارع بالموازة كذلك ارتفاع مستوى سطح البحر بسبب فقدان الصفيحتين الجليديتين بغرينلاند والمنطقة القطبية الجنوبية وقد زادت الارتفاعات المتطرفة للامواج ، تحات السواحل والفياضانات في المحيط الجنوبي والمنطقة الجنوبية من المحيط الاطلسي . كل هذا واكثر ادى الى تغير في تكوين الانواع البحرية ووفرتها ونقص في التنوع البيولوجي وتغيير مورفوليجتها ، على سبيل المثال اسفر تحمض مياه البحار والمحيطات عن ابيضاض الشعاب المرجانية على نطاق كبير وبوتيرة متسارعة [3].

تزداد مخاطر التغير المناخ على البيئة والانسان بسبب التصحر والجفاف ، مع ازدياد درجة الحرار وعدم انتظام هطول الامطار ستتوسع الاراضي الجافة بينما تتقلص اخرى بحلول عام 2100، محتمل توسعها بمناطق رئيسية على الجانب الشمالي للبحر الابيض المتوسط ، جنوب افريقيا وامريكا الشمالية والجنوبية ،يضع الانتاج الزراعي تحت التهديد و نقص المياه وامكانات الرعي وتهديد الثروة الحيوانية[4].

يؤثر التغير المناخ على الامن البيئي للكرة الارضية ، يستهدف بذلك كل من الكائنات الحية وغير الحية بسبب الجفاف ، التصحر ، حرائق الغابات الفياضانات ارتفاع مستوى سطح البحر وتحمضه واحتراره زيادة عدد العواصف المدارية والكوارث الطبيعية كلها واكثر تؤدي الى نقص في الثروة البحرية ، الحيوانية ونقص الغطاء النباتي، الانتاج الغذائي و القدرة على الوصول اليه ، نقص المياه وجودتها و سوء سبل عيش الشعوب وهو بهذا لا يهدد الامن البيئي فقط بل الامن الانساني بابعاده ككل الغذائي ، الصحي ، الفردي المجتمعي ، السياسي، والاقتصادي.

1- IPCC , Climate change 2022 : impacts , adaptationa and vulnerability, opcit , p392.

2- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، **ملخص لصانعي السياسات 2019: المحيطات والغلاف الجليدي في ظل تغير المناخ** ، 2020،ص 7

3- المرجع نفسه ، ص 9-12.

4- IPCC , climate change 2022 : impacts , adaptation and vulnerability , opcit , p2197.

المطلب الثاني :تاثير التغير المناخي على الأمن الإنساني في بعد التحرر من الخوف

يؤثر تغير المناخ على الامن الانساني من كل نواحيه ، فهو لا يترك فقط البشر بالحاجة الى الموارد للعيش يدمر النمو الاقتصادي للدول ، يقلل من الانتاج الغذائي ما يؤثر في وفرة الغذاء ، استقراره وسهولة الحصول عليه وما يترتب عليه من تداعيات سوء التغذية و انتشار الامراض والاوبئة وضعف خدمات الرعاية الصحية وارتفاع عدد الوفيات نتيجة زيادة الكوارث الطبيعية وحدتها.

ينشر التغير المناخي الشعور بالخوف واللاأمن بين الشعوب والدول ، يزيد من حالات النزوح والهجرة

وتهديد المجتمعات وهوياتها وانتشار اعمال العنف والفوضى التي يمكن ان تصل لدرجة النزاعات المسلحة بين القبائل والمجتمعات من اجل الحصول على الموارد وضمان سبل العيش ، بالتالي فهو يشكل تهديدا لكل من الامن الفردي ، الامن المجتمعي وكذا الامن السياسي للدول.

الفرع الاول : تهديد التغير المناخي للأمن الفردي

يعني الأمن الفردي ، قدرة الانسان على تحقيق اهدافه الشخصية في منأً عن العنف الجسدي ، ابتعاده عن التهديدات التي يمكن ان تؤدي بحياته ، كالجريمة ، المخدرات ، الحروب ، التعذيب الجسدي ، النزاعات المسلحة وغيرها وفي الوهلة الأولى لا يمكن تصور أن يكون للتغير المناخي دور في تفاقم الأوضاع الأمنية وزيادة أعمال العنف والنزاعات ، لكن تأثيره يتضح على المدى الطويل ومن خلال العديد من الأبعاد.

يزيد التغير المناخ انتشار الفقر وعدم المساواة ، يُقوض التقدم المحرز في التنمية المستدامة و فرض ضغوط على المؤسسات المدنية وجميعها عوامل تسهم في بلورة النزاع بين الافراد ، كما ان تاثير المناخ على انتاجية المحاصيل وتوافر المياه يضاعف من مخاطر النزاع في المناطق التي تعاني فعلا من هشاشة سياسية و/أو اجتماعية الامر الذي يمكن ، حسب الظروف ، ان يؤثر في طول او طبيعة النزاع القائم[1].

يؤثر المناخ بشدة على الفئات الاكثر فقرا والاكثر ضعفا اين يعتمد مواطنو البلدان الاكثر فقرا على الانشطة الاكثر تدهورا بسبب تغير المناخ لاسيما الزراعة والغابات و صيد الاسماك. وتمثل موارد الطبيعة قوت اغلب الاشخاص ذو الدخل المنخفض [2]، يضع تغير المناخ الفرد في وسط يسوده الفقر والتفاوت الاقتصادي في المجتمع و انتشار عدم المساواة ، ويزيد من المخاطر الامنية التي تواجه بعض الفئات المعينة من المجتمع والتي من المفترض ان تحظى بحماية خاصة وهن النساء والاطفال ، غالبا ما تتولى النساء

[1]IPCC, climate change 2022 : Impacts , adaptation and Vulnerability , opcit , p1128.

[2] منظمة الامم المتحدة ، خمس طرق يؤثر بها تغير المناخ على الامن البشري ، تاريخ الاطلاع 30-04-2025، على الموقع :
https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate-issues/human-security#

مسؤولية توفير المياه والوقود للاسر وعند اضطرارهن للابتعاد عن المنزل بحثا عن الماء فانهن يتعرض بشكل متزايد لخطر العنف الجنسي ، ويقلل من فرصهن في متابعة العمل مدفوع الاجر و فرص الفتيات في الالتحاق بالمدارس[1].

يعيش فتيات الشرق الاوسط وشمال افريقيا في مجتمعات متاثرة بالجفاف اكثر من اي وقت مضى ، و اثناء الازمات بما في ذلك الناجمة عن تغير المناخ كالجفاف والفياضانات المتكررة والشديدة تترك الفتيات المدارس من اجل المساعدة في المسؤوليات المنزلية وتؤدي هته التوقعات الى تفاقم الحواجز التي تقف بينهن وبين حصولهن على التعليم اللازم ، زيادة على ذلك ادت ندرة المياه الى اطالة المسافات التي تقطعها الفتيات لجلب المياه الصالحة للشرب، وتؤثر موجات الحر والجفاف وندرة المياه على سبل العيش والزراعة ما يؤثر بشكل خاص على المجتمعات في الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، باعتبار ان النساء تشكلن النسبة الاكبر من القوى العاملة في قطاع الزراعة [2].

الاطفال معرضون بشكل خاص لآثار تغير المناخ ، نظرا لعدم نضج أجسادهم واحتياجهم الكبير للهواء والغذاء والماء مقارنة بالبالغين ، لذا من المتوقع ان يزيد تغير المناخ من حالات سوء التغذية والامراض المعدية في البلدان ذات الدخل المنخفض بسبب تاثيره على امكانية حصول الأُسر على الغذاء والتنوع الغذائي وجودته ، كما يعتبر الاطفال الذي يعيشون في اماكن تفتقر الى خدمات الصرف الصحي الجيدة اكثر عرضة لامراض الجهاز الهضمي ، مع توقعات ارتفاع معدلات الإصابة بالاسهال للأطفال في ظل استمرار تغير المناخ [3].

يعرقل التغير المناخي صفو التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، حيث تؤكد دراسات الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ ان المخاطر المتعددة لتغير المناخ تدفع الفقراء الى فقر مدقع ، خصوصا لدى ذوي الدخل المحدود الذين يعانون من احداث مناخية متكررة ومتتالية لا يتعافون منها بسهولة ، على سبيل المثال يواجه فقراء المناطق الريفية صعوبة في اعادة بناء بيوتهم واسترجاع اصولهم بعد حدوث الكوراث أو سلسلة من الصدمات مثال ذلك مايحدث في المناطق الجبلية من انحسار الانهار الجليدية وهطول الامطار بغزارة يؤدي الى انهيارات ارضية[4].

---

[1] نفس المرجع.

[2] يونيسف الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، النوع الاجتماعي وتغير المناخ التاثيرات المختلفة لتغير المناخ بسبب عدم المساواة بين الجنسين الموجودة سابقا ، تاريخ الحصول على المعلومة :30-04-2025، على الموقع:
https://www.unicef.org/mena

[3]-IPCC , climate change 2022 : impacts , adaptaion , and vulnerability , opcit , p1053.

[4]-Ibid, p 1178.

يتزايد خطر دفع الفقراء الى فقر مدقع بسبب التغير المناخي مع ركود الاجور ، ارتفاع تكاليف المعيشة ومصائد التنقل والتمييز العرقي او الديني كذلك مخاطر فقدان الدخل الزراعي الذي تعتمد عليه اغلب العائلات الريفية وان مخاطر الاحترار والجفاف تشكل اكبر تهديد على موارد العيش وتضر بشكل خاص المحاصيل وصحة الانسان وهما من اهم متطلبات الانسان للعيش برفاهية. على طول السواحل ، تهدد كذلك المناطق المناخية سبل العيش لاسيما تلك المعرض لارتفاع مستوى سطح البحر والفياضانات اين يعتمد سكانها على الزراعة ومصائد الاسماك في دول مثل النيبال ، بنغلاديش والهند. [1]

الفرع الثاني : تهديد التغير المناخي للأمن المجتمعي

يجبر تغير المناخ الناس على الهجرة والنزوح ، في كل عام يضطراكثر من عشرون (20) مليون شخص الى مغادرة منازلهم والمهاجرة الى مناطق اخرى بسبب الظواهر الجوية المتطرفة مثل هطول الامطار الغزير، الفياضانات ، فترات الجفاف والتصحر التدهور البيئي والعواصف المدمرة بحثا عن الموارد[2] ، بهذا يواجه السكان الاصليين تحديات عديدة للحفاظ على هويتهم وثقافتهم .

في جميع المجتمعات تعبر الثقافة عن نفسها بالمعرفة ، وجهات النظر العالمية ، المعتقدات ، الاعراف والقيم والعلاقات الاجتماعية ، تشكل الثقافة علاقة المجتمعات بالبيئات وهي عامل مهم في تحديد الاستجابات للمخاطر والتحديات البيئية وغيرها[3].

ان العديد من الدراسات الانثروبولوجية تؤكد على العلاقة القائمة على التكامل المتبادل والانتاج المشترك للمعرفة المحلية والتقليدية والعلمية التي تزيد من القدرة على التكيف وتقلل من الضعف، حيث تساهم المعرفة التقليدية في التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي ، على سبيل المثال الدراسة التي اجريت على رعاة قبيلة البورنا بكينيا وثقت كيف اثر وساهم فقدان الممارسات التقنية و التنظيمية في تدهور الاراضي ، تآكل الهياكل الاجتماعية والفقر[4].

ان تغير المناخ المضطرب والكوارث الطبيعية المفاجئة والعنيفة تهدد المعارف الاصلية والتقليدية وتجعلها اقل موثوقية بسبب التغيرات البيئية او الاحداث المتطرفة والجديدة التي تقف المعارف المحلية والتقليدية عاجزة امامها ما يزيد من ضعف المجتمع وضعف المعارف ذاته[5].

---

[2] Ibid , P1178-1779.

[2] منظمة الامم المتحدة ، خمس طرق يؤثر بها تغير المناخ على الامن البشري ، مرجع سابق.

[4]-Jon Barnett , Geoffery D.Dabelko , Grete K. Hovelsrud , (Human security . In: Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability). Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom , 2014 , p762.

[4] Ibid , p766.

[1] Ibid.

فالعواصف الشديدة ، الفياضانات ، التصحر وغيرها من نتائج التغير المناخي ، تجبر السكان الاصليين للمنطاق المتضررة على النزوح والهجرة بحثا عن ملجأ امن بعد تدمير موائلهم من منازل ، بنية تحتية ، خدمات الصرف الصحي ، المستشفيات وغيرها ففي تقرير للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، من اسباب النزوح القسري في المنطقة العربية الكوارث الطبيعية والاحداث المناخية كالجفاف ، ارتفاع مستوى سطح البحر ، الفياضانات والتصحر المسببين لانخفاض الانتاج الزراعي و تدهور سبل العيش وان عادة من يضطر للنزوح هم سكان المناطق الريفية الذين يعتمدون على الزراعة والموارد الطبيعية كمصدر دخلهم[1]. ففي المناطق الساحلية المنخفضة ، سيؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر سيزيد من المخاطر على المستطونات مثل الانجراف توغل العواصف البحرية الى اليابسة والمياه الجوفية ما يؤدي الى تلوث المياه الجوفية بالمياه المالحة ، وغمر المستطونات الساحلية المنخفضة جدا. كما يزيد ارتفاع درجة الحرارة من المخاطر المستقبلية على السكان المناطق الاستوائية والشبه الاستوائية الذي يؤثر على انماط الهجرة في هته المناطق على المدى الطويل مما لها من اثار على سبل العيش الزراعية ، كل هذا واكثر سيضاعف من تدفقات الهجرة التي ستضغط حسب الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ 143 مليون شخص للهجرة بحلول عام 2050[2].

الفرع الثالث : تهديد التغير المناخي للامن السياسي

هناك ترابط وثيق بين ابعاد الامن الانساني المختلفة ، تؤثر وتتاثر ببعضها ، فإن التغير المناخي حينما يؤثر على الامن الغذائي من خلال خفض الانتاج الزراعي والحيواني والمتلف للاراضي الصالحة للزراعة ، يُنمّي معدلات الفقر والبطالة ويتسبب في ضعف النمو الاقتصادي واستفحال الازمات الاقتصادية التي تدفع بالبلدان الفقيرة الى الاستدانة الخارجية ، ويؤدي انعدام الامن الاقتصادي الى تفجر الاضطرابات والاحتجاجات على ارتفاع اسعار الغذاء وقلته وتدني المستوى المعيشي.يجعل المؤسسات الحكومية عاجزة عن ادارة شؤون المواطنين وتلبية حاجاتهم ولجوءها الى استعمال القوة المفرطة لقمع الاحتجاجات وفرض النظام ، وفي وسط ينعدم فيه الأمن السياسي تنقلب الاحتجاجات الى عنف مسلح وتنتشر حركات التمرد والجماعات الارهابية ونشاطات العصابات المهددة للأمن الفردي والمجتمعي[3].

---

[1] المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، **لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة الدولية والنزوح القسري في المنطقة العربية 2021**، 2022، ص11، تاريخ الاطلاع :04-05-2025، على الموقع:
https://publications.unescwa.org/2022/srim-2021/index-ar.html

[2]-IPCC , climate change 2022 : Impacts , Adaptation , and vulnerability , opcit , p1099-1101.

[3] خلاف وليد،(تداعيات التغير المناخي على الامن الانساني في منطقة الساحل الافريقي : نحو امننة التغير المناخي) ، مجلة ابحاث قانونية وسياسية ، المجلد 9، العدد 1-2024، ص618.

بالتالي فان التغير المناخي له دخل في نشوب النزاعات المسلحة واستفحال الفوضى في المجتمع مهددا بذلك استقرار المجتمعات والدول، هذه حالة النزاع القائم في دارفور الذي شهد عبر حقب تاريخية النزاع بين فئات قبلية حول الاراضي او المياه او المواشي وفي سبعينيات وثمانينات القرن الماضي فاقم ازدياد التصحر والجفاف حركات نزوح الناس بالموازاة مع قضايا ندرة المياه وغيرها من الموارد في الاقليم مالت العلاقات ميلا اكبر الى النزاع ، مع شعور شعوب دارفور بان الحكومة المركزية تميز ضدها وتهمشها [1] حيث انها لم تضمن التوزيع العادل للموارد والمساواة في التنمية ما زاد من حدة النزاع .

بهذا قد يشكل التغير المناخي تهديدا لاستقرار العديد من الدول مثل دول القرن الافريقي حيث ومع مرور الزمن وكثرة الضغوط الديموغرافية والاقتصادية والسياسية القائمة ، يؤثر تغير المناخ على الموارد الطبيعية ما يؤدي الى اضعاف الحكومة وقدرتها على تلبية احتياجات مواطنيها من غذاء وماء وطاقة وشغل ، مهددا بذلك شرعيتها و مولدا لنزاعات داخلية قد تؤدي الى انهيار الدولة بالكامل[2].

من المحتمل ان يضاعف تغير المناخ التنافس بين الدول حول الموارد الطبيعية ، على سبيل المثال المنافسة القائمة حول تغيير الوصول الى الموارد في القطب الشمالي واحواض الانهار العابرة للحدود وهناك اجماع علمي على امكانية تطور هذا التنافس الى نشوب الحرب بين الدول[3]، نظرا للتحديات التي تطرحها زيادة درجة الحرارة وتراجع نسبة هطول الامطار من تناقص في كميات المياه في كثير من الانهار الدولية والسدود والاودية يؤثر سلبا على متطلبات الحياة منها الزراعة وانتاج الغذاء، فتضطر الدول في هذه الحالة نظرا الى عجزها عن تلبية متطلبات مواطنيها الغذائية وتحقيقا لامنها الغذائي ان تتنازع حول الموارد المائية من اجل السيطرة عليها باستعمال القوة[4] ، الذي يعتبر وفقا لمنظمة الامم المتحدة في ميثاقها العالمي تهديدا للسلم والامن الدوليين بالرجوع الى الفقرة الرابعة (04) من المادة الثانية التي تحظر استخدام القوة او التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية[5].

ان انعدام الأمن السياسي بسبب التغير المناخي يُأجج الصراع على الغذاء ، المياه والموارد الطبيعية الشحيحة، يؤدي الى ارتفاع معدلات المجاعات ، نشوء مشاكل اقتصادية واجتماعية وتنامي جرائم القتل

---

[1] ف24-25 من تقرير مجلس حقوق الانسان الدورة الرابعة ، رقم دإ-101 4الصادر بتاريخ 9مارس 2007المتضمن حالة حقوق الانسان في دارفور ، الوثيقة رقم .A/HRC/4/80

[2] منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، **تغير المناخ يهدد بنزاعات جديدة** ، تاريخ النشر : 30مارس2018 عدل بتاريخ 7نوفمبر2024، تاريخ الاطلاع: 07ماي2025على الموقع :
https://www.unesco.org/ar/articles/tghywr-almnakh-yhdwd-bnzaat-jdydt-0

[3] Jon Barnett , Geoffrey D. Dabelko , Grete K. Hovelsrud , opcit , p772.

[4] سعادي ربيعة ، مرجع سابق ، ص 10-11.

[5] المادة 2ف4 من ميثاق الامم المتحدة ، مصدر سابق.

والسرقة .يعتبر تهديدا لحق الفرد في الحياة ، يعمل على زيادة عدد المهمشين اجتماعيا وبيئيا وتخفض قدرة الدولة والمواطنين على التكيف[1].

المبحث الثاني : الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي

بات تغيرالمناخ واقع عالم اليوم ، حقيقة علمية لا مجال للشك حول قدرته على قلب موازين العالم وتهديد بقاء الجنس البشري و تتعدى مخاطر التغير المناخي على الامن الانساني حدود الدولة الواحدة لتمتد الى الدول المجاورة وتسبب خسائر فادحة يجعل التحكم فيها اكثر صعوبة، فإن لارتفاع درجات الحرارة مخاطر كثيرة تؤثر على صحة الانسان ، تدمر الاراضي الزراعية ،تزيد احترار المحيطات ومن العواصف وشدتها ، تؤثر في التنوع البيولوجي و تسبب في نشوب النزاعات المسلحة بين الشعوب والدول للوصول الى الموارد والسيطرة عيها.

ان للتنظيم الدولي اهمية كبيرة في حشد جهود الدول على تحقيق المصالح المشتركة التي تعجز الدولة الواحدة عن حلها ، حيث جعلت منظمة الامم المتحدة من مقاصدها جعل الهيئة مرجع لتنسيق اعمال الدول و توجيهها[2](باعتبارها منظمة عالمية تضم 193دولة عضو) وتسعى الى تحقيق التعاون الدولي من اجل حل المسائل الدولية ذات الصبغة الانسانية وغيرها وتعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية[3] ، من خلال عقد مؤتمرات تقرب وجهات النظر و ابرام اتفاقيات حول مختلف المسائل الدولية تعبر فيها الدولة عن نيتها الحسنة بالالتزام بما جاء في بنودها وتنفيذها.

يعالج هذا المبحث في المطلب الاول تطوراهم مؤتمرات الامم المتحدة لمكافحة تغير المناخ من الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ لسنى 1992 ، بروتوكول كيوتو 1997 ، مؤتمر باريس 2015 الى اخر المؤتمرات المنعقدة حول تغير المناخ مؤتمر المناخ بشرم الشيخ cop27لسنة 2022ويطرح في المطلب الثاني الحلول المتنوعة لمكافحة تغير المناخ منها اقتصادية وقانونية و غيرها.

[1] برقوق امحند ، مرجع سابق ، ص105-106.
[2] ف4من المادة 1 من ميثاق الامم المتحدة ، مصدر سابق.
[3] ف3من نفس المادة ،من ميثاق الامم المتحدة، نفس المصدر.

المطلب الاول: تطور المؤتمرات الدولية لمكافحة التغير المناخي :

تعتبر مواجهة التغير المناخي من التحديات القرن الحالي المعقدة و الحساسة ، تتطلب تظافر جهود الدول تحت اطار المنظمات الدولية من اجل تقريب وجهات النظر و المناقشة الفعالة للوصول الى الحلول لتحقيق المصلحة المشتركة والمتمثلة في الحفاظ على الامن الانساني.

تقوم منظمة الامم المتحدة من خلال اجهزتها الرئيسية مثل الجمعية العامة بمناقشة المسائل التي تهم المجتمع الدولي والقضايا الانسانية ، ويتم من خلال المؤتمرات ابرام اتفاقيات ذات مبادئ واثار قانونية تعبر عن استعداد الدول في تنفيذ الالتزامات الملقاة عليها[1]، كما يجوز للهيئات الرئيسية وفقا لميثاق الامم المتحدة انشاء فروع ثانوية بقدر ماتراه ضروريا للقيام بوظائفها[2].

بدأ الاهتمام بالقضايا البيئية بانطلاق مؤتمر ستوكهولم لسنة 1972 ،الذي نوقش فيه لاول مرة قضايا البيئة وعلاقتها بواقع الفقر والتنمية ومن نتائجه انشاء برنامج الامم المتحدة للبيئة يتمثل دوره في اقرار التعاون الدولي في مجال البيئة ومتابعة سير البرامج البيئية[3].

تلاه العديد من المؤتمرات الدولية من بينها مؤتمر نيروبي لسنة 1982 وغيرها ، لكن سيقتصر هذا المطلب على معالجة اهم المؤتمرات التي احدثت فارقا في مكافحة المناخ وهي : مؤتمر قمة الارض (ريو ديجانيرو) 1992الذي تم ابرام من خلاله الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ والبروتوكول الملحق بها بروتوكول كيوتو 1997، مؤتمر باريس cop2015 واخر مؤتمر اجري حديثا بشرم الشيخ بمصر سنة 2022 المعروف ب مؤتمر المناخ cop27.

الفرع الاول: مؤتمر قمة الارض (ريو دي جانيرو)1992

عقد مؤتمر قمة الارض في 14جوان1992 بالبرازيل تمثلت اهدافه في وضع اسس عالمية لتعزيز التعاون بين الدول حول القضايا التي تهم البيئة ومن بين اهم نتائج هذا المؤتمر ابرام اتفاقية تتعلق بتغير المناخ والذي عرفت لاحقا باتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ ثم الحقت ببروتوكول كيوتو سنة 1997 الذي يهدف الى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وخصوصا غاز ثنائي اكسيد الكربون[4].

[1] المادة 10، من ميثاق الامم المتحدة، نفس المصدر.
[2] ف2من المادة7 والمادة22، نفس المصدر.
[3] د.طارق راشي، (قراءة في مسيرة منظمة الامم المتحدة في التصدي لمشكلة التغير المناخي خلال الفترة 1972-2018)، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، المجلد15، العدد 03،نوفمبر2020،ص203-204.
[4] المرجع نفسه ، ص206-207.

اولا : اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشان تغير المناخ لسنة 1992

تتشكل الاتفاقية الاطارية للامم المتحدة من ديباجة و اثنين وستون (62) مادة ، استهلت ديباجتها باعتراف أطرافها بان تغير مناخ كوكب الارض واثاره الضارة شاغل مشترك للبشرية و عن القلق الذي يساورها ازاء تزايد تركيزات الغازات الدفيئة بدرجة كبيرة في الغلاف الجوي بسبب الانشطة البشرية ، وان اكبر قسط منها نشأ في البلدان متقدمة النمو مقارنة بالدول النامية الذي سيزيد قسط انبعاثاتها لتلبية احتياجاتها الاجتماعية والانمائية ، قد صممت على حماية النظام المناخي من اجل جيل المستقبل مع وجوب تنسيق متكامل بين الحاجة الى مواجهة تغير المناخ و تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، تفاديا لالحاق الضرار بها و مراعاة للاحتياجات المشروعة للبلدان النامية من اجل القضاء على الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مستمر[1].

تهدف الاتفاقية الاطارية حسب المادة الثانية(2) منها الى تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي حتى يصل الى مستوى يمنع التدخل الانساني الذي يشكل خطرا على النظام المناخي.[2]

ويفترض بلوغ هذا المستوى في فترة زمنية لكي تستطيع النظم البيئية التكيف مع تغير المناخ بشكل طبيعي لحماية الإنتاج الغذائي و ضمان تنمية اقتصادية مستدامة[3].

كما تقوم الاتفاقية على مجموعة من الاسس والمبادئ المهمة والاتية:

أ-السؤولية المشتركةو المتباينة :

يقضي بان تأخذ البلدان المتقدمة النمو الاطراف في الاتفاقية على عاتقها اولوية مكافحة تغير المناخ والاثار المترتبة عليه ، حماية للنظام المناخي ومنفعة اجيال الحاضر والمستقبل على اساس مبدا الانصاف، اين يكون بمقتضى الاتفاقية للدول مسؤولية مشتركة في حماية المناخ لكن بصورة متباينة[4].

اي انها تقر بمساهمة الدول الصناعية بشكل كبير في زيادة تركيز انبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي ، المسببة للاحتباس الحراري وتغير المناخ على خلاف الدول النامية ذات النمو الاقتصادي المنخفض وفي هذا قامت الاتفاقية بادراج مرفق يصنف الدول. تضمن المرفق الدول متقدمة النمو اي الصناعية وهي

[1] ديباجة الاتفاقية الاطارية للامم المتحدة بشان تغير المناخ لسنة 1992.
[2] المادة الثانية(2) ،من نفس المصدر .
[3] نفس المادة من الاتفاقية الاطارية ، نفس المصدر.
[4] الفقرة الاولى(1) من المادة الثالثة(3) ، نفس المصدر.

ثلاث واربعون (43) دولة من بينهم السويد ، سويسرا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، اليونان ، كندا وغيرهم[1].

بالتالي لن تتحمل الدول النامية بظروفها الخاصة و بالتحديد المعرضة بشكل اخطر لتداعيات تغير المناخ حسب الاتفاقية واخذا بهذا المبدأ، عبءًا غير متناسب اي غير عادي مع مساهمتها الضئيلة في اختلال التوازن البيئي مقارنة بما سببته الدول الصناعية[2].

يهدف مبدا المسؤولية المشتركة و المتباينة الى تعزيز الموضوعية وتحقيق الانصاف بتحميل الدول التي تاخذ جزءًا كبيرا في احداث تغير المناخ جزءًا كبيرا من المسؤولية في مكافحته ويساعد على تفعيل مشاركة الدول النامية في الحفاظ على البيئة بتخفيض مستوى التزامها ومراعات حاجتها الاقتصادية والتكنولوجية ، تاسيسا لمسؤولية الدول الصناعية التاريخية عن تغير المناخ ،التي تعتمد على الصناعات عالية التلويث مايدل على عدم المساواة الاقتصادية الفعلية بينها وبين الدول النامية[3].

ب -مبدا الحيطة:

بموجبه تتخذ الدول الاطراف الاتِ ذكره في الفقرة الثالثة (3) للمادة الثالثة (3) من الاتفاقية الاطارية كافة التدابير اللازمة بشكل استباقي للوقاية من اسباب تغير المناخ او الحد منها والتخفيف من اضرارها في غياب اليقين العلمي القاطع بخطورة ضررها[4].

نرى ان مبدا الحيطة على ثلاث (3) شروط : احتمالية الخطر و جسامة الضرر الناتج عنه وغياب اليقين العلمي القاطع والثابت للخطر ، حيث و بتطور التكنولوجيا في العصر الحالي وزيادة تاثير الانسان على النظام المناخي باشكال متعددة قد لا تتاكد الدراسات العلمية من تاثير هته الافعال بشكل مباشر او غير مباشر على تغير المناخ ومساهمتها في زيادة الانبعاثات الغازية ، وان يتسم الضرر الناتج عنه بالجسامة وغير قابليته للاصلاح في هذه الحالة تلتزم الدول باخذ كافة التدابير الاحتياطية والوقائية لتجنب زيادة تغير المناخ او للتقليل منه والتخفيف من اضراره دون الاحتجاج بذريعة عدم وجود دليل علمي ثابت كسبب لعدم اتخاذ مجموع التدابير.

لكي تتسم التدابير الاحتياطية بالفعالية وتحقق منافع عالمية باقل تكلفة ممكنة يجب ان تاخذ بعين الاعتبار مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وجميع القطاعات الاقتصادية وان تكون شاملة وتتناول جميع

---

[1] المرفق الاول من الاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ.

[2] الفقرة الثانية (2) من نفس المادة ، من الاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ، نفس المصدر.

[3] د.محمد عادل عسكر ، القانون الدولي البيئي (تغير المناخ- التحديات والمواجهة دراسة تحليلية تاصيلية ، مقارنة احكام اتفاقية الامم المتحدة الاطارية وبروتوكول كيوتو)،دون طبعة ، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية ، مصر،2013،ص180-186.

[4] الفقرة الثالثة (3) من المادة الثالثة (3)،من الاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ، مصدر سابق.

مصادر ومصارف وخزانات الغازات الدفيئة والتكيف مع الاضرار الناجمة عنه ، كما تشجع الاتفاقية في اخر المادة على التعاون بين الدول من اجل تنفيذ الاجراءات المتخذة في هذا الصدد[1].

ج - تعزيز التنمية المستدامة :

تحث الاتفاقية على تعزيز التنيمة المستدامة ، اين تؤكد اعتبار التنمية المستدامة حق للدول الاطراف وواجب بنفس الوقت وتحثهم على تكثيف التعاون لتعزيز نظام اقتصادي دولي يؤدي الى نمو اقتصادي مستدام لجميع الدول الاطراف لاسيما البلدان النامية ما يساعدها على مواجهة التغير المناخي بشكل افضل ويزيد من قدرتها على التصدي للاضرار الناجمة عنه ، لكن يجب ان تكون برامج التنمية المستدامة ملائمة لظروف كل الدول الاطراف وان تسير في خطى البرامج الوطنية للتنمية وعلى الدولة المتخذة للتدابير من جانب واحد الا تستعملها كوسيلة لتمييز التعسفي غير مبرر او تقييد للتجارة الدولية[2].

اتبعت الدول نهج الاتفاقيات الاطارية في فرع القانون الدولي للبيئة من اجل حماية احد عناصر البيئة أين يتم النص فيها على التزامات واحكام ومبادئ عامة لتحقيق الهدف لتلحق بعد ذلك ببروتوكولا تحدد وتفصل الالتزامات والاجراءات والمدة الزمنية لتحقيق الهدف بالتالي ، تعد نصوص الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ ملزمة وغير ملزمة في نفس الوقت لانها تتضمن التزامات ومبادئ عامة ، ولا ترتب جزاءًا محددا على مخالفتها ، اضافة الى عدم اعتمادها اية اليات محددة لتنفيذها اجمالا او تنفيذ تفاصيلها بل اسندت ذلك الى مؤتمرات الاطراف اللاحقة ومايميزالاتفاقيات الاطارية عن غيرها من الاتفاقيات العادية انها تنص على شرط يقضي بامتثال الدول المنضمة اليها فقط لاحكام البروتوكول الملحق بها[3] وهذا ما جاء في الفقرة الرابعة (4) من المادة السابعة عشر(17) منها*

ثانيا : بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشان تغير المناخ1997

توج المؤتمر الثالث للدول الاطراف الذي انعقد باليابان ببروتوكول كيوتو في11 ديسمبر 1997، يعد بروتوكول كيوتو بمثابة امتداد للاتفاقية الاطارية المتعلقة بتغير المناخ حيث واستنتاجا من ديباجته فان احكامه تسعى الى التحقيق الهدف المحدد في المادة الثانية (2) من الاتفاقية الاطارية وتسترشد بمبادئها العامة المدرجة في المادة الثالثة(3) ، وتذكر بما جاء في الاتفاقية من باقي الاحكام.

---

[1] الفقرة الثالثة (3) من نفس المادة،من الاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ، نفس المصدر.

[2] الفقرة 4و5 من نفس المادة،من الاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ، نفس المصدر.

[2] د.محمد عادل عسكر ، مرجع سابق ، ص152-156

* جاء في الفقرة 4 من المادة 17 من الاتفاقية الاطارية : " يجوز لاطراف الاتفاقية وحدهم ان يكونوا اطرافا في بروتوكول ".

لذا فان هدف البروتوكول هو الحد من تركيزانبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للتغير المناخي الناتج عن التدخل البشري ، حماية للنظام المناخي ، انتاج الغذاء وضمان التنمية المستدامة.[1]

يتبين من خلال قراءة مواد البروتوكول ، ان الإلتزامات الواردة قسمت الى صنفين ، الصنف الاول وجه الى الدول المدرجة في المرفق الاول من الاتفاقية وهي الدول المتقدمة اي الصناعية والمتسببة بشكل كبير في زيادة انبعاثات الغازات ، و الصنف الثاني تشترك فيه الدول كافة ، وهذا في سبيل تفعيل مبدا المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في مكافحة التغير المناخ التي اخذت به الاتفاقية في المادة الثالثة (3) منها ، حيث الزمت الدول الصناعية في خفض انبعاثات الغازات بغية تعزيز التنمية المستدامة بحماية وتعزيز بواليع ومستودعات الغازات الدفيئة وتعزيز ممارسات الادارة للأحراج والتحريج واعادة الاحراج ، تعزيز الزراعة المستدامة و تشجيع التطوير التكنولوجي السليم بيئيا لتنحية غاز ثنائي اكسيد الكربون و التخلص منه كما شجعهم على ادخال اصلاحات في القطاعات التي تساهم بشكل كبير في تركيز وزيادة مثل هته الانبعاثات وذكر منها في المرفق الف (أ) مثل صناعات الطاقة ، الصناعات التحويلية والبناء ، النقل وغيرها من القطاعات الاخرى[2].

اضافة الى هذا ، يخفض البروتوكول مجمل كميات غاز ثنائي اكسيد الكربون للدول المتقدمة بنسبة5% مقارنة بسنة 1990وقدد حددها في المرفق(ب) فمثلا اليابان حدد التزامها بالخفض بنسبة8% ، كندا بنسبة 6%، الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 7% وغيره، يكون هذا الخفض في فترة زمنية ممتدة الى خمس سنوات (من 2008الى2012) امتثالا الى الهدف العام المسطر في المادة 2 من الاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ[3].

اما الالتزامات الباقية اعتبرت التزامات عامة كونها تشمل جميع الدول الاطراف متقدمة ونامية على حد سواء في المادتين العاشرة (10)والحادية عشرة (11) كالتزام الدول بالحفاظ على خزانات ومصارف غازات الاحتباس الحراري لتحقيق استهلاك اكبر نسبة منها ، وضع برامج وتشريعات وطنية واقليمية للتخفيف من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري على ان تتتضمن هذه التدابير قطاعات متنوعة وتشجيع استخدام التدابير الاقتصادية للحد من انبعاث غازات الاحتباس الحراري من خلال فرض الضرائب والغاء الدعم المالي للقطاعات التي تصدر عنها الانبعاثات كما اكد على اهمية مساهمة القطاع الخاص في استعمال تكنولوجيا سليمة بيئيا من اجل مكافحة تغير المناخ[4].

---

[1] ديباجة بروتوكول كيوتو 1997، الصادر عن مؤتمر الاطراف لاتفاقية الامم المتحدة بشان تغير المناخ1992،يتضمن الزام الدول بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة ، دخل حيز النفاذ بتاريخ16فبراير2005.

[2] الفقرة الاولى (أ2-5) ، من المادة الثانية (2)،بروتوكول كيوتو ، المصدر نفسه.

[3] الفقرة الاولى من المادة 3 ،بروتوكول كيوتو ،المصدر نفسه.

[4] الفقرة (ب1)و (ج) ، من المادة10 ، بروتوكول كيوتو ،بالمصدر نفسه.

يشير البروتوكول الى أهمية توفير الدعم المالي والموارد الاضافية لتنفيذ الالتزامات الاتفاقية الاطارية والبروتوكل وواجب الدول المتقدمة والدول النامية في توفير الموارد المالية من خلال قنوات متعددة وثنائية بالاعتماد على الموارد الذاتية للدول النامية[1]

وكأهم التزام ملقى على عاتق الدول الاطراف ، الالتزام بالتبليغ عن مدى تنفيذ الالتزامات المحددة، بتقديم قوائم لجرد الوطنية للانبعاثات الناتجة عن النشاط البشري بحسب مصادرها وازالتها بالتفاصيل المطلوبة والمحددة من قبل مؤتمر الاطراف[2]. تعزيزا للتعاون الدولي لمنع التلوث البيئي وخفضه ويساعد الدول الاخرى المحتمل تعرضها لأي وضع مفاجئ أو كارثة تلحق ضررا ببيئتها وبموجبه تثبت الدول الصناعية قيامها بخفض نسب انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري[3].

الفرع الثاني: مؤتمر باريس 2015

تُوج مؤتمر الواحد والعشرون للاطراف في الاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ الذي انعقد من 29نوفمبر الى 13ديسمبر2015،بإبرام اتفاق باريس التاريخي الذي اتى بعد ست سنوات من فشل مؤتمر كوبنهاغن في الوصول الى اتفاق مشابه وعكس بصورة كاملة موقف الدول الاطراف بخصوص مكافحة تغير المناخ[4].

تكمن اهمية هذا الاتفاق في انه استهدف وقف انبعاثات الكربون ما بين السنوات 2050و2070 مايعني وجوب استعداد الدول للتعامل مع اقتصاد خال من الكربون خلال فترة قد لا تتجاوز 35 سنة وانعاش التقنيات النظيفة لتفادي زيادة حدة الكوارث الطبيعية مع زيادة درجة الحرارة و دعا الى مساعدة الدول النامية على مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري بنحو 100مليار دولار سنويا في سنة2020[5]، نظرا لانه سيتطلب من الدول النامية وقتا اطول لتحقيق هدف خفض درجة الحرارة[6].

يحتوي اتفاق باريس التزامات تخص جميع الدول بخفض انبعاثاتها والعمل معا للتكيف مع تداعيات تغير المناخ وينشأ طريقا للدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية في مواجهة تغير المناخ والتخفيف من شدته ، مَثل

[1] الفقرة 2(أ-ب)، من المادة 11،بروتوكول كيوتو ، المصدر نفسه.
[2] المادة 7 و الفقرة أ من المادة 10، بروتوكول كيوتو ، المصدر نفسه.
[3] سلافة طارق، مرجع سابق،ص153.
[4] د.مريم لوكال ،(جهود وتحديات مؤتمرات الامم المتحدة للتغير المناخي)، مجلة العلوم الانسانية لجامعة ام البواقي ، المجلد 7،العدد 3،ديسمبر2022، ص47
[5] د.بلاق محمد ، (مشكل تغير المناخ وتداعياته على الامن البيئي بالجزائر ماذا بعد قمة باريس؟)، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، العدد 7، 2016،ص278-279.
[6] الفقرة 1 من المادة 4 من اتفاقية باريس 2015.

اتفاق باريس بداية مهمة للتحول نحو عالم منخفض الكربون لانه يوفر خارطة طريق للإجراءات المناخية التي تهدف الى تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة و رفع مستوى الجاهزية للتصدي لتغير المناخ[1].

يهدف الاتفاق الى تحسين تنفيذ الاتفاقية الاطارية سيرا بمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتبانية وعلى أساس الإنصاف وتعزيز الاستجابة العالمية للأخطار التي يشكلها تغير المناخ في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر من خلال ابقاء ارتفاع متوسط درجة الحرارة الى أقل من درجتين مئويتين (2°)وحصره عند حد لا يفوق الدرجة والنصف(1.5°) فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية مع تعزيز القدرة على التكيف مع الاضرار الناتجة عن تغير المناخ وتحملها وترسيخ تنمية تساهم في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة على نحو لا يهدد الأمن الغذائي (الإنتاج الغذائي) ، وضمان التدفقات المالية المتماشية مع أهداف هذا النوع من التنمية[2].

يشكل اتفاق باريس معاهدة بالمعنى القانوني الآتٍ في اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ، اتفاق بين الدول يعبر عنه بشكل كتابي لكنه يرتبط ارتباط وثيق بالاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ فهو لا يسمح الا للأطراف في الاتفاقية للتصديق على المعاهدة الجديدة وتشير عدة مواد منه الى برامج وآليات أُنشأت من قبل في الاتفاقية الاطارية وانه يسعى لحقيق اهدافه بناءًا على المبادئ التي تأخذ بها الاتفاقية الاطارية فبالتالي ليس اتفاقية دولية جديدة لتنظيم أسس النظام المناخي لما بعد 2020 بل جزء من النظام الذي تم تأسيسه منذ عام 1992 تحت اطار الاتفاقية الاطارية[3].

الفرع الثالث : مؤتمر المناخ 2022

انعقد مؤتمر المناخ في الدورة السابعة والعشرون لمؤتمر الاطراف في 6 نوفمبر 2022 بمدينة شرم الشيخ المصرية ليكون مؤتمر الانتقال من المفاوضات الى التنفيذ بعد ميثاق غلاسكو لمؤتمرcop26 الذي ابقى على هدف الحد من ارتفاع درجة الحرارة في حدود الدرجة ونصف مئوية 1.5°، شمل مؤتمر المناخ لسنة 2022 مناقشات حول تمويل البلدان منخفضة الدخل و الاكثر تضررا من مخاطر تغيرالمناخ والواقعة في الصفوف الامامية لازمة وتقع عاجزة على التكيف بتقديم مئة (100) دولار كل عام[4].

---

[1] منظمة الامم المتحدة ، العمل المناخي اتفاق باريس ، تاريخ الاطلاع : 14ماي2025 على الموقع : https://www.un.org/ar/climatechange/paris-agreement

[2] الفقرة 1(أ،ب،ج) ، من المادة 2من اتفاقية باريس، مصدر سابق.

[3] رحموني حمد ، (الجوانب القانونية الدولية لحماية المناخ في اتفاق باريس) ، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية،المجلد 3، العدد2-2018،ص229-230.

[4] الامم المتحدة، cop27:كل ماتحتاجونه من معلومات حول مؤتمر المناخ الاممي الكبير هذا العام في هذا التقرير ، تاريخ الحصول على المعلومة : 15ماي2025، على الموقع:https://www.un.org/ar/cop27-what-you-need-know

سطرت ثلاث (3) اهداف رئيسية لهذا المؤتمر تمثلت في التخفيف من اثار تغير المناخ وهذا باستعمال تقنيات ومصادر طاقة متجددة او تطوير المعدات القديمة لتكون اكثر كفاءة في استخدام الطاقة او كذلك بتغيير اسلوب الادارة و عادات المستهلك ، التكيف بتزويد المجتمعات والدول بالمعرفة والادوات التي تعزز المرونة في التاقم مع تغير المناخ وتمويل المناخ بتقديم الدعم المالي المناسب و الكافي للدول النامية ولاسيما الأكثر ضعفا[1].

تم من خلال هذا المؤتمر انشاء صندوق الخسائر والاضرار يهدف الى تقديم المساعدة المالية للدول المنخفضة الدخل والمتاثر باضعاف المرات بما يحدثه تغير المناخ من ارتفاع مستوى مياه سطح البحار، موجات الحر الطويلة ، التصحر اضافة الى الظواهر الطبيعية المتطرفة كحرائق الغابات ، تهديد التنوع البيولوجي واتلاف المحاصيل الزراعية وغالبا ماتعد الدول الاكثر تعرضا لمثل هته التهديدات هي الدول الاقل مساهمة في احداث التغير المناخي ، فالقارة الافريقية مثلا إنفاق ما يصل إلى خمسة أضعاف ما تُنفقه على التكيف مع أزمة المناخ مقارنةً بالرعاية الصحية بينما تُنتج دول مجموعة العشرين(20)* حوالي 75% من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية. وفي الوقت نفسه، تكبدت باكستان خسائر بقيمة 30 مليار دولار أمريكي جراء الفيضانات الشديدة، لكنها تُصدر أقل من 1% من الانبعاثات العالمية[2].

المطلب الثاني :الحلول الممكنة لمواجهة التغير المناخي

تسعى الجماعة الدولية في الاونة الاخيرة الى تكثيف الجهود من اجل مواجهة التغير المناخي نظرا للتهديد الخطير الذي يشكله على الامن الانساني بمختلف ابعاده ، وان مواجهة التغير المناخي لا تعني ارجاع الحال مثلما كان عليه ، بحيث لا يمكن عكسه وانما تعني اتخاذ التدابير اللازمة من اجل حصر ارتفاع درجة الحرارة الى 1.5° درجة مئوية وايجاد مختلف الوسائل والاليات التي تساعد في ذلك مع اعداد خطط وسياسات تساعد على التخفيف من انبعاثات التغير المناخي و تدعم مختلف فئات المجتمع الضعيفة والدول النامية على التكيف والتاقلم مع الاوضاع المناخية التي يصطحبها تغير المناخ ، تتعدد هته الحلول وتتنوع من حلول اتفاقية الى حلول قانونية ، اقتصادية ومجتمعية.

---

[1] المرجع نفسه.

* مجموعة العشرين هي منتدى دولي يجمع الحكومات ومحافظي البنوك المركزية من 20 دولة والاتحاد الاوروبي تاسست سنة 1989 بهدف مناقشة السياسات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي ، تمثل اقتصادات الدول الاعضاء مجتمعة حوالي 90٪ من اجمالي الناتج العالمي و80٪من التجارة العالمية

[2]UNEP, what u need to know about the Cop27 loss and damage fund , 29 november 2022 , retrieved from : https://www.unep.org/news-and-stories/story/what-you-need-know-about-cop27-loss-and-damage-fund in 16 may 2025.

الفرع الاول: الحلول الاتفاقية

هي الاثار القانونية الناتجة عن اتفاق دولي استحدثت في المؤتمرات المتعلقة بالمناخ وسابقة الذكر من اجل تحقيق الالتزامات المختلفة من تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري المتمثلة في الاليات المرنة لبروتوكول كيوتو و الية وراسو لاتفاقية باريس و صندوق تعويض للدول المتضررة بشدة من ما يحدثه التغير المناخي من خسائر والحفاظ على التنمية المستدامة للشعوب والدول المنشا في مؤتمر المناخ 2022.

اولا: الاليات المرنة

ان السمة الأساسية لبروتوكول كيوتو تتمثل في عدم حصر الدول الاطراف بوسيلة محددة دون غيرها لتخفيض الانبعاثات ، بل قدم لاغراض تسهيلية وسائل لقبت بالمرنة لان الهدف منها توفير المرونة اللازمة للدول الاطراف لتنفيذ ماعلى عاتقها من التزامات اخذا بعين الاعتبار قدراتهم الاقتصادية ، الاجتماعية والتنموية[1]. وهي الية التنمية النظيفة ، الية تجارة الانبعاثات و الية التنفيذ المشترك.

أ- التنمية النظيفة:

تقوم الية التنمية النظيفة بترتيب تمويل انشطة مشاريع سليمة بيئيا حسب الاقتضاء بغية الى مساعدة كل من الدول المتقدمة على تنفيذ التزاماتها بحصر وخفض كمية الانبعاثات بالقدر المحدد في المادة الثالثة (3) من البروتوكول من خلال المشاريع التي تنفذها في الدول النامية ،كما تعين الدول النامية على تحقيق التنيمة المستدامة والاسهام في تحقيق الهدف النهائي[2]، اين تستفيد الدول النامية من انشطة المشاريع المعتمدة التي من شانها ان تخفض من نسبة انبعاثات الغازات ويكون للدول المتقدمة ان تستخدم نتائج هته المشاريع للاسهام في الامتثال لجزء من التزاماتها[3].

تخضع هته الالية الى سلطة مؤتمر الاطراف للاتفاقية الاطارية العامل بصفته اجتماع الاطراف في البروتوكول ويشرف عليها مجلس تنفيذي تابع لها[4].

يعين اجتماع الاطراف كيانات تشغيل التي تعتمد تخفيض الانبعاثات الناتجة على اساس المشاركة الطوعية التي يوافق عليها الاطراف ، اي بقبول الدولة الطرف باتخاذ الالية كمنهج لتنفيذ التزاماتها و ان

[1] سلافة طارق، مرجع سابق ، ص159.
[2] المادة 2 و المادة6، من بروتوكول كيوتو ، مصدر سابق.
[3] الفقرة(أ) و (ب) ، من المادة 3 ،برتوكول كيوتو ، نفس المصدر.
[4] المادة 4 ، برتوكول كيوتو ،نفس المصدر.

تحقق فوائد حقيقية قابلة للقياس وذات الاثر طويل الامد بحيث يجب ان يكون ناتج بشكل مباشر عن النشاط المعتمد لتخفيض الانبعاثات[1].

كما يضع اجتماع الاطراف طرق واجراءات قائمة على الشفافية والكفاءة والمحاسبة بحيث يتم مراجعة المشاريع المعتمدة بشكل مستقل والتحقق من فعاليتها[2]. وفي سبيل مساعدة الدول النامية المتضررة بشدة من اثار تغير المناخ فانها تستفيد من العوائد المتاتية من انشطة المشاريع المعتمدة[3].

ب - تجارة الانبعاثات

وفقا لهذه الالية ، يسمح للاطراف الملزمين بخفض الانبعاثات وفقا للمرفق باء بالاشتراك في الاتجار بالانبعاثات من اجل تنفيذ التزاماتها بموجب المادة 17 من البروتوكول[4].

تعتبر تجارة الانبعاثات نظام للتبادل التجاري الدولي بين طرف حقق تخفيض للانبعاثات بنسبة تزيد عن الالتزام المقرر عليهم وطرف لم يستطع الوفاء بتخفيض ما لزم عليه ، في هذه الحالة يسمح للطرف الاول ببيع كمية الانبعاثات من الغازات الدفيئة التي قام بتخفيضها للدولة التي تم تفعل ذلك فإذا عجزتدولة ما عن حصر كمية انبعاثاتها لاي سبب كان تقوم شراء حصة او كمية من احد الدول التي حققت تخفيضا كبيرا مع ضمان حصوص البائع على منفعة مادية[5].

يشترط لتنفيذها حسب البروتوكول ان تكون عاملا اضافيا الى التدابير المحلية الوطنية التي تتخذها الدولة من اجل خفض انبعاثات الغازات اي ان لا تعتمد فقط على شراء فائض حصص الدول الاخرى وان تعتمد قاعدة بيانات الكترونية تحتوي كافة المعلومات عن الانبعاثات الدفيئة القابلة للتداول والبيع وينشا سجل المعاملات المستقل من قبل الاتفاقية ليضمن سلامة المبادلات بموجب الالية ووفقا لما هو وارد في البروتوكول[6]

ان آلية تجارة الانبعاثات من الاليات المرنة المهمة لتخفيف تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي و حماية النظام المناخي والامن الانسان اين تقوم الدول المشترية بموجبها بتنفيذ التزامها بموجب البروتوكول عن طريق شراءها لصكوك تخفيضات الانبعاثات وتساعد الدول البائعة على الاستفادة من الاموال ودعم

---

[1] المادة 5، بروتوكول كيوتو، نفس المصدر.
[2] المادة 7،بروتوكول كيوتو، نفس المصدر.
[3] المادة 8، بروتوكول كيوتو،نفس المصدر.
[4] المادة 17، نفس المصدر.
[5] د.محمد عادل عسكر ، مرجع سابق ،ص390.
[6] د.شمامة بوترعة ،(الاليات المرنة للحد من التغيرات المناخية في بروتوكول كيوتو لعام1977)، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد 34، العدد3 ، ديسمبر2023،ص179.

التنمية المستدامة وان اعتماد هذه الالية يؤدي تلقائيا الى تحقيق المكاسب الاقتصادية وخلق الدافع لدى الدول من اجل تخفيض انبعاثاتها و ومكافحة التغير المناخي[1].

ج - التنفيذ المشترك :

يسمح بروتوكول كيوتو للدول الاطراف المتقدمة من اجل تنفيذ التزاماتها ان تشترك مع دول اطراف اخرى في تنفيذ مشاريع تهدف الى خفض الانبعاثات الناتجة عن النشاط البشري او ازالتها بواسطة البواليع في اي قطاع اقتصادي[2].

وقد حدد البروتوكول مجموعة الشروط التي بموجبها يتم تنفيذ مثل هته المشاريع ، حيث يجب ان يحظى اي مشروع بقبول الدول الاطراف المشاركة وان يوفر اي مشروع خفضا في الانبعاثات حسب مصادرها او تعزيزا لازالتها بالبواليع او بوسائل اخرى ، ان يحتاز طرف اي وحدات خفض للانبعاثات مع شريطة التزامه بالمادة الخامسة (5) والسابعة (7) الخاصة بوضع نظام وطني لتقديرالانبعاثات وتقديم قائمة جرد سنوية تخص الانبعاثات وازالتها بالبواليع وان تكون هته الالية مكملة للاجراءات الوطنية المحلية الهادفة لتحقيق الهدف من البروتوكول[3].

ثانيا: الية وارسو

انشات بموجب اتفاقية باريس الية وارسو ، تلجا لها الدول الاطراف طوعا للمساهمة في تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة ودعم التنمية المستدامة ، باشراف وتوجيه وسلطة مؤتمر الاطراف الموصوف باجتماع الاطراف في الاتفاقية[4].

ترمي الالية الى التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة مع توطيد التنمية المستدامة و تحفيز وتيسير مشاركة الكيانات العامة والخاصة بترخيص من الاطراف للمشاركة في تخفيف الانبعاثات[5].

كما تساهم في خفض مستويات انبعاثات الطرف المضيف الذي سيستفيد من انشطة تخفيف التي تحقق انخفاض في انبعاثات يمكن ان يستخدمها الطرف الاخر لانجاز اهدافه والتزاماته الوطنية[6].

---

[1] سلافة طارق ، مرجع سابق ، ص175.
[2] المادة 6 ، من بروتوكول كيوتو ، مصدر سابق.
[3] الفقرات (أ)،(ب)،(ج)،(د) من نفس المادة، نفس المصدر.
[4] الفقرة 4من المادة 7، من اتفاقية باريس ، مصدر سابق.
[5] الفقرة (أ) (ب) من نفس، نفس المادة ، نفس المصدر
[6] الفقرة (ج) (د) من نفس الفقرة ، نفس المادة ، نفس المصدر.
*مؤتمر كانكون بشان تغير المناخ عقد في المسكيك سنة 2010،اختمت محادثات المؤتمر باتفاق كانكون الذي تضمن تعهدات بالتخفيف من حدة انبعاثات الغازات الدفيئة ، د.هشام بشير ،مؤتمر " كانكون للتغير المناخي...حدود النجاح والاخفاق، 4جويلية2011،
https://www.siyassa.org.eg/News/1540.aspx

تعنى الية وارسو بالخسائر والاضرار التي يسببها تغير المناخ ، تعزز الفهم والاجراءات والدعم على اساس تعاوني وتيسيري اين يشارك كل طرف في عمليات تخطيط التكيف وتنفيذ الاجراءات ووضع سياسات تشمل تنفيذ الجهود في مجال التكيف مع التغيرات المناخية وعملية صياغة خطط تكيف وطنية تقوم الية وارسو كذلك بتقييم اثار تغير المناخ ومدى التاثر به من اجل وضع اجراءات ذات اولوية محددة وطنيا مع الاخذ في عين الاعتبار الفئات ، الاماكن والنظم التكنولوجية المتاثرة ثم ترصد سياسات واجراءات التكيف و يتم تقييمها من اجل بناء قدرة النظم الاجتماعية الاقتصادية والنظم الايكولوجية على التحمل بتطوير وسائل تشمل التنويع الاقتصادي والادارة المستدامة للموارد الطبيعية[1].

يتعاون الدول الاطراف لدعم جهود التكيف على نحو يراعي اطار كانكون للتكيف*، بتبادل المعلومات والممارسات ذات الفائدة لجوانب متصلة بالعلم والتخطيط والتنفيذ في اجراءات التكيف ، تعزيز الترتيبات المؤسسية ، من ضمنها تلك الاتفاقية التي تخدم اتفاق باريس ، يعمل الاطراف كذلك على تقوية المعارف العلمية المتعلقة بتغير المناخ على نحو يساعد في اتخاذ القرارات ومساعدة البلدان النامية الاطراف في تحديد الممارسات الفعالة والناجحة للتكيف ومتطلباته وما يتلقى من دعم لاجراءات وجهود التكيف في سبيل تحسين فعالية التكيف وضمان ديمومتها[2].

نجحت الدول النامية في جعل الخسائر والاضرار محورا من محاول العمل الدولي لمواجهة التغير المناخي في اتفاق باريس الا ان الدول المتقدمة رفضت تمويل الية وارسو لمواجهة الخسائر والاضرار وبالتالي لم تعدو الية وارسو سوى ان تكون مجرد وسيلة لجمع المعلومات والمعرفة الخاصة بالخسائر والاضرار ولا تصل الى مستوى التعويض عن الاثار الناجمة عن تغير المناخ ولا حتى لجنة للمساعدة التقنية والمالية[3].

ثالثا : صندوق الخسائر والاضرار

اسفر مؤتمر المناخ cop27 عن تقديم الدول لحزمة من القرارات اكدت عزمهم والتزامهم بالحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية كما عززت عملها للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع الاثار الحتمية لتغير المناخ و تقوية الدعم للتمويل

[1] الفقرة 9 (أ،ب،ج،د،ه) ، من المادة 8، مصدر سابق.
[2] الفقرة 7(أ،ب،ج،د،ه)، من نفس المادة، نفس المصدر.
[3] بوتلجة حسين ، (الية وارسو الدولية للخسائر والاضرار المناخية)،مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، المجلد 8،العدد 1-2021،ص885.

والتكنولوجيا وبناء قدرات الدول النامية، وكان انشاء صندوق محدد للخسائر والاضرار بمثابة خطوة مهمة في مسار مواجهة التغير المناخي[1].

حيث يلاحظ القرار الشامل " خطة تنفيذ شرم الشيخ " ببالغ القلق ما تشير اليه المعلومات حول الخسائر والاضرار المرتبطة باثار تغير المناخ تزيد من حيث الخطورة واتساع نطاقها مما يسفر عن خسائر اقتصادية و غيراقتصادية من تهجير قسري وتاثير في التراث الثقافي وانماط التنقل البشري وحياة المجتمعات البشرية وسبل عيشها ، والتكاليف المالية الكبيرة المرتبطة بالخسائر والاضرار التي تلحق بالبلدان النامية الامر الذي يفاقم عبء الديون ويعيق تحقيق التنمية المستدامة[2].

ينوه التقرير بضرورة استثمار حوالي اربعة (4) تريليونات دولار امريكي سنويا في تكنولوجيات الطاقة النظيفة ومن المتوقع ان يتطلب التحول العالمي الى اقتصاد منخفض الكربون استثمارا لا يقل عن اربعة (4) الى ستة (6) تريليونات دولار امريكي سنويا[3].

اقرت بهذا الجماعة الدولية بالحاجة الملحة الى موارد مالية اضافية يمكن التنبؤ بها وبوضع ترتيبات تمويل جديدة لمساعدة البلدان النامية المهددة بخطر تغير المناخ على ان تكمل هته الترتيبات وتشمل المصادر والاموال والعمليات والمبادرات في اطار كل من الاتفاقية الاطارية واتفاقية باريس ، وفي هذا السياق تم انشاء صندوق للاستجابة للخسائر والاضرار ولايته التركيز على معالجة الخسائر والاضرار وتقوم لجنة انتقالية بتقديم توصيات تتعلق بوضع الترتيبات المؤسسية للصندوق ، تحديد عناصر ترتيبات التمويل الجديدة ، تحديد مصادر التمويل وتوسيع نطاقها وكفالة التنسيق والتكامل مع ترتيبات التمويل القائمة ، على ان ينظر فيها مؤتمر الاطراف في اجتماع الثامن والعشرون (28) الذي انعقد بتاريخ في نومبروديسمبر من عام2023[4].

ان التركيز حول تمويل الجهود المبذولة لمواجهة تغير المناخ امر في غاية الاهمية، لانه وبكل بساطة بدون استثمارات في الاماكن المناسبة لن يتحقق الهدف المناخي المرجو من الاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ واتفاقية باريس للمناخ و كل الاتفاقيات والمؤتمرات المتعلقة بالمناخ ، وسيتجاوز ارتفاع درجة الحرارة

---

[1] الامم المتحدة ، **مؤتمر المناخ cop27يتوصل الى اتفاق تاريخي بشان صندوق "الخسائر والاضرار"الجديد من اجل البلدان الضعيفة** ، تاريخ النشر 22نوفمبر2022، تاريخ الاطلاع 24ماي2025، على الموقع الالكتروني : https://egypt.un.org/ar/208170-

[2] الفقرة 25،26 تقريرمؤتمر الاطراف عن دورته السابعة والعشرين المعقودة في شرم الشيخ ، في الفترة من 6 الى 20نوفمبر2022 ، بتاريخ 17مارس2023 ، المتضمن الإجراءات التي اتخذها مؤتمر الاطراف في دورته السابعة والعشرين ، الوثيقة رقم: FCCC/CP/2022/10/Add.1.

[3] الفقرة 33 ، نفس المرجع.

[4] الفقرة 3-4-5(أ،ب،د،ج) ، من المقرر 2/م أ-27، المتضمن ترتيبات التمويل من اجل الاستجابة للخسائر والاضرار المرتبطة بالاثار الضارة لتغير المناخ ، بما في ذلك التركيز على معالجة الخسائر والاضرار، نفس المرجع.

العالمي 1.5° درجة مئوية ما يعني زيادة التغيرات المناخية وصعوبة التحكم والتكيف معها، على سبيل المثال ، استثمار تمويل الطاقة المتجددة كالرياح والطاقة الشمسية يساعد على تقليل الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري ويساعد المجتمعات على التكيف مع اثار تغير المناخ فإن ادخال البذور المقاومة للمناخ يعني قدرة المزارعين على مواصلة انتاج الغذاء وكسب الدخل في ظل الاضطرابات المناخية[1].

سواء كان التمويل عامًّا من طرف الحكومات ودافعي الضرائب ، الذي غالبا ما يستخدم للصالح العام مثل تعزيز احد ضفاف الانهار لتفادي غرق المجتمعات المجاورة ، او خاصًّا من الشركات المستثمرة في المشاريع الحيوية للاقتصاد الاخضر او انشاء اسواق جديدة مثل مواد بناء مصنوعة من مواد معاد تدويرها ، كلها ضرورية للتصدي لتغير المناخ[2].

دارت مناقشات حول من يتولى تقديم الدعم المالي للصندوق ومن المعروف تاريخيا ، تتحمل الدول المتقدمة المسؤولية الاكبر في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري وزيادة تركيز انبعاثات الغازات الدفيئة نتيجة الاستعمال المكثف للوقود الاحفوري ، اذ انه بين عامي 1751 و 2017 كانت الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي والمملكة المتحدة مسؤولة عن 47٪ من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون التراكمية ، على خلاف الدول الافريقية وامريكا الجنوبية التي لم تتجاوز نسبة تاثيرها 6٪وبالرغم من ذلك لازالت الدول الصناعية بطيئة في تحمل تبعات افعالها ، بل طالبت المانيا الصين بتحمل مسؤولية الدعم المالي بحجة انها لم تعد من الدول النامية واصبحت تساهم بنسبة 28٪من الانبعاثات بالتالي يجب عليها المساهمة في تقديم الدعم المادي النقدي للدول النامية والاكثر تضررا من اثار التغير المناخي[3].

ان نقاشات تفعيل صندوق الخسائر والاضرار لم تصل الى اتفاق دولي نهائي حيث تطالب الدول المتقدمة بان يستضيف البنك الدولي الصندوق بموارده فيما ترفض الدول النامية هذا الامر وتطالب بجعله مؤسسة جديدة ، وتضيف الدول المتقدمة رفضها ان تمويل مشروعات في الصين والهند من خلال هذا الصندوق وان يقتصر التمويل فقط على الجزر القارية والدول الاكثر فقرا وتطالب ان يكون التمويل طوعيا وغير الزامي[4].

---

[1] الامم المتحدة ، لماذا يتم تمويل الجهود المبذولة في العمل المناخي ، تاريخ النشر : 29سبتمبر2021 ، تاريخ الاطلاع : 25ماي2025، على الموقع الالكتروني : https://www.un.org/ar/climatechange/why-finance-climate-action

[2] نفس المرجع.

[3] كوب27..ماذا بعد انشاء "صندوق الخسائر والاضرار"المناخية؟ ، تاريخ النشر :23نوفمبر2022 ، تاريخ الحصول على المعلومة 25ماي 2025 على الموقع الالكتروني: https://www.dw.com/ar/

[4] قرار تاريخي .."cop28" تقر تفعيل صندوق " الخسائر والاضرار"، تاريخ النشر: 30نوفمبر 2023، تاريخ الاطلاع:25ماي 2025 على الموقع الالكتروني : https://www.skynewsarabia.com

الفرع الثاني : الحلول ذات الطابع القضائي

ان نهاية الحرب العالمية الثانية غيرت من نظرة العالم تجاه كيفية ادارة العلاقات الدولية، وتركته امام حجم هائل من الدم والدمار كانت سببا في تغيير قواعد القانون الدولي وظهور فروع جديدة غير تقليدية مثل القانون الدولي الانساني، القانون الدولي لحقوق الانسان ، القانون الدولي الجنائي ، القانون الدولي البيئي وغيرها التي تعتبر حماية حقوق الانسان ومحيطه من الانتهاكات المختلفة والتي بذاتها يمكن ان تصل الى مستوى تهديد السلم والامن الدوليين.

اصبح المجتمع الدولي بدون شك وعلى يقين ان تغير المناخ يشكل تهديدا على الامن البشري في جميع مستوياته ، فهو يضر بطريقة مباشرة وغير مباشرة بحقوق الانسان الاساسية الاقتصادية ، الثقافية ، الاجتماعية ، المدنية والسياسية والتي هي مرتبطة اساسا بالحق في الحياة. وبتطور العالم وتغير ديناميكية العلاقات الدولية وتطور الظواهر والمسائل التي تهم المجتمع الدولي من اقتصادية ، سياسية ، اجتماعية وبيئية تتطور قواعد القانون الدولي لتضمن الحماية الكافية واللازمة لحقوق الانسان وتعزيزها ، وفي باب الحلول القانونية لمواجهة التغير المناخي وحماية الامن الانساني ، يتطرق هذا الفرع الى كل من العدالة المناخية والمنازعات المناخية.

اولا : العدالة المناخية

اشير الى العدالة المناخية لاول مرة سنة 1999 في تقرير صادر عن مؤسسة based corporate watch group بمدينة san-franciscoالمعنون" Greenhouse Gangsters Vs climate justice" ، ثم اشير لها للمرة الثاني في مؤتمر عقد بهولندا سنة 2000 وللمرة الثالثة بمؤتمر بالي باندونيسيا سنة 2002 الذي وضع "مبادئ بالي للعدالة المناخية " والقائمة على ان المجتمعات لها الحق في التحرر من تغير المناخ واثاره وباقي صور التدهور البيئي و الحاجة الى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وتضيف العدالة المناخية تاكيدها على حق الشعوب والمجتمعات الاصلية المتضررة من تغير المناخ في التحدث عن نفسها[1].

يعبر مفهوم العدالة والانصاف في القانون الدولي عن عدالة التوزيع والتحرر من التمييز ونبذ عدم المساواة المجحفة على الافراد وتفضيل فئات دون اخرى عند صياغة السياسات والبحث عن الحلول ويُلاحظ التاثير المزدوج لتغير المناخ على الفئات المستضعفة ،ضحايا التمييز بسبب اوضاع اخرى كالسن او الاعاقة او الجنس او الانتماء او الفقر ، ومن ثم تبلور مفهوم العدالة المناخية كضرورة قانونية واخلاقية نتيجة تداعيات

[1] أ.زكية بهلول،(العدالة المناخية) ، مجلة دراسات وابحاث ، العدد 28،سبتمبر 2017،ص369.

ظاهرة التغير المناخي على المجتمعات والشعوب وبخاصة الفئات والمجتمعات الضعيفة من خلال احترام حقوق الانسان عند وضع التدابير والسياسات للتصدي والتكيف مع هته الظاهرة[1].

فمقترب العدالة المناخية يهدف الى تحقيق الحد الادنى من العيش الكريم لجميع الاشخاص بالمساواة ودون تمييز و خاصة الفئات الضعيفة مثل الاطفال ، النساء ، كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة ، على سبيل المثال تمكن العدالة المناخية نساء سكان الأرياف ،المتضررين من اثار تغير المناخ على جميع المستويات ابسطها فقدان مصدر قوتهم وخفض الانتاجية الغذائية النتيجة التصحر ، الفياضانات المتلفة للمحاصيل وغيرها ،عند استخدام مقترب قائم على حقوق الانسان على المستوى المحلي لتحسين حصول المراة على المعلومات الكافية التي تعزز التكيف وتطوير ممارسات زراعية جديدة ، فمساعدة النساء على المطالبة بحقوقهم امر ضروري للعدالة المناخية[2].

تثير العدالة المناخية في اطار التغير المناخي ثلاث مسائل مهمة اولها، العدالة بين الدول والتي تكاد تكون منعدمة بين الدول الصناعية المتقدمة والمتسببة في الاحتباس الحراري والدول النامية المتضررة بشكل كبير وغير متناسب بتغير المناخ مقارنة بالدول الكبرى ، على الرغم من مساهمتها المحدودة في تركيز انبعاثات الغازات الدفيئة الا انها الاكثر عرضة للخسائر المادية والبشرية، ثانيها العدالة بين الاجيال بحيث يعد التغير المناخي انتهاكا لحقوق اجيال المستقبل في العيش في بيئة سليمة وفي تنمية مستدامة ومستوى معيشي يضمن العيش الكريم ، ثالثها العدالة الاجتماعية والتي تظهر في عدم تساوي تاثرالاشخاص باثار تغير المناخ ، فالفئات المجتمعية في الدول النامية الاقل جاهزية ماليا واقتصاديا مثل النساء ، الاطفال، الفقراء ، الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ، اكثر هشاشة امام الاهوال التي يحدثها تغير المناخ من احوال الطقس المتطرفة[3].

تجلت العدالة المناخية في المواثيق الدولية المتعلقة بتغير المناخ ومواجهته ، حيث تناولت الاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ العدالة المناخية تحت مبدا الانصاف في حماية النظام المناخي لحماية اجيال الحاضر والمستقبل والمسؤولية المشتركة لكن المتباينة في مكافحة التغير المناخي.

اما بالنسبة لبروتوكول كيوتو فهو لم يشر صراحة الى العدالة المناخية لكنه يسترشد بما جاء في المادة الثالثة في الاتفاقية الاطارية وماجاء فيها من مبادئ وبالتالي فان احكام البرتوكول كيوتو تسير في نفس درب

---

[1] أ.د هالة احمد الرشيدي ، ماهية العدالة المناخية بين حماية البيئة واحترام حقوق الانسان: المبادئ الحاكمة و الجهود الدولية لتحقيقها ، تاريخ الاطلاع :26ماي2025، على الموقع الالكتروني: https://hrightsstudies.sis.gov.eg/

[2] أ.زكية بهلول، مرجع سابق،ص371.

[3] هشام محمد بشير ، (العدالة المناخية من منظور القانون الدولي) ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد 16،العدد 15 ، جويلية2022،ص351على الموقع الالكتروني: https://journals.ekb.eg/article_248956.html

الاتفاقية ، كما انه ميز بين الالتزامات الواقعة على عاتق الدول بين دول صناعية و باقي الدول اين يكون على عاتق الدول المتقدمة والمتسببة في تركيز انبعاثات الغازات الدفيئة خفض انبعاثاتها الى نسب معينة حددها البروتوكول، وتوفير الموارد المالية الجديدة والكافية لتغطية تكاليف التكيف للدول النامية والمتضررة بشدة من اثار تغير المناخ لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها القانونية[1].

كما تسيراتفاقية باريس 2015 في نفس المسار ، حيث تهدف الى مواجهة التغير المناخي في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر على نحو يجسد الانصاف ومبدا المسؤولية المشتركة لكن المتباينة مراعاة لقدرات كل الدول وظروفها الوطنية الخاصة[2].

تتبع العدالة المناخية نهجا قائما على حقوق الانسان الذي يسعى الى تحليل الالتزامات والتفاوت وقابلية التضرر و الى علاج الممارسات التمييزية والتوزيع غير العادل للقوة، مُمَكنا بذلك اصحاب الحقوق واكثرهم تهميشا وهشاشة من المشاركة في تخطيط السياسات ومحاسبة من لهم مسؤولية التصرف ،في هذا الاطار ينبغي ان يتمثل الهدف الرئيسي عند صياغة السياسات والبرامج في الوفاء بحقوق الانسان وتحديد اصحاب الحقوق والمكلفين باتباع التزاماتهم ، وتدعيم قدراتهم على التعبير عن مطالبهم واستحقاقاتهم ، كما ينبغي ان يسترشد صناع القرار في سبيل تحقيق العدالة المناخية بالمبادئ والمعايير المستنبطة من المعاهدات الدولية لحقوق الانسان العالمية والقرارات الاممية المتعلقة بحماية الانسان في سياق تغير المناخ[3]، العديدة والمتنوعة.

ومن بين الاتفاقيات الدولية التي تكفل شريحة من المجتمع المهمشة والضعيفة بحماية الخاصة ،اتفاقية الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ 13ديسمبر2006 والتي تهدف الى حماية كل من يعاني من عاهات طويلة الامد بدنية او عقلية او ذهنية او حسية التي تشكل عائقا في طريق تعاملهم مع مختلف الصعوبات بصورة كاملة وفعال وكفالة تمتعهم الكامل وبالمساواة مع الاخرين بجميع حقوق الانسان والحريات الاساسية وصون كرامتهم[4].

تتعهد الدول بموجب التفاقية و وفقا لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي بفرعيه القانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان باتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان سلامة الاشخاص ذوي الاعاقة في حالات تتسم بالخطر منها الناتجة عن الكوارث الطبيعية[5]، بما في ذلك ما يخلفه التغير المناخي.

---

[1] راجع المادة 11 من بروتوكول كيوتو ، مصدر سابق.
[2] راجع الفقرة 2 من المادة 2 من اتفاقية باريس ، مصدر سابق.
[3] أ.زكية بهلول ، مرجع سابق، ص374-375.
[4] المادة 1 من اتفاقية الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ، الصادرة عن الجمعية العامة للامم المتحدة في 13ديسمبر2006، المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وضمان تمتعهم بالحقوق والحريات الاساسية بالمساواة ودون تمييز ، دخلت حيز التنفيذ في 3ماي2008.
[5] المادة 11، نفس المصدر.

حيث شددت المقررة الخاصة لمجلس حقوق الانسان ان الاشخاص ذوي الاعاقة في خطر كبير من التعرض للنسيان في حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية والتشرد الداخلي ، واكدت الدراسات التحليلية للمفوضية السامية لحقوق الانسان ان الفقر والتمييز والوصم هي اكثر ما يواجهه الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بسبب تغير المناخ ويمكن ان يحدهم من الوصول الى الغذاء الكافي والمياه والصرف الصحي والسكن اللائق والعمل اللائق ، اضافة الى زيادة النزوح والهجرة بالموازاة مع زيادة الكوارث الطبيعية وشدتها[1].

اتخاذ التدابير في سبيل حمايتهم يشمل اتباع نهج ياخذ بعين الاعتبار المتطلبات المحددة للاشخاص ذوي الاعاقة ، يشمل المساءلة وجمع البيانات الكافية المصنفة حسب الاعاقة. يتطلب هذا النهج ادماجهم في عملية صنع القرار ، دعم مشاركتهم النشطة والتشاور الجدي مع اصحاب الحق حول عملية التخطيط للاجراءات المتعلقة بالمناخ ، تضيف المقررة تاكيدها على وجوب دعم الاشخاص ذوي الاعاقة وتمكينهم من المشاركة الكاملة باعتبارهم عوامل تغيير في عمليات الوقاية من تغير المناخ والتصدي له مع ضمان امكانية الوصول الى المعلومات او الاتصالات وادراج امكانية الوصول في خطط مابعد الطوارئ وجهود الاعمار[2].

هناك العديد من الصعوبات والعراقيل التي تقف في وجه العدالة المناخية ، من بينها غياب الشفافية والشمول في مخططات ومفاوضات المناخ فاصوات النساء والشباب والشعوب الاصلية والفئات المهمشة جزء لا يتجزا من مستقبل الكوكب ومن الضروري تمكينهم من المشاركة في صنع القرارات وتنفيذ الخطط ومن العراقيل الاخرى الافتقار الى الوصول الى التعليم والموارد المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ وحقوق الانسان ما يمنع الناس من اقامة الاتصالات اللازمة والمشاركة في مناقشات السياسات ذات الصلة فضلا عن الحواجز اللغوية التي تشكل تحديا ايضا لاسيما بالنسبة الى المجتمع المحلية والشعوب الاصلية المشاركة في صنع القرار والمفاوضات[3].

---

[1] -ف15 من التقرير السنوي لمفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان لحقوق الانسان ، مجلس حقوق الانسان الدورة السادسة والاربعون الصادر بتاريخ 22ديسمبر2020 ، المتضمن حلقة نقاش بشان الاشخاص ذوي الإعاقة في سياق تغير المناخ ، الوثيقة رقم: A/HRC/46/46

[2] -ف18، نفس المصدر.

[3]-UNDP, Climate change is a matter of justice-here's why , published in:june30,2023 , retrieved from : https://climatepromise.undp.org/news-and-stories/climate-change-matter-justice-heres-why

ثانيا : المنازعات المناخية

يعرف تقرير برنامج الامم المتحدة للبيئة المنازعات المناخية بانها دعاوى تشمل تغير المناخ ، وهي قضايا تثير مسائل جوهرية تتعلق بالقانون او الوقائع وتتعلق بالتخفيف من اثاره او التكيف معه او ما تعلق بعِلم تغير المناخ ترفع امام مجموعة من الهيئات الادارية والقضائية[1].

تتيح دعاوى تغير المناخ للمجتمع المدني والافراد وغيرهم سبيلا ممكنا لمعالجة الاستجابات غير الكافية من قبل الحكومات والقطاعات الخاصة لأزمة المناخ اين يسعى المُدَّعون من خلال مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات القانونية في نطاق واسع من الولايات القضائية الوطنية والدولية الى اجبار القطاعين العام والخاص على تحقيق اهداف اكثر للتخفيف والتكيف مع اثار تغير المناخ[2].

كما حددت الهيئة الحكومية المعنية بتغير المناخ التقاضي المناخي كوسيلة مهمة للجهات الفاعلة للتاثير على سياسات المناخ خارج نطاق الإجراءات الرسمية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ولها تاثير في اتخاذ خطوات مهمة نحو تحقيق الاهداف المرجوة من الوثائق والمؤتمرات الدولية مثل التاثير الذي احدثه القرار الصادر في قضية مؤسسة اورجيندا ضد دولة هولندا*، اين حمَّلت المحكمة الحكومة لاول مرة مسؤولية خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ، في اندفاع موجة من القضايا الطموحة في دول اخرى[3].

تتميز المنازعات المناخية بجملة من الخصائص ، هي منازعات حديثة برزت مع بدايات القرن الواحد والعشرين وهي في الاصل منازعات بيئية ناشئة عن التلوث الذي يلحق نظام الغلاف الجوي بزيادة نسب الغازات الدفيئية فوق النسب الطبيعية التي كانت قبل الثورة الصناعية ، تهدف الى الزام الحكومات ووكالاتها بالاضافة الى الشركات الاقتصادية والصناعية بسن سياسات واعداد خطط اكثر فعالية وملائمة لمكافحة التغيرات المناخية والتكيف معها والتخفيف من اثارها و تستهدف منع الانشطة الحكومية التي تزيد في التغير المناخي من خلال رفع دعاوى الغاء التراخيص والقرارات الادارية التي تسمح بوجود مثل هته الانشطة[4]

تستند اغلب قضايا المنازعات المناخية الى انتهاك حقوق المدعين بسبب عدم التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة و قلة التكيف ، المعروفة بحقوق المناخ ، وهي الحقوق المحمية بموجب الدستور الوطني وقانون حقوق الانسان ومختلف القوانين التي تمنح للافراد والجماعات الحق في اتخاذ اجراءات التخفيف

---

[1]-UNDP , Global Climate Litigation Report :2023 status review , Law division, Nairobi, Kenya ,2023, p3.

[2]- Ibid , p7.

[3]- Ibid.

[4]-د.اللحياني ليلى، عبد الكريم بوزكري ، (دور المنازعات المناخية في مواجهة التغيرات المناخية)، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية ، المجلد 8،العدد1-2024،ص229-230.

والتكيف تشمل الحق في الحياة ، الصحة ، الغذاء ، الماء ، الحرية ، الحياة الاسرية ، البيئة الصحية والمناخ الامن وغيرها اي جميع الالتزامات الدولية والمحلية التي تقضي بتمتع الناس بمناخ آمن ومستقر[1].

أوضح التقرير ان العدد الاجمالي للقضايا المتعلقة بتغير المناخ زاد من 884 قضية الى 2180 قضية من بين سنة2017 و 2022، تم رفع اغلبها في الولايات المتحدة الامريكية لكن تم رفع حوالي17٪ من القضايا في الوقت الراهن في البلدان النامية تم التقدم بهته الدعاوى القضائية الى 65 هيئة حول العالم سواء محاكم دولية ، اقليمية او وطنية والمحاكم المحلية والهيئات شبه القضائية والمحاكم الاخرى بما في ذلك اجهزة الامم المتحدة ومحاكم التحكيم[2].

لعبت الامم المتحدة في هذا المجال دورا بارزا حيث قدمت العديد من الالتماسات الى مختلف هيئات الامم المتحدة من بينها قرار سبتمبر2022 الصادر عن مجلس حقوق الانسان التاريخي الذي يقر انتهاك الحكومة الاسترالية التزاماتها المتعلقة بحقوق الانسان تجاه السكان الاصليين في مضيق توريس حيث انها تقاعست في اتخاذ تدابير بشان تغير المناخ ،هذا التقاعس وفي نظر المجلس ينتهك حقوق السكان الاصليين في التمتع بثقافتهم و التحرر من التدخلات التعسفية في حياتهم الخاصة واسرهم ومنازلهم كما دعا القرار استراليا تحديدا الى اعتماد تدابير هامة بخصوص التكيف مع المناخ ،هنا كانت اول مرة تعبر فيها بصراحة هيئة من هيئات الامم المتحدة بانتهاك دولة ما القانون الدولي لحقوق الانسان باتباعها سياسة مناخية غير ملائمة ، وبينت ان تغير المناخ يعد انتهاكا لحقوق الشعوب الاصلية في الثقافة[3].

اضافة الى الدور الذي تلعبه محكمة العدل الدولية باصدارها لفتاوى واراء استشارية تساعد في تطوير قواعد القانون الدولي ، اخذا بالمادة 95 من ميثاق الامم المتحدة*والمادة 65 من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية* للمحكمة ان تفتي في اي مسالة قانونية بناءًا على طلب من هيئة من هيئات الامم المتحدة المرخص لها بموجب الميثاق.

وهذا ماكان عليه الحال مؤخرا وفي سنة 2023 طلبت الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية ان تصدر فتوى عن مسالتين، مسالة التزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ بموجب القانون الدولي بان تكفل حماية النظام المناخي والجوانب البيئية الاخرى من انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن النشاط البشري لضمان منفعة كل من الدول واجيال الحاضر والمستقبل وعن الاثار القانونية الناجمة عن مثل هذه الالتزامات على الدول المتسببة سواء بفعل او اغفال في الحاق ضرر جسيم بالنظام المناخي وبجوانب اخرى للبيئة بلدول

---

[1]UNEP, opcit , p26-27.

[2] الامم المتحدة، تقرير اممي :ارتفاع عدد القضايا المعروضة على المحاكم بشان تغير المناخ ،28جويلية 2023 ،تاريخ الاطلاع 28 ماي2025 على الموقع الالكتروني:
https://news.un.org/ar/story/2023/07/1122347

[3]UNEP, opcit , p29.

وخصوصا الدول الجزرية النامية الصغيرة نظرا لظروفها الجغرافية ومستوى نموها فهي تتاثر بشكل خاص باثار تغير المناخ وبالشعوب وافراد الاجيال الحالية المقبلة والمعرضة لاثار تغير المناخ[1].

ان الوعي المتزايد باثار تغير المناخ ادى الى اتخاذ اجراءات ضد الشركات، بما في ذلك القضايا التي تسعى الى تحميل الشركات العاملة في مجال الوقود الاحفوري والشركات الخاصة المسؤولية عن الاضرار المناخية وغيرها من البواعث غازات الاحتباس الحراري ومع الوقت وفي توقع التقرير سيرتفع عدد القضايا المتعلقة بحالات الهجرة بسبب المناخ ، ومختلف القضايا المقدمة من الشعوب الاصلية والمجتمعات المحلية المتاثرة بشكل غير متناسب باثار تغير المناخ[2].

الفرع الثالث : الحلول الاقتصادية

يتبين من خلال ما تم الطرق اليه في السابق ان اساس ارتفاع درجة حرارة الكرة الارضية هو زيادة تركيز انبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي بنسب مرتفعة لما قبل الثورة الصناعية ، ويرجع ذلك بالدرجة الاولى زيادة الانتاج وتوسع بناء المصانع ، تغيير استخدامات الاراضي ، وكثرة استعمال الاسمدة الكيميائية في الزراعة والاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية .

وقد سعت الاتفاقيات الدولية اهمها اتفاق باريس لسنة2015 الى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال التحول الى اقتصاد منخفض الكربون.

هنا برزت الاقتصاد االخضر كنظام اقتصادي بديل صديق للبيئة يهدف الى تحقيق نمو اقتصادي والتنمية المستدامة مع الاخذ بعين الاعتبار حسن ادارة استغلال الموارد الطبيعية.

يعرف الاقتصاد الاخضر بانه اقتصاد الطاقة النظيفة وهو بمثابة نموذج حديث للتنمية الاقتصادية سريعة النمو ، يهدف الى معالجة العلاقة المتبادلة بين الاقتصاديات الانسانية والنظام البيئي الطبيعي وما نتج عن التدخل الكثيف للانسان من تغير المناخ والاحتباس الحراري ، و يسمى بالاخضر لاعتماده على طاقة خضراء يتم توليدها على اساس طاقة متجددة بدلا من الوقود الاحفوري ويتكون من اربعة قطاعات : الطاقة

*المادة 96 من ميثاق الامم المتحدة:‹‹ لاي من الجمعية العامة او مجلس الامن ان يطلب الى محكمة العدل الدولية افتاءه في اية مسالة قانونية ولسائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها....››

*المادة 65 من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية :‹‹للمحكمة ان تفتي في اية مسالة قانونية بناءًا على طلب اية هيئة رخص لها ميثاق الامم المتحدة باستفتاءها....››

[1] الفقرة 2(أ-ب) من تقرير محكمة العدل الدولية اوت2023-يوليو2024، الوثيقة رقمA/79/4، والمتعلق بالتزامات الدول فيما يتعلق بتغير المناخ ، ص64.

[2] الامم المتحدة ،تقرير اممي:ارتفاع عدد القضايا المعروضة على المحاكم بشان تغير المناخ ، تاريخ الاطلاع:30ماي2025،مرجع سابق.

المتجددة (الطاقة الشمسية ، طاقة الرياح والطاقة الحرارية الارضية)، المباني الخضراء و اعادة التدوير لتحويل النفايات الى طاقة[1].

يعرف برنامج الامم المتحدة للبيئة* الاقتصاد الاخضر بالاقتصاد الذي يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية بذلك فهو يحسن من رفاهية الانسان والمساواة الاجتماعية ويقلل من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية[2]. وتضيف منظمة العمل الدولية تعريف الاقتصاد الاخضر بانه اقتصاد منخفض اكربون يوجه فيه النمو في الدخل والعمال بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص من شانها تخفيض انبعاثات الكربون وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد[3].

يستبدل الاقتصاد الاخضر الوقود الاحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون ،الاعتماد على الطاقة المتجددة يقلل من مخاطر اسعار الوقود الاحفوري المرتفعة وغير المستقرة ، فالاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة يمكن ان يحسن من امن الطاقة بصورة ملحوظة وبالتالي من الامن الاقتصادي لذا تمثل الطاقة المتجددة فرصة اقتصادية رئيسية يتطلب الاستثمار فيها واستبدال الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون[4].

وفي إطار الاقتصاد الاخضر يظهر ما يعرف بالاقتصاد الاخضر الدائري وهو القائم على القضاء على النفايات وتدوير المنتجات وتجديد الطبيعة ويركز على تدفق المغذيات البيولوجية التي تعود بامان الى الغلاف الجوي الحيوي والجوانب التقنية التي يتم تدويرها ضمن الانتاج ، يتم الحفاظ على المنتجات و المواد في التداول من خلال الصيانة ، اعادة الاستخدام ، التجديد ، اعادة التصنيع ، التدوير والتسميد ما يساعد في التصدي لتغير المناخ وتحدياته من خلال فصل النشاط الاقتصادي عن استهلاك الموارد المحدودة على خلاف الاقتصاد الحالي الذي يعتمد على استخدام الموارد الطبيعية النادرة واستنزافها يتم الحفاظ على قيمة المنتجات والمواد والموارد لاطول فترة ممكنة ما يؤدي الى تقليل توليد النفايات الى حد ادنى[5].

---

[1] عيسى معزوزي ، جهاد بن عثمان،(الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة:تعارض ام تكامل) ، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية ، العدد 01-2018،ص130.

* برنامج الامم المتحدة للبيئة United Nations Environment Program هو برنامج تابع للامم المتحدة ينسق الانشطة البيئية للمنظمة ويساعد البلدان النامية في تنفيذ السياسات والممارسات السليمة البيئية https://ar.wikipedia.org/wiki/

[2] برنامج الامم المتحدة للبيئة ، نحو اقتصاد اخضر:مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر-مرجع لواضعي السياسات ، فرنسا ،2011،ص1-2.

[3] مسعودة نصبة ،رزيقة رحمون ،مريم طبني ،(الاقتصاد الاخضر كالية لتحقيق التنمية المستدامة) ، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، المجلد4، العدد 2-2019،ص196.

[4] برنامج الامم المتحدة للبيئة ، مرجع سابق ، ص15-16

[5] الاتحاد من اجل المتوسط ، تقرير: الاقتصاد الاخضر والدائري على مستوى البحرالابيض المتوسط، بما في ذلك المهارات والوظائف الخضراء ،2023،ص21.

تحقق عملية التدوير واستعادة الطاقة من المخلفات ربحا ويمكن ان تساهم في زيادة كفاءة الانظمة الطعام والزراعة وتامين الامن الغذائي ، على سبيل المثال ، يتم في الولايات المتحدة الامريكية اهدار نسبة 40٪ بقيمة48,3 دولار امريكي ، وتبلغ الفضلات الزراعية المتولدة في المناطق الريفية نحو 140 مليار طن متري عالميا والتي يمكنها ان تولد طاقة تكافئ 50 مليار طن من البترول ، لذا وطبقا لنظام الاقتصاد الاخضر سيتم تحويل جميع مخلفات الكتلة الإحيائية الى سماد او استرجاعها للحصول على الطاقة بحلول سنة 2050[1]، وفي هذا الاطار ، تتخذ الدول المتوسطية استنادا الى تقرير منظمة الاتحاد من اجل المتوسط* ،على المستوى الوطني خطوات كبيرة في التسريع للانتقال الى اقتصادات مستدامة ، خالية من الانبعاثات الكربونية ، خضراء،عادلة ، دائرية ومرنة ففي القطاع الصناعي هناك تركيز متزايد على كفاءة الموارد ، اعادة تدوير النفايات ، تطوير راس المال البشري لتعزيز المنافسة مع توجه سياسة الحكومات نحو فكرة الضرائب الخضراء ، تعزيز الديمقراطية التشاركية ، الشفافية ودمج الشباب والنساء في الاقتصاد والسياسة[2].

يحمي الاقتصاد الاخضر الامن الانساني في بعده الاقتصادي والفردي والمجتمعي ، فهو يأمن معيشة حضرية اكثر استدامة وتنقلا منخفض للكربون من خلال تشجيع بناء مدن خضراء تزيد من الكفاءة والانتاجية ، و هي مدن بيئية تضم مرافق الاسكان والتوظيف والتجارة والترفيه ، تُشيد بتصميم جيد ومتصلة ببعضها البعض وتسمح بكثافة 100 الى 1000 شخص لكل هكتار ، وبما ان قطاع البناء من اكثر القطاعات المساهمة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما يقارب 8,6مليار طن من غاز ثنائي اكسيد الكربون فان الانتقال الى مباني خضراء وتوسيعها على المستوى العالمي سيمكن استثمارات عديدة بقيمة 300 الى 1000 مليار دولار حتى عام 2050 ان توفر ثلث طاقة العالم[3].

وهذا بفضل مميزات المدينة الخضراء وما تستند عليه ،بحيث يعتمد تشكيل المدينة وتخطيطها على الظروف المناخية من طاقة شمسية والمطر والرياح والاضاءة وغيرها وهذا ما يساعد المدينة على التكيف مع المناخ والاقليم والاستفادة من خصائص الموقع ، كما تكتفي المدينة ذاتيا من انتاج الطاقة باستخدام مصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجيات جديدة لتخزين الطاقة وكفاءتها في جميع اشكالها مثل تسخين المياه بالطاقة الشمسية وتوليد الحرارة من النفايات الحيوية، فالنفايات في المدينة الخضراء تتحول من ملوث الى

---

[1] برنامج الامم المتحدة للبيئة ، مرجع سابق ، ص 19-20.

*الاتحاد من اجل المتوسط ، منظمة حكومية دولية اقليمية تضم 43 دولة تاسست سنة 2008، تهدف الى تعزيز التعاون الاقليمي والحوار والاستقرار والتكامل في المنطقة الاورومتوسطية https://ufmsecretariat.org/ar/who-we-are/ .

[2] الاتحاد من اجل المتوسط ، مرجع سابق ، ص25.

[3] برنامج الامم المتحدة للبيئة ، مرجع سابق ، ص19-20.

مصدر طاقة ومورد من خلال اعادة الاستخدام والتدوير[1]. دون ان ننسى الانبعاثات الناجمة عن وسائل النقل المعتمد بشكل كبير على الوقود الاحفوري ، يتبنى الاقتصاد الاخضر وسائل نقل مستدامة وهي وسائل نقل ذات تاثير منخفض على البيئة مثل المركبات الخضراء وتشجيع المشي وركوب الدراجات[2].

نلاحظ ان الحلول التي يقدمها المجتمع الدولي التي تم عرضها ، تتماشى مع المبادئ المسطرة للاتفاقيات الدولية اهمها الاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ لسنة 1992 واتفاقية باريس 2015 اللتان تهدفان الى تخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري والتي لها دور كبير في حدوث تغير المناخ ، والتكيف مع الاضرار الناجمة عنه والمهددة للامن الانساني على اساس المسؤولية المشتركة والمتباينة ، فالمواثيق الدولية تقر بمسؤولية الدول المتقدمة المساهمة بنسب اكثر في تركيز غاز ثنائي اكسيد الكربون نتيجة اعتمادها على الوقود الاحفوري في العديدة من القطاعات الاقتصادية بالتالي فهي تتحمل الجزء الاكبر في تخفيض نسب الغازات التي تنتجها وفي مساعدة الدول النامية ، المتضررة بشكل اكبر باثار تغير المناخ رغم مساهمتها الضئيلة في حدوثه ، على التكيف مع الاضرار سواء من خلال تمويل المشاريع التي تهدف الى خفض الانبعاثات الغازية مع ضمان التنمية المستدامة لهذه الدول ، فحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة ضرورة لتطوير النمو الاقتصادي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن ادارتها لاشباع الحاجيات الاساسية للافراد والشعوب بهذا الشكل يتحقق مفهوم العدالة المناخية لتحقيق الحد الادنى للعيش الكريم وضمان تمتع الافراد بحقوقهم الاساسية على اساس الانصاف والمساواة ودون تمييز.

لكن و نظرا لطبيعة المجتمع الدولي فلا توجد سلطة تفوق سلطة الدول في مفهومها التقليدي تلزم كل الدول بتنفيذ ما جاء في الالتزامات المنصوص عليها، لذا فان تحقيق انخفاض في الانبعاثات الغازية و الحد من اثار تغير المناخ يقع على عاتق الدول ومدى حسن نيتها في تنفيذ الالتزامات ، حيث وبموجب ميثاق الامم المتحدة تقوم الدول الاعضاء بتنفيذ التزاماتهم بحسن نية[3]. وذلك من خلال اظهار الدول نيتها في اعتماد مشاريع وخطط وسياسات تسير في النهج المطلوب من اجل تحقيق الهدف المرجو والمسطر في الاتفاقيات،لذا فان تنفيذ الالتزامات يتطلب ارادة سياسية حقيقية وقوية.

كما انها تعتمد على التمويلات المالية والذي يعتبر من اكبر العوائق التي تقف في وجه السيطرة على تغير المناخ ، بحيث ترفض الدول المتقدمة تحمل عبء تمويل ومساعدة الدول النامية في التكيف مع اضرار تغير

[1] بن شريف مريم ، واكلي كلثوم ، (المدن الخضراء بوابة التحول نحو الطاقات المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة-تجارب عربية ودولية-)، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 14،العدد 2-2023،ص2.

[2] نفس المرجع.

[3] الفقرة2، المادة 2 من ميثاق الامم المتحدة 1954، مصدر سابق.

المناخ كما نرى ان اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة في مشاريع التنمية يسقطها في دوامة التبعية الاقتصادية ما يؤثر بشكل ما على سيادتها.

الخاتمة

تعد ظاهرة التغير المناخي محور انشغال العالم برمته وهذا راجع لبعدها العالمي واثارها الممتدة الشاملة لجميع المجالات الحيوية لكل الدول، يهتم هذا البحث العلمي بدراسة اثر التغير المناخي على الامن الإنساني في مفهومه الجديد الذي يعد جوهره أمن الافراد داخل وعبر الحدود بدلا من التركيز على أمن الحدود ذاته ويرتكز على رؤيتين بارزتين هما حماية الافراد من المتقلبات المفاجئة والمؤلمة في الحياة العادية للأشخاص وهو التحرر من الخوف والحث على ضرورة التكفل بحماية الافراد من المخاطر الثابتة كالمجاعة ، الأمراض والأوبئة ، نقص التغذية والبيئة غير السليمة وهو التحرر من الحاجة .

يظهر هذا البحث العلاقة العميقة الاثر بين تغير المناخ و الامن الانساني حيث تم التوصل الى عدة نتائج منها:

-يتسبب الحرق المفرط للوقود الاحفوري وتغيير استخدامات الاراضي والزراعة والصناعة تؤدي الى زيادة غازات الاحتباس الحراري ومنه تسبب تغييرا في النظام المناخي العالمي.

-يؤدي ارتفاع درجة الحرارة الى تفاقم الجفاف وحرائق الاغابات والطقس القاسي ما ينتج عنه كوارث طبيعية تهدد حياة الناس وسبل عيشهم وتهدد امنهم الغذائي ، الصحي ، البيئي ، الاقتصادي ، الفردي،المجتمعي والسياسي.

- يتبين الرابط بين ابعاد الامن الانساني المختلفة وانها تتاثر ببعضها البعض فتقلبات الطس العنيفة والزيادات المستمرة في درجات الحرارة تؤدي الى خسائر اقتصادية طائلة حيث تقف في وجهة المشاريع التنموية وتؤثر سلبا على القطاعات الصناعية و البنية التحتية للطاقة نتيجة للفياضانات والرياح العاتية التي تغمر محطات الكهرباء وانهيار السدود وسقوط الاشجار وتقضي على القدرة الصناعية للدولة تزيد من ظاهرة البطالة ما يعني تدهور المستوى المعيشي للفرد وحرمانه حقوقه الاقتصادية مهددة بذلك امنه الاقتصادي ، الذي يؤدي الى تهديد الامن الغذائي مؤثرا على مناطق انتاج الغذاء والمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية تارك الافراد معرضين لخطر الجوع وسوء التغذية والوفيات المرتبطة بالنظام الغذائي وانتشار الامراض والاوبئة ما يعني انعدام الامن الصحي كذلك.

-بالاضافة الى ان الكوارث الطبيعية القاسية تهدد البيئة والسلامة الجسدية والنفسية للانسان في آن واحد فارتفاع مستويات سطح البحر ، الامطار الحمضية ، ذوبان جليد القطب الشمالي التصحر وغيرها تؤدي الى تهجير السكان ، انتقال الامراض والاوبئة ، نقص التغذية وزيادة عدد الوفيات معرضا بهذا كل من الامن الفردي ، المجتمعي والسياسي الى خطر من خلال ارتفاع اعمال العنف في المجتمع بين الافراد والشعوب بحثا عن الموارد ، وكثرة المظاهرات الشعبية المطالبة بحقوقها في الغذاء والصحة والعيش الكريم

مع عجز الحكومات عن السيطرة عليها تلجأ الى قمعها باللجوء الى العنف الجسدي ، ويتطور الامر الى نزاعات وصراعات بين المجتمعات في سبيل البقاء او بين الدول في سبيل السيطرة عن الموارد و استغلالها لتلبية حاجيات شعوبها.

- في كل الاحوال يؤدي تغير المناخ على المدى البعيد الى نشوب صراع دولي نتيجة التنافس بين الدول حول الموارد الطبيعية ويشكل تهديدا لاستقرا العديد من الدول وينشأ مشاكل اقتصادية واجتماعية تنمي جرائم القتل والسرقة وتعمل على زيادة عدد المهمشين اجتماعيا وبيئيا وتخفض قدرة الدولة والافراد على التكيف.

- اصبح ملف التغير المناخي يشكل نقطة محورية على اجندة واختصاصات السياسة الدولية انبثقت منه العديد من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية تدعو الدول الى تكثيف الجهود والعمل على خفض انبعاثات الغازات الدفيئة ومساعدة الدول النامية على التكيف مع تغير المناخ اهمها اتفاقية باريس 2015، الا انها بقيت دون فعالية نظرا لانعدام طرق عملية لانفاذها و تغليب الدول المتقدمة مصالحها السياسية والاقتصادية فوق كل شي حتى لو كان حماية البيئة.

- بالموازاة مع الحلول الاتفاقية برزت حلول اخرى تسعى الى حماية النظام المناخي من اهمها العدالة المناخية ، المنازعات المناخية والبدائل الاقتصادية مثل الاقتصاد الاخضر والتي تحتاج الى تعزيز واهتمام اكثر.

من هذا المنطلق نحاول تقديم بعض الاقتراحات من المرجح ان تكون حلولا تساعد في الحد من اثار تغير المناخ وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة وحماية الامن الانساني على مستوى الحكومات ، الشركات والافراد:

-على الدول ان تستثمر في مصادر الطاقة المتجددة مثل الشمس ، الرياح ، الطاقة الكهرومائية والحرارية الجوفية

-الخفض التدريجي لاستعمال الوقود الاحفوري مثل النفط ، الفحم والغاز في القطاعات الاقتصادية المختلفة

-تبني سياسات صارمة للحد من الانبعاثات كفرض ضرائب الكربون على الشركات الملوثة وتنظيم الانبعاثات الصناعية وتشجيع الابتكارات البيئية وتقديم حوافز ضريبية لمشاريع الطاقة الشمسية والرياح.

- تعزيز البنية التحتية الصديقة للبيئة مثل النقل العام الكهربائي منخفض الانبعاثات والبنايات الذكية التي تستغل الطاقة النظيفة المتجددة

- تشجيع الزراعة المستدامة من خلال دعم المزارعين في اعتماد اساليب زراعية تقلل استخدام الاسمدة الكيميائية.

- تمويل الابحاث والتدريب على تقنيات الزراعة الذكية مناخيا.

- تشجيع البحث العلمي وتطوير انظمة ري فعالة.

- دعم المجتمعات المتضررة من تغير المناخ واشراك النساء والشباب في صنع القرارات والسياسات ما يسمح بتحقيق العدالة المناخية.

- على الشركات والمؤسسات ان تنتقل الى اعتماد نموذج اعمال منخفض الكربون وتحسين كفاءة الانتاج وخفض استهلاك الطاقة وتقليل النفايات واعادة التدوير.

- عليها كذلك ان تستخدم ادوات قياس البصمة الكبرونية وتطوير منتجات وخدمات صديقة للبيئة وان تحرص على دعم برامج الزراعة المستدامة و مبادرات اعادة التشجير.

للشعوب تاثير كبير على ما تتخذه الحكومات من سياسات وخطط فارادة الشعوب تغير من ارادة الدول لهذا فيتحمل الفرد والمجتمع مسؤولية الحفاظ على بيئته و خفض انبعاثات الغازات الدفيئة حيث تلعب التوعية البيئية دورا مهما في تثقيف و تنبيه المجتمع الى الخطر الذي يداهمهم ، من خلال المجتمع المدني كالآتي:

-يساهم المجتمع المدني في رفع الوعي وتثقيف المجتمع بتنظيم ورش عمل وحملات اعلامية لشرح اسباب واثار تغير المناخ.

-نشر المحتوى البيئي عبر وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة مبسطة ولافتة للانتباه.

-المشاركة في اعداد مسودات القوانين البيئية.

-تنظيم حملات تشجير وتنظيف للاماكن العامة.

-مراقبة التزام الحكومات والشركات بتعهداتها البيئية مع توثيق الانتهاكات ورفعها للرأي العام أو المؤسسات الدولية.

-تعليم الناس تحويل النفايات الى منتجات مفيدة و اشراك الطلاب في مشاريع بيئية صغيرة تعزز وعيهم.

على المجتمع الدولي ان يعزز تعاونه لتنفيذ مشاريع مناخية مشتركة ويشجع البحوث العلمية التي تسعى الى ايجاد حلول للتكيف و التخفيف من تغير المناخ ، لان مواجهة تغير المناخ ليست خيارا بل ضرورة لحماية مستقبل الحياة على الارض . انها معركة من اجل الحفاظ على ماء نقي ، هواء نظيف ، امن غذائي وعدالة بين الاجيال ، تقاعسنا اليوم سيدفع ثمنه اطفالنا غدا ، اما تحركنا الجكاعي الان يمكن ان يصنع عالما اكثر استدامة وانصافا لكل من يعيش عليه.

قائمة المراجع والمصادر:

المراجع والمصادر باللغة العربية :

المصادر:

اولا-النصوص القانونية:

1- ميثاق الامم المتحدة 1945.
2- الاعلان العالمي لحقوق الانسان1948.
3- اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشان تغير المناخ، هيئة الامم المتحدة 1992.
4- بروتوكول كيوتو، مؤتمر الاطراف للاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ 1997.
5- اتفاقية الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ، هيئة الامم المتحدة 2006.
6- اتفاقية باريس ، مؤتمر الاطراف للاتفاقية الاطارية بشان تغير المناخ 2015.
7- تقرير مجلس حقوق الانسان لهيئة الامم المتحدة 6 مارس 2007 A/HRC/4/80.
8- قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ، 10 اوت 2012، A/RES/290/66.
9- تقرير محكمة العدل الدولية ، اوت2023-يوليو2024، A/79/4.
10- تقرير مفوضية الامم المتحدة السامية لحقوق الانسان ، 22 ديسمبر2020 A/HRC/46/46.
11- تقرير مؤتمر الاكراف عن دورته السابعة والعشرين ، 17مارس2023 FCCC/CP/2022/10/ADD.1.
12- تقرير منظمة الاتحاد من اجل المتوسط ، الاقتصاد الاخضر والدائري على مستوى البحر الابيض المتوسط بما في ذلك المهارات والوظائف الخضراء ، 2023.
13- برنامج الامم المتحدة للبيئة ، نحو اقتصاد اخضر : مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ،2011.
14- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، ملخص لصانعي السياسات 2019: المحيطات والغلاف الجليدي في ظل تغير المناخ 2020.

ثانيا : القواميس:

1- مرشد الطلاب ،قاموس عربي عربي ، دون طبعة ، منشورات المرشد الجزائرية ،2005.
2- المنجد في اللغة والاعلام ، الطبعة العشرون ، دار المشرق (المطبعة الكاثوليكية)،بيروت-لبنان ،1969.

المراجع:

اولا – الكتب :

1- إلياس ابو جودة ، الأمن البشري وسيادة الدول ، الطبعة الأولى ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع ، بيروت، لبنان ،2002.
2- خديجة عرفة محمد امين ، الأمن الإنساني (المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي)، الطبعة الاولى ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض،2009.
3- سلافة طارق، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري (في بروتوكول كيوتو 1997 واتفاقية تغير المناخ1992)، الطبعة الاولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ،2010.
4- عزة حسن سليمان مساعد، الأمن الانساني بين الصراع الدولي المعاصر والقيم الاخلاقية ، الطبعة الاولى ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ،2015.
5- عصام نور، البيئة والانسان ومتغيرات العصر ، دون طبعة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ،2015.
6- محمد جمال مظلوم ، الامن غير التقليدي ، الطبعة الاولى ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، الرياض ،2012.
7- محمد عادل عسكر، القانون الدولي البيئي (تغيير المناخ – التحديات والمواجهة)، دون طبعة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، 2013.

ثانيا - المقالات :

1- اميرة بوزار قوادري ، ، ظاهرة التغير المناخي واثرها على الامن الانساني : اشكالية اللاجئين البيئيين ، مجلة القانون والعلوم البيئية ، المجلد 3، العدد1، 2024.
2- بوغاري ليلى ، مليكة آخام ، التغيرات المناخية : التحدي المحدق على الامن الانساني ، مجلة الحقوق والحريات ، المجلد 9 ، العدد 2، 2021.
3- امينة حلال ، الامن الانساني ومسؤولية الحماية مفاهيم جديدة لممارسات قديمة ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، العدد8 ، 2017.
4- بقرار بوبكر ، كريم رقولي، الامن الانساني-مقاربة معرفية ، مجلة طبنة للدراسات العلمية الاكاديمية، المجلد 6، العدد1 ، 2023.
5- بوطبة عبد الله ، بوستي توفيق ،دور الامن السيبراني في تعزيز الامن الصحي للدول ، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية المجلد 9،العدد 2، 2024.
6- بومليك نوال، تيغزة زهرة ، الهندسة الاقليمية للامن نظرية مركب الامن الاقليمي كمقاربة تفسيرية ، مجلة ناقد للدراسات السياسية ، المجلد 5،العدد 2، 2021.
7- بوتلجة حسين ، الية وارسو الدولية للخسائر والاضرار الدولية ، مجلة الباحث للدراسات الاكاسديمية ، العدد 1، 2021.
8- بلاق محمد ، مشكل تغير المناخ وتداعياته على الامن البيئي بالجزائر ماذا بعد قمة باريس؟، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، العدد 7، 2016.
9- حسن عماد ، علي جبار، مفهوم المسؤولية الدولية الناشئة عن ظاهرة التغير المناخي ، انواعها واثارها القانونية ، مجلة دراسات البصرة ، العدد 56، 2023.
10- خالد بومنجل ، موسى بن قصير ، اثر التغير المناخي على الامن الانساني العربي ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ، المجلد 15، العدد 2، 2022.

11- خلاف محمد عبد الرحيم ، سميرة بوسطيلة ، الامن البيئي من منظور الامن الانساني ، المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، العدد 9 ، 2016.
12- خلاف وليد ، تداعيات التغير المناخي على الامن الانساني في منطقة الساحل الافريقي : نحو امننة التغير المناخي ، مجلة ابحاث قانونية وسياسية ، المجلد 9 ،العدد 1، 2024.
13- راضية اونيسي ، تاثير ظاهرة التغير المناخي على البيئة والجهود الدولية لمكافحته ، مجلة قضايا معرفية ، المجلد 2، العدد2، 2022.
14- زكية بهلول ، العدالة المناخية ، مجلة دراسات وابحاث ، العدد28، 2017.
15- زرقان وليد ، فارس بن حامة ، مساهمة المجتمع الدولي في حماية البيئة من ظاهرة التغير المناخي ، المجلة الاكاديمية للبحث القانوني، المجلد 14،العدد1، 2023.
16- زرقين عبد القادر ، اثر اعمال مسؤولية الحماية في تحقيق الامن الانساني ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، العدد 3، 2021.
17- سعادي ربيعة ، اثر التغير المناخي في توسيع مفهوم تهديد السلم والامن الدولي ، مجلة دراسات قانونية ، المجلد 10، العدد 2، 2024.
18- سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الامن مستوياته وصيغة تهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والاطر ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 19، 2008.
19- شرابشية ليندة ، الامن الاقليمي والتهديدات الامنية على الحدود الجزائرية ، مجلة الحوار المتوسطي ، المجلد 10، العدد 3، 2019.
20- شمامة بوترعة ، الاليات المرنة للحد من التغيرات المناخية في بروتوكول كيوتو 1997، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد 34،العدد 3، 2023.
21- بن شريف مريم ، واكلي كلتوم ، المدن الخضراء بوابة التحول نحو الطاقات المتجددة وتحقيق التنمية المستدامة تجارب عربية ودولية، مجلة الاقتصاد الجديد ، المجلد 14، العدد 2، 2023.
22- طايل محمود الحسن ، الاحتباس الحراري وخطره على البيئة ، مجلة الامن والحياة، العدد 378.
23- طارق راشي ، قراءة في مسيرة منظمة الامم المتحدة في التصدي لمشكلة التغير المناخي خلال الفترة 1972-2018، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، المجلد 15،العدد 3، 2020.
24- عبد العالي حور ، الامن الانساني ومستويات الامن الوطنية والاقليمية والدولية دراسة في المفاهيم والتمفصلات ، مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية ، العدد 14.
25- عطوات عبد النور ، شنين محمد المهدي ، بناء الامن في المجتمع المتعدد ، مجلة دراسات اجتماعية ، المجلد 4،العدد 2، 2022.
26- علي معزوز ، المواءمة بين ثلاثية الفقر ، التنمية وحقوق الانسان تحدي حقيقي للحكومة التنموية الافريقية ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ، المجلد 11،العدد 1، 2021.
27- بن عياد جليلة ، حباني كمال ، اثر التغيرات المناخية على الامن البيئي ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية ،المجلد 12، العدد1، 2021.
28- عيسى معزوزي ، جهاد بن عثمان ، الاقتصاد الاخضر والتنمية المستدامة: تعارض ام تكامل ، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية ، العدد 1، 2018.
29- قناوي حسين احمد محمد ، مدخل عن التغيرات المناخية واثارها ، مجلة كلية الاداب ، العدد40، 2016.

30- اللحياني ليلى ، عبد الكريم بوزكري ، دور المنازعات المناخية في مواجهة التغيرات المناخية ، مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية ، المجلد 8، العدد 1، 2024.
31- مريم لوكال ، جهود وتحديات مؤتمرات الامم المتحدة للتغير المناخي ، مجلة العلوم الانسانية ، المجلد 7، العدد 3، 2022.
32- مسعودة نصبة ، رزيقة رحمون ، مريم طبني ، الاقتصاد الاخضر كالية لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، المجلد 4 ، العدد 2، 2019.
33- مسلمي نورالدين ، بن حلول مصطفى ، موقع الحق في البيئة ضمن الاعلانات والاتفاقيات الدولية ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، المجلد 6، العدد 2، 2021.
34- مليكة هاشمي ، نبيلة بن يحيى ، الامن المجتمعي دراسة في المفهوم النظرية والتهديدات ، المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، المجلد 12، العدد 1، 2023.
35- منير العمري ، الامن المجتمعي مفهومه وعلاقته بالقطاعات الامنية الاخرى ، مجلة آفاق علمية ، المجلد 12، العدد 4، 2022.
36- نورالدين سعدون ، التغير المناخي والاحتباس الحراري التاريخ يلغي مسؤولية الانسان ، المجلة الجزائرية للامن الانساني ، المجلد 8، العدد 1، 2023.
37- هشام محمد بشير ، العدالة المناخية من منظور القانون الدولي ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد16، العدد 15، 2022.

رابعا: الاطروحات والمذكرات :

أ-اطروحات دكتوراه :

1- مداني خليل ، ضوابط حماية الامن البيئي دراسة مقارنة ، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث ، تخصص القانون البيئي والتنمية المستدامة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة تيارت ،2023.

ب-مذكرات الماستر:

1- جيرش علي ، اثر التغير المناخي على البيئة في التشريع الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة ،2023.
2- حموم فريدة ، الامن الانساني (مدخل جديد في الدراسات الامنية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر ،2024.
3- صلاح الدين بالو ، ابراهيم عيسى محمد ، الامن الاقتصادي في عصر العولمة مقاربة استراتيجية ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقة الدولية ، جامعة 8ماي1945، قالمة ،2013.
4- فرج الله عائدة ، بلعقون مسعودة، دور الزراعة في تحقيق الامن الغذائي-حالة الجزائر مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير 2017.

مواقع الانترنت:

1-قاموس معجم المعاني، التغير المناخي https://www.almaany.com/ar/dict/ar-a

2- قاموس حول مصطلحات المناخ ، دليل اليومي لتغير المناخ https://www.undp.org/ar/arab-states

3- https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/el-nino-southernoscillation-(enso)

4- https://www.un.org/ar/climatechange/science/causes-effects-climate-change

5- https://www.aljazeera.net/climate/2025/3/5/

6- https://www.aljazeera.net/climate/2025/3/2

7- https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate-issues/food

8- https://www.fao.org/about/about-fao/ar/

9- https://ar.wfp.org/stories/opinion-why-un-s-code-red-climate-change-warning-already-reality-many

10- https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate-issues/ocean

11- https://www.un.org/ar/climatechange/science/climate-issues/human-security#

12- https://www.unesco.org/ar/articles/tghywr-almnakh-yhdwd-bnzaat-jdydt-0

13- https://www.un.org/ar/climatechange/paris-agreement

14- https://www.un.org/ar/cop27-what-you-need-know

15- https://www.siyassa.org.eg/News/1540.aspx

16- https://egypt.un.org/ar/208170-

17- https://hrightsstudies.sis.gov.eg

18- https://news.un.org/ar/story/2023/07/1122347

19- https://ufmsecretariat.org/ar/who-we-are/

20- https://bsj.uobasrah.edu.iq/

20-المراجع باللغة الاجنبية :

First : dictionaries

1-le robert illustré , sans édition , Gaumont Pathé archives , 2015.

2-Longman , Dictionary of contemporary English , 6th edition , longman corpus network , 2014

Second: Legal texts

1- UNDP , human development report**,** Oxford University Press,New york , 1994.
2- Commission on human security , human security now **,** new York, 2003.
3- IPCC, climate change 2022: impacts , adaptation and vulnarbility , contribution of working group II to the sixth assessment report of the IPCC, Cambridge university press , Cambridge , new York , 2022.
4- IPCC, 2023: Sections,Climate Change 2023: Synthesis Report. Contribution of Working Groups I, II and III to the Sixth Assessment Report of the IPCC, Geneva, Switzerland,2023.
5- International Monetary Fund **,** feeling the heat(adapting to climate change in the middle east and central asia, Departmental paper series, Washington , DC , 2022.
6-UNDP , Global Climate Litigation Report :2023 status review , Law division, Nairobi, Kenya ,2023.

Third: Articles:

1- Amy Molotoks , Pete smith , Terence P.Dawson , Food and Energy security,John wiley & Sons Ltd,2020
2- Dr.Redha Demdoum , on the concept of human security , Algerian journal of human and social sciences , university of Constantine , N°5 , 2019.
3- Des gasper , The idea of human security , Ashgate publishing , institute of social studies , 2010.

4- Kristie L.Ebi , Jeremy J.hess , health risks due to climate change: Inequity in causes and concequences, HOPE—The People-to-People Health Foundation ,2020
5- Jon Barnett , Geoffery D.Dabelko , Grete K. Hovelsrud , Human security . In: Climate Change 2014: Impacts, Adaptation, and Vulnerability, Cambridge University Press, Cambridge, United Kingdom , 2014.
6- David Eckstein , Vera Künzel, Laura Schäfer , Global Climate Risk Index2021 , Germanwatch e.V , berlin-germany , 2021.

Fourth: Websites:

1- https://wmo.int/ar/node/20335
2- https://www.fao.org/faoterm/ar
3- https://www.britannica.com/place/Mount-Toba
4- https://quaternary.stratigraphy.org/working-groups/anthropocene
5- https://environment.yale.edu/news/article/can-we-mitigate-aisenvironmental-impacts
6- https://www.icrc.org/fr/nos-activites/securite-economique
7- https://www.wfp.org/stories/food-security-what-it-means-and-why-itmatters
8- https://www.fao.org/cfs/cfs-hlpe/insights/news-insights/news-detail/ensuring-food-security--why-agency-and-sustainability-matter/en
9- www.fao.org
10-https://www.who.int/health-topics/health-security#tab=tab_1
11-https://wmo.int/news/media-centre/climate-change-indicators-reached-record-levels-2023-wmo
12-https://www.fao.org/newsroom/detail/new-un-report--74-percent-of-latin-american-and-caribbean-countries-are-highly-exposed-to-extreme-weather-events--affecting-food-security/en

13-https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/climate-change-and-health
14-https://www.unicef.org/mena
15-https://publications.unescwa.org/2022/srim-2021/index-ar.htm
16-https://www.unep.org/news-and-stories/story/what-you-need-know-about-cop27-loss-and-damage-fund
17-https://www.un.org/ar/climatechange/why-finance-climate-action
18-https://climatepromise.undp.org/news-and-stories/climate-change-matterjustice-heres-why

الفهرس

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
الاهداء	
قائمة المختصرات	
المقدمة	4
الفصل الاول: ماهية التغير المناخي والأمن الانساني	6
المبحث الاول : مفهوم التغير المناخي	8
المطلب الاول : تعريف التغير المناخي وعلاقته بالاحتباس الحراري	8
الفرع الاول : تعريف التغير المناخي	8
الفرع الثاني:علاقة التغير المناخي بالاحتباس الحراري	11
المطلب الثاني: اسباب التغير المناخي	13
الفرع الاول: الاسباب الطبيعية للتغير المناخي	13
الفرع الثاني : الاسباب البشرية للتغير المناخي	15
المبحث الثاني : مفهوم الامن الانساني	17
المطلب الاول : تطور مفهوم الامن	18
الفرع الاول: النظرية الواقعية (الأمن القومي)	18
الفرع الثاني : النظرية الليبيرالية (الأمن الاقليمي)	19
الفرع الثالث : نظرية كوبينهاغن (الأمن الإنساني)	20
المطلب الثاني : تعريف الأمن الإنساني	21
الفرع الاول : تعريف الأمن الإنساني لغة	21
الفرع الثاني : تعريف الأمن الإنساني اصطلاحا	22

المطلب الثالث : ابعاد الأمن الانساني	25
الفرع الاول : التحرر من الحاجة	25
الفرع الثاني : التحرر من الخوف	29
الفصل الثاني : انعكاسات التغير المناخي على الأمن الإنساني	32
المبحث الاول : مظاهر تأثير التغير المناخي على الأمن الإنساني	34
المطلب الاول : تأثيرالتغير المناخي على الأمن الانساني في بعد التحرر من الحاجة	34
الفرع الاول : تهديد التغير المناخي للأمن الاقتصادي	35
الفرع الثاني : تهديد التغير المناخي للأمن الغذائي	36
الفرع الثالث : تهديد التغير المناخي للأمن الصحي	38
الفرع الرابع : تهديد التغير المناخي للامن البيئي	39
المطلب الثاني : تأثير التغير المناخي على الأمن الإنساني في بعد التحرر من الخوف	42
الفرع الاول : تهديد التغير المناخي للأمن الفردي	42
الفرع الثاني : تهديد التغير المناخي للأمن المجتمعي	44
الفرع الثالث : تهديد التغير المناخي للأمن السياسي	45
المبحث الثاني : الجهود الدولية لمكافحة التغير المناخي	47
المطلب الاول : تطور المؤتمرات الدولية لمكافحة التغير المناخي	48
الفرع الاول : مؤتمر قمة الارض (ريو دي جانيرو)1992	48
الفرع الثاني : مؤتمر باريس (2015(cop21	53
الفرع الثالث : مؤتمر المناخ (2022(cop27	54
المطلب الثاني : الحلول الممكنة لمواجهة التغير المناخي	55
الفرع الاول : الحلول الاتفاقية	56
الفرع الثاني : حلول ذات الطابع القضائي	62

الفرع الثالث : حلول اقتصادية	68
الخاتمة	73
قائمة المراجع	77
الفهرس	-